

ملحق الجريدة الرسمية

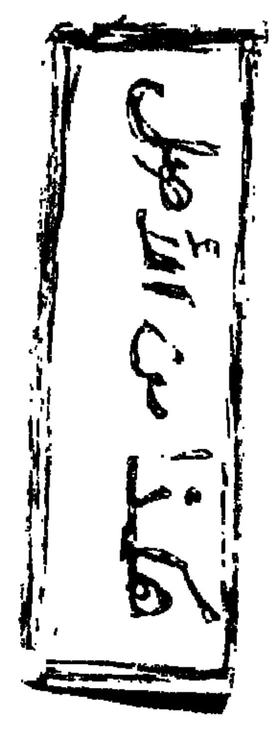
مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة « مؤجلة »
من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر الواقع في
٤ / رجب / ١٤١٥هجرية الموافق ٧ / ١٢ / ١٩٩٤ ميلادية .

(العدد ١٠) (المجلد ٣٢)

- جدول الاعمال -

الصفحة



الصفحة

٢ – كتاب معالي وزير النقل رقم (٨٤٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/٣ ، جواباً على السؤال رقم (٦٩) ، المقدم من سعادة النائب بدر الرياطي .

٣ – كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٢٥٣٨) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢١٠) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

٤ – كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٩٣٦) تاريخ ١٩٩٤/٤/١٦ جواباً على السؤال رقم (١٨٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

٥ – كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٣٧٦٩) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٧٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

٦ – كتاب معالي وزير التموين رقم (٣٢٤٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/٦ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٧) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان سلامة السعد .

٧ – كتاب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية رقم (٤٣٣) تاريخ ٥/٣/١٩٩٤ جواباً على السؤال رقم (١٨٩) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

٨ – كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٢٥١٣٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠) المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طبيشات .

٩ – كتاب معالي وزير التموين رقم (١٤٩٤٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (٨) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

١٠ – كتاب معالي وزير التموين رقم (١٤٩٤٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (٩) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

٤ – طلب أجازة مقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين من عضوية اللجنة الزراعية واللجنة المالية . **٤٦**

الصفحة

٥ – طلب مناقشة مقدم من (٢٤) نائبا ، لمناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الأسعار . **٤٦**

٦ – الاستماع إلى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ يلقيه معالي وزير المالية . **٥١**

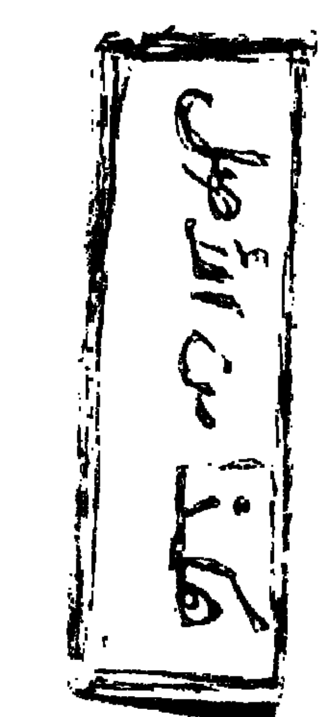
٧ – كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٢٢٥ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ والمتضمن احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ على المجلس . **١٠٣**

(يحال على اللجنة ......)

٨ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

• عينت مساء يوم الاحد تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١ .

• وقائع العدد .



محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٧/١٢/١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هـايل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكـم خيـر :

وتغيب باجـازة من الأعضـاء : السيد عبد البـاقي جمو .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : خالد عبد النبي العجارمة ، توفيق كريشان .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة :

١ – دولـة الدكتـور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢ – معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ – معـالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٤ – معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير التخطيط .

٥ – معـالي المهندس سمير قعوار : وزيـر النقل .

٦ – معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

٧ – معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٨ – معالي السيد سامي قموة : وزير المالية .

٩ – معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٠ – معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١١ – معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .

١٢ – معالي الدكتـور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٣ – معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير الشباب .

١٤ – معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الأشغال العامة والاسكان .

١٥ – معالي السيد جمعة حماد : وزير الثقافة.

١٦ – معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .

١٧ – معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٨ – معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة .

١٩ – معالي الدكتور عبد الله الجازي : وزير دولة .

٢٠ – معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٢١ – معالي السيد يوسف الدلابيح : وزير دولة .

وحضر من الامانة العامة السادة :

١ – نذير عطيات .

٢ – علي الحسبان .

٣ – محمد الرديني .

٤ – غسان النجداوي .

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة . الامين العام ، جدول الأعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى ؟ يعفى .

السيد الامين العام :

٢ – تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ – طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمة .

ب – طلب معذرة مقدم من معالي السيد توفيق كريشان .

معالي رئيس المجلس : موافقة . الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسـام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اصحاب السعادة اعضاء مجلس النواب المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فيسرني أن اقدم هذه المداخلة باسم نواب جبهة العمل الاسلامي بخصوص ما يجري من أحداث في جمهورية الشيشان حيث توشك تلك الجمهورية على الوقوع في حرب لها أول وليس لها آخر ، فشعب الشيشان قد عانى على مدى العهود القيصرية والشيوعية أشد العناء وتعرض للنفي الى سيبيريا واستشهد منه مئات الالوف . وان وجود المواطنين الشيشان والشركس في الاردن هو أكبر دليل على تلك المعاناة . لقد تطلعت شعوب كثيرة كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي السابق الى الاستقلال والانفصال عن موسكو وكان لها ما ارادت دون قتال ولا دماء اذ ان تبعية شعب لشعب آخر غير ممكنة ولا

منطقيــة الا في ظل الحديد والنــار واذا كان " يلتسين " من الذين نادوا بالديمقراطية والحرية فانه مطالب باعطاء الشيشان الحق في تقرير مصيرهم ، ولا يجوز لديمقراطيته ان تتوقف عند حدود الشيشان . ولهذا فاننا نتكر استخدام القوة ضد هذا الشعب المسلم ولا نستطيع فهم منطق " موسكو " إلا الرغبة في امتصاص خيرات جمهورية الشيشان حيث تعتمد موسكو على النفط الشيشاني والمواد الخام والانتاج الزراعي الجيد ، وان حشود الروس على الشيشان قد كشفت الستار الهش الذي اختفت خلفه وهو دعوى الصراع بين المعارضة والحكومة الشيشانية .

ان القهر الذي مارسته دول كبيرة ضد دول صغيرة كان له تأثير وقتي ولكن النهاية كانت في صالح الضعفاء ، ولعل موسكو اكثر الدول ادراكاً لهذه الحقيقة ففي درس افغانستان عبرة واي عبرة ، وان جمهورية الشيشان لن تكون البوسنة بحال من الاحوال لان تحريك القوات الروسية يعني تحرك الشعوب الاسلامية في القوقاز كله بل في كل الجمهوريات التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي . وعلى موسكو ان تدرك ان مصلحتها ليست في داخل حدودها بل لها مصالح في البلاد العربية والاسلامية وان اي اعتداء على الشيشان سيكون اعتداء على كل العرب والمسلمين والمؤمنين بحرية الشعوب والديمقراطية . وبهذه المناسبة فاننا نطالب الحكومة الأردنية التدخل لدى الحكومة الروسية لحقن الدماء والاحتكام للعقل في ظل حرية الشعوب وحقها في الاختيار وندعو مجلس النواب لاعتبار هذه الكلمة بياناً صادراً عن المجلس تضامناً مع هذا الشعب المسلم العزيز والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور محمد الزبن .

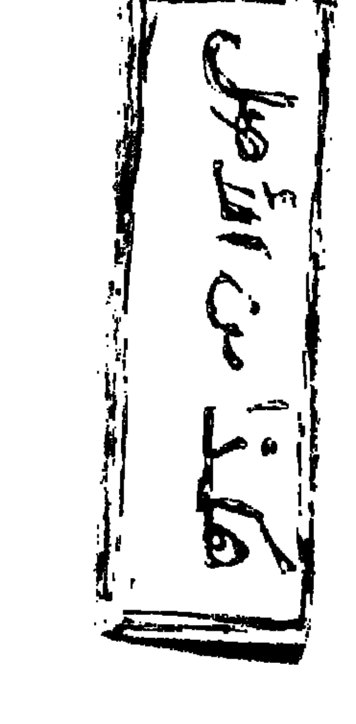
الدكتور محمد الزبن :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

إن لجولة سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم في بعض الدول الاوروبية والنتائج الايجابية والهامة والتي تمخضت عن إتفاق الاردن والاتحاد الاوروبي للتوصل الى اتفاقية مشاركة اردنية في هذا الاتحاد تعزز الدور الاوروبي في المنطقة . وكذلك الخطاب الهام الذي ألقاه سيدي سمو الامير في المؤتمر الاوروبي لحوار الاديان حيث قال إن الحضارة الاسلامية قامت على التعددية الدينية والثقافية ، ولقد كان لهذا الخطاب الهام الاثر الطيب في نفوس الجميع .

وكذلك إن توجيهات سمو الامير الى الحكومة بأن تقوم بدور فاعل لحث الدول المشاركة في حفظ السلام على إبقاء دورها الفاعل في خدمة الانسانية ، وإن هذه التوجيهات هي تفعيل للدور الاردني في الاسرة الدولية . والنقطة الاخيرة ، لقد تفضل سمو الامير أطال الله في عمره الى الحكومة بأن من الواجب أن تكون موازنة ١٩٩٥ هي موازنة



دولة ، وكذلك تشمل جميع المحافظات وهو تفعيل الى التوجه الى اللامركزية ، فأنني وكثير من زملائي ممن يثمنون هذا الدور لسيدي سمو الامير ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء المحترمين.

سأتحدث عن موضوع يتعلق بالاخوة المزارعين .

لقد استبشر الاخوة المزارعون خيراً كثيراً بقرار الحكومة المتضمن الاعفاء الكلي والجزئي للشرائح المختلفة من المزارعين المقترضين من مؤسسات الأقراض الزراعي وذلك بالنسبة لفوائد هذه القروض المستحقة عليهم ، ولما كانت المواسم الزراعية السيئة التي مرت على المزارعين قد اثقلت كاهلهم بالديون التي اصبحوا غير قادرين على سدادها بسبب الخسائر السنوية المتلاحقة من جراء تلك المواسم فقد عملت الحكومة مشكورة على اعفاء المزارعين من بعض الفوائد المستحقة لعدم قدرتهم على سدادها وهي الاقل حجماً من قيمة القروض نفسها ، فان بعض مؤسسات الاقراض ومنها المنظمة التعاونية ومؤسسة الاقراض الزراعي قد بدأت تلزم المزارعين في ظل هذه الظروف الصعبة ، وفي الوقت الذي بدأ فيه معظم المزارعين التحضير للموسم القادم ، وذلك باستخدام كل وسائل تضييق الخناق عليهم لاجبارهم على دفع اموال لا يملكون جزءاً منها ، مما حدا بالبعض منهم الى ترك الزراعة ومحاولة الهرب الى اي مكان خوفاً من سوط هذه المؤسسات القاسي ، لذلك فأنني اطالب الحكومة اعطاء فترة امهال للمزارعين حتى نهاية الموسم الحالي حتى يتمكنوا من الزراعة والانتاج اولاً ومن السداد ثانياً .

وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ منير صوبر .

السيد منير صوبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاخوة النواب الكرام .

في الوقت الذي ينادي فيه كل مواطن ومسؤول بضرورة الحفاظ على الديمقراطية والابتعاد عن كل ما يمكن تفسيره بأنه دعوة الى اثارة الفتن وفي الوقت الذي نصر فيه بأننا نعيش في بلد الديمقراطية والعدالة ، وبلد الشعب الواحد نجد أن بعض المسؤولين يمارسون صلاحياتهم بشكلٍ يخالف كل الاعراف ويصر على ترسيخ الفئوية البغيضة .

سيدي الرئيس ، الزملاء الكرام .

لقد قامت إدارة بنك الاردن بفصل اكثر من ١٥ موظفاً من الموظفين الاكفاء ذوي الخبرة الجيدة وهم في ريعان شبابهم وعطائهم بدعوى اعادة التنظيم والتطوير وقد افاد احد موظفي

بنك الاردن الحاليين ان الذي يدقق في قائمة الاسماء وفي ملفاتهم التي تؤكد كفائتهم وفي الموظفين الذين تم توظيفهم فيما بعد يجد أن الاسباب ليست تنظيمية ولا تطويرية بل هي اسباب تعتمد على انتماءات سياسية فئوية وعائلية لصانعي قرار الفصل لا غير .

سيدي الرئيس .

ارجو أن اتوجه ومن خلال هذا المجلس الكريم بنداء إلى السلطة المسؤولة عن هذا البنك ومن رئاسة الوزراء ، ووزارة المالية ووزارة العمل أن تقوم وبأسرع ما يمكن بالتحقيق في هذه القضية ووقف الممارسات الخاطئة .

وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، آخر المتحدثين الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام : شكراً معالي الرئيس .

سمعت ليلة امس خبر من محطة " C.N.N. " بأن من بين الرهائن التي تم حجزهم من قبل القوات الصربية بعض الجنود الاردنيين . ما مدى صحة ذلك وما هي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة اتجاه ذلك ؟

معالي رئيس المجلس : شكراً ، هناك في معرض حديث الزملاء إقتراح من الدكتور بسام تقدم به للمجلس الكريم بأن يكون هذا الكلام صادراً من المجلس ، ارجو ان اطرح هذا الى رأي المجلس الكريم ، يا سيدي هذا اقتراح تقبلوه ام لا ، الكلمات المستعجلة كانت بتنسيق مع الرئاسة . الاقتراح مطروح للمجلس الكريم ، هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح ؟ موافقة . الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٣ - الردود على الأسئلة :

١-كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٣٧٥) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٦ جواباً على السؤال رقم (٢٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٠٧٦/٢٠/١٦/٣

التاريخ: ١٤١٤/١٠/٩هـ

الموافق : ١٩٩٤/٣/٢١م

دولة رئيس الوزراء الافخم

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٢٥٥) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النـــواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٤/٣/٩

دولة رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ما هي الاجراءات التي تمت بحق النقيب علي برجاق الضابط في المخابرات العامة والذي قام بالتهجم على عشائر اردنية وتحديداً بني حسن وبني صخر اثناء اعتقال شباب مؤتة المتهمين والذين قامت محكمة امن الدولة بمحاكمتهم ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٤/١٢/٥١/أ

التاريخ: ١٤١٤/١١/١٥هـ

الموافق : ١٩٩٤/٤/٢٦

دولة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٠٧٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢١ ومرفقة السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور بسام العموش حول الاجراءات التي تمت بحق النقيب علي برجــاق .

يرجى التكرم بالعلم ان المذكور هو ضابط ويعمل قاضي عسكري يمارس وظيفة مدعي عام لدى محكمة امن الدولة - استناداً لاحكام المادة (٧) من قانون محكمة امن الدولة رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته - وان ما نسب اليه من تهجم على عشيرتي بني حسن وبني صخر ليس الا ادعاء من المتهمين فقط ولم يرد ما يؤيد هذا الادعاء من ادلة . وان المحكمة لم تأخذ بهذا الادعاء لانه غير مدعوم بأي بينة مهما كان نوعها ، علما بأن طلب التحقيق مع القاضي / المدعي العام المذكور هو امر " منوط " بالسلطة القضائية المستقلة والذي نقدر لها استقلالها وحيادها .

يرجى التكرم بالعلم واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيــــس الوزراء

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

كنت اتمنى ان تقول الحكومة انها استجوبت النقيب المذكور وتبين لها ان ما نسب اليه غير صحيح ولكننا وجدنا الحكومة تمجده وتعرفنا بدوره ، وتعتبر تهجمه على

المتهمين في قضية جامعة مؤتة وأهليهم وعشائرهم كلاماً غير صحيح وانه مجرد دعاوى قال بها المتهمون .

وقد سبق ان وجهت مذكرة لدولة رئيس الوزراء واجابني بأن هذه هي اقوال (الخصوم) ، وكان بودي أن يقول أقوال المتهمين انني اسأل الحكومة عن الطريقة التي تريدنا ان نثبت صحة ما قاله المتهمون تجاه هذا النقيب ؟ هل نأتي بشهود وكيف لنا والتحقيق يتم في اماكن خاصة (؟!) أم نُحضر تسجيلاً لصوته وهو يشتم ويسب ونحن لا نملك مجرد الاقتراب من ذلك المكان (؟!) .

كان بودي لو دعيت للقاء مع الضابط المذكور بحضور معالي رئيس المجلس او مسؤولاً من الحكومة لنتبين المسألة دون ان ندرج هذا الموضوع على جدول الاعمال وكان لديّ الاستعداد لسحب السؤال علماً بأنني قدمت سؤالي يوم ٩٤/٣/٩ ، الفترة كافية لسحب السؤال . ايها الزملاء . لقد تواطأت افادت تلاميذ جامعة مؤتة بمختلف مناطقهم وعشائرهم على ذكر تهجم النقيب علي برجاق عليهم وعلى عشائرهم وسؤالي الكبير لماذا تم تخصيصه دون سواه من المحققين لولا ان الامر صحيح ؟ . لنا ان نرد الكلام اذا ذكره واحد منهم ، أما أن يقوله الجميع فلا أظن انهم اتفقوا على ان ينسبوا له اقوالاً محددة موحدة اذ تحقيقاتهم فردية وزنازينهم منفصلة وهم جميعاً يؤكدون سماع الشتائم والضرب والاهانات والكلام السوقي البذيء والتهديد بكرامتهم ناهيك عن التعرض لالوان التعذيب النفسي . اننا لا نذكر هذا الكلام لضرب اسافين في الوحدة الوطنية بل ان الذي يمارس هذه الاساليب ويحمل لساناً بهذا المستوى هو الذي يولّد الاحقاد ويزرع التطرف ويكرّه الوطنيين بوطنهم الذي اصبح مسرحاً لكل من هب ودب .

ان مؤسساتنا الامنية بحاجة الى رجال علم وادب وأخلاق وان سقط الرجال يسيئون للاجهزة والنظام بالاساءة الى ابناء الوطن وعشائره واننا نتمنى ان نصل الى وضع يذكر فيه جهاز المخابرات العامة على الألسنة دون خوف أو وجل كما تذكر الجوازات والاحوال المدنية وغيرهما ، وان هذا الامر كائن اذا كثر الخيرون الذين يعكسون الرشد ويبعدون السفه والسفهاء .

معالي رئيس المجلس : سعادة الدكتور ، إننا في هذا المجلس نلجأ للخطاب الراقي بدون الاساءة للأشخاص ، فأرجو ، وسعادتك مثال لذلك واستاذ جامعة ، ان تتقيد بذلك .

الدكتور بسام العموش : إن شاء الله ، أنا لا أشعر أني خرجت لأني أستعمل كلمات عربية فصيحة ولا أستعمل كلمات هابطة .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي اللغة العربية الفصيحة . فيها من الكلام الجميل ما يكفي .

الدكتور بسام العموش : تكرم معالي الرئيس .

لقد قام ذلك النقيب بممارسات عديدة كان منها :

١ - حملة للعصا اثناء التحقيق مع المتهمين ومباشرتـه للضرب بالعصـا وبيديـه ورجليه (ويهددهم اذا حصل شيء لحذائه) غير مكتف بمن يكلفهم بالضرب وقد شاهد آثار الضرب المحامي صالح الفايز وغيره

٢ - الشتم والسباب والبصق على المتهمين ، وأنا أربأ بنفسي استجابة لك أن أقول ما قال أو ما نسب إليه . ولكن أقول كلمة في حق عشيرتي ، يقول " إن بني حسن خوّن " وكلمات غير اخلاقية كالسّب على عورة الام والاخت وإبن فلانة وأخو علانة ، وكان المعتقلون يسمعون الصراخ والشتم حينما يتعرض أحدهم لذلك .

٣ - تهديد الذين يحقق معهم بالاعدام والحبس غير المحدود والافعال الاخلاقية المشينة اذا لم يتكلموا او وكلوا محامياً أو قالوا شيئاً للصليب الاحمر ومما قاله لاحد المتهمين (والله غير نحاكمك بأي تهمة) .

٤ - ممارسته للخداع حيث كان يوهم المعتقلين بأن توقيعهم على بعض الاوراق انما هو من اجل الافراج عنهم وبعد ذلك يتبين العكس . وكان يوهمهم بأن آباءهم في المستشفيات وان امهاتهم يتعرضن للجنون او ايهام المعتقل بأن أهله تبرأوا منه .

انني اسأل الحكومة كيف صادقت على احكام أصدرتها محكمة امن الدولة بناء على شهادات المتهمين (في قضايا مختلفة مثل " النفير وجيش محمد ") ضد بعضهم البعض بينما هي اليوم تطعن في شهادة جميع المتهمين في قضية مؤتة .

انني استهجن هذه الممارسات ضد ابناء عشائر بني حسن وبني صخر والعبدلات والزغول والوحداح والجدي هذه العشائر التي ما كانت الا مع الاردن تغذية بأرواحها ودمائها مخلصة له أي اخلاص . ان هذه الشتائم التي تأتي من أشخاص لا ندري من اين هم ؟ واذا كنت في مداخلتي هذه لا اطرح شيئاً للتحقيق لانني فهمت من اجابة الحكومة انها غير مستعدة للتحقيق في الامر فأنني ارجو الحكومة ان تفيدني الى اي العشائر ينتمي ذلك النقيب حتى نتوجه للقضاة العشائريين الذين يعرفون من هم بني حسن في وطنيتهم واخلاصهم وولائهم وحبهم للاردن واهله وكم يقدمون للوطن دون ان يحصلوا على شئ يقابل ذلك ، بل ان تضحياتهم هي من طرف واحد ولكنهم لن يقبلوا الظلم (ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون) صدق الله العظيم .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ما أريد ان اجاوب سعادة النائب المحترم به ، ان هذه قضية في القضاء ، والجهاز التنفيذي والحكومة ، لا تتدخل في القضاء . ويقول سعادة النائب ، كيف ادله على حصوله

على المعلومات وفي نفس الوقت يقول إنه حصل عليها ، فالأمر السوي أن يقدم محاميه أو هو نفسه أو من يريد دعوى في القضاء للنظر في مخالفة هذا الانسان أو في شتيمته أو في جريمته لتتخذ الاجراءات القضائية . نحن لا نستطيع ان نذهب الى المدعي العام ونقول له قلت أو لا تقول ، ولا للقضاء ، له رئيس محكمة وله مسؤولين تقدم لهم الدعوى وتنظر الدعوى حسب الاصول القضائية ، والحكومة لا تتدخل في ذلك .... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٢ - كتاب معالي وزير النقل رقم (٨٤٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/٣ ، جواباً على السؤال رقم (٦٩) ، المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٦٢/١٨/١٦/٣

التاريخ: ١٤١٤/٨/١١هـ

الموافق : ١٩٩٤/١/٢٣م

معــــالي وزيــــــر النقل

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٦٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،،

د. عبد الرزاق طبيشات

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير النقل .

السؤال : تقرر نقل منطقة اتحاد الكراجات الى الطريق الخلفي لمدينة العقبة على ان يتم ذلك خلال هذا الشهر . وفي حدود علمي بأن الشركة الاستثمارية التي اخذت على عاتقها إقامة المنشآت اللازمة . أنشأت حتى الآن بناء ٢٢ محلا غير صالحة لكثير من الخدمات ، في حين ان المحلات المرخصة منذ اكثر من عشر سنوات يزيد عددها على ١٥٠ محلا فضلا عن المحلات غير المرخصة .

ما هو مصير اصحاب هذه المحلات ؟ ارجو الاجابة بالسرعة الممكنة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

النــــائب

بدر صــــالح الرياطي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة النقل

الرقم : ٨٤٤/١/٥/١٥

التاريخ :

الموافق : ١٩٩٤/٣/٣

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٦/٣/ ٢٦٢/١٨ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ ومرفقة صورة عن السؤال رقم ٦٩ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ والمقدم من سعادة النائب بدر الرياطي حول نقل المحلات التجارية من موقع اتحاد الكراجات في العقبة الى الطريق الخلفي .

ارجو ان ابين لدولتكم ما يلي :

١ - صدر قرار تحويل سير الشاحنات الى الطريق الخلفي بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٠ وبوشر بتنفيذ هذا القرار اعتباراً من ١٦/ ١٩٩٣/٩ .

٢ - ونظراً لعدم جاهزية كافة المرافق والخدمات في الموقع الجديد فقد تم حصر استعمال الطريق الخلفي للشاحنات المحملة بالخروج والدخول في حين سمح للشاحنات الفارغة بالدخول للعقبة من المدخل الحالي والمبيت في الموقع القديم .

٣ - قامت الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري والمعنية بتوفير الخدمات لاصحاب الشاحنات بانشاء ٢٢ محلا ومشغلا .

٤ - لم يتم ترحيل اي من المحلات والورش في موقع اتحاد الكراجات وقد تم تجديد تراخيص هذه المحلات .

٥ - واخيراً فانني اود ان اؤكد على انه لن يتم ترحيل اصحاب هذه المحلات الى الموقع الجديد على الطريق الخلفي الا بعد ان تستكمل كافة المرافق والخدمات في الموقع الدائم بما في ذلك تأمين محلات ومشاغل مناسبة وتكون كافية لاصحاب المحلات والمشاغل الحاليين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

اديب هلسا

وزيــــــر النقل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بدر الرياطي .

السيد بدر الرياطي : شكراً معالي الرئيس .

أشكر لمعالي وزير النقل اجابته على سؤالي الموجه اليه بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، واود أن أبين ما يلي :

أولاً : ما أشار اليه معالي الوزير بأن الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري والمعنية بتوفير الخدمات لأصحاب الشاحنات قامت بأنشاء "٢٢" محلاً ومشغلاً فيه شئ من التضليل لمعالي الوزير ، وذلك ان هذه المحلات وقد

زرتها يوم السبت الماضي بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣ واطلعت على الموقع عن كثب ، ما هي إلا عبارة عن أبنية من اللبن لا تصلح لشئ ولا حتى زرائب للغنم لأن الرياح قد أطارت أبوابها وسقوفها .

ثانياً : لا يوجد اي نوع من انواع الخدمة في المنطقة سوى مركز لفحص الشاحنات أعد من قبل دائرة السير .

ثالثاً : يبدو ان الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري تهدف الى استغلال حاجة أصحاب المحلات التجارية والورش والمشاغل وذلك بعرض قطع أراضي عليهم لتأجيرها بأثمان عالية تقرب من ثلاثة أضعاف المبالغ المدفوعة ايجادات للمحلات المستأجرة من قبلهم حالياً .

رابعاً : أتمنى على معاليه أن يفي بوعده بأن لا يتم ترحيل أصحاب هذه المحلات حتى تستكمل كافة المرافق والخدمات والمشاغل في الموقع . وأن يعاد النظر في تخصيص الارض للشركة الموحدة حتى لا تتحكم في رقاب العباد وأرزاقهم ، وأن يسمح لأصحاب المحلات بالتملك والبناء . وأن ينصف كذلك من أغلقت محلاتهم قبل عام بحجة أن بأمكانهم الاستئجار من قبل الشركة الموحدة لكنهم لم يعثروا على شئ يستأجروه واوصت أبواب محلاتهم ، وذلك تسهيلاً في القضاء على البطالة .

أتمنى أن ينصف هؤلاء وأن ينظر في طلبهم بمراجعة الشركة ومنحهم مع غيرهم قطعاً يتمكنون من خلالها بناء أبنية يخدمون أنفسهم ويعيلون أهلهم من وراءها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل :

شكراً معالي الرئيس . ما تفضل به الاخ بدر الرياطي ما فسر بين الموقع القديم والموقع الجديد ، أرتأت سلطة أقليم العقبة لأسباب تنظيمية بترحيل المواقف من الموقع القديم في مدخل العقبة الى الموقع الجديد على الطريق الخلفي ، الموقع في الطريق الخلفي لم يستكمل به البناء بعد .

لا دخل لوزارة النقل في هذا الموضوع ، سلطة اقليم العقبة هي صاحبة الشأن . أما صاحب الشأن بين المستأجر والمؤجر هي الشركة الموحدة والمستأجر ، فأين تقع وزارة النقل في هذا الموضوع ؟ .

هناك محاكم ، هناك قضاء ، إذا هنالك خلاف بين المستأجر والمؤجر لا دخل لوزارة النقل في هذا الموضوع ، وعلينا هموم أكثر من هذه وأنت تعرف هذا يا أخ بدر ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه .

٣ - كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٢٥٣٨) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٠ ، جوابا على السؤال رقم (٢١٠) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٧٦٠/٢٠/١٦/٣

التاريخ: ١٤١٤/٩/١٩هـ

الموافق : ١٩٩٤/٣/١ م

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدســـات الاسلاميـــة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢١٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٩ ، والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النــــواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ٩٤/٢/١٩

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال :

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الأوقاف المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١ - هل هناك توجيه من الوزارة بمنع صحف الحائط في المساجد ولماذا ؟

٢ - هل طلبت الوزارة من المساجد تغيير إضاءة المآذن من اللون الاخضر الى اللون الابيض ولماذا ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

النـــــائب

عبد العزيـــز جبـــــر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدســـات الاسلاميـــة

الرقم : ٢١/١/١

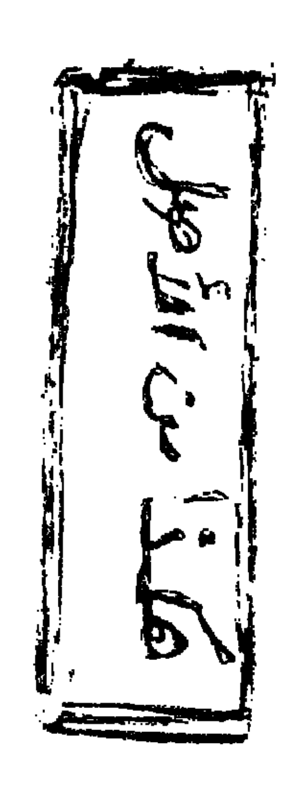
التاريخ: ١٤١٤/٩/٢٨هـ

الموافق : ١٩٩٤/٣/١٠م

دولة رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اشارة الى كتاب دولتكم رقم (١٦/٣/ ٧٦٠/٢٠) تاريخ ١٩٩٤/٣/١ م والمرفق معه صورة عن السؤال رقم (٢١٠) تاريخ ٢/١٩/ ١٩٩٤م الموجه من سعادة النائب عبد العزيز جبر .



اولاً : أرجو أن أبين لدولتكم أن وزارة الأوقاف لم يسبق لها أن أصدرت قراراً بمنع صحف الحائط بل بالعكس الوزارة تشجع اصدار مجلات الحائط وتؤكد على ذلك باستمرار ولكن ضمن اطار المراقبة والتدقيق من قبل أئمة المساجد واللجان المشرفة عليها .

بحيث لا تكون هذه المجلات معبرة عن رأي جهة معينة أو منحازة لفئة أو الترويج لأتجاهات فكرية خاصة . وكل ذلك انطلاقا من حيادية المساجد .

ثانياً : أما بالنسبة لتغيير انارة المساجد فأرجو أن أبين أن الوزارة لم تصدر أمرا بتغيير اضاءة المآذن وانما الذي يحصل احيانا عند اجراء اعمال الصيانة للمساجد تشمل هذه الأعمال الانارة بحيث تجدد وتعدل بما يتناسب ووضع المسجد . علماً ان مثل هذه الأمور تتم بالتنسيق والتعاون فيما بين مديري الأوقاف واللجان المشرفة على المساجد .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات

الدكتور / عبد السلام العبادي

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركـــاتـــه .

أبدأ ردي هذا بقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً ، يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً " صدق الله العظيم .

جاء سؤالي لمعالي وزير الاوقاف سبب منع الوزارة لمجلات الحائط في المساجد قبل تسعة شهور ، وكان هذا السؤال بناء على معلومات مؤكدة من المصلين وفي مجموعة من المساجد وليس مسجداً واحداً .

فأحببت أن استوثق من معاليه مباشرة ، ولكن رد الوزير لم يكن شافياً ولا علمياً ولا مدعوماً بأية وثيقة . فقد ذكر معاليه بأن الوزارة وبالعكس تشجع إصدار مجلات الحائط وتؤكد على ذلك باستمرار ولكن ضمن إطار المراقبة والتدقيق من قبل أئمة المساجد واللجان المشرفة عليها . لم يرفق معاليه كتاباً واحداً ولا رقم كتاب أصدره بدعم قوله ، وأما قوله ضمن إطار المراقبة والتدقيق فأن الائمة والخدم في المساجد يعمدون الى أية ورقة مكتوبة حتى لو كانت آية أو حديثاً ويزيلونها ويجيبون من يسألهم بأن عندهم تعليمات من الوزارة بمنع أية ورقة تعلق بالمساجد ، وقد وردتني غدة عرائض من مساجد مختلفة منها مساجد في عمان وجرش يقول مرسلوها بالنسبة لموضوع صحف الحائط فأن أئمة المساجد يقومون بتمزيق أية ورقة أو اعلان يعلق على اللوحة او في مجلة الحائط بحجة ان هناك كتباً من الوزارة بهذا

الشأن حتى لو كان الذي علق آية من آيات الله عز وجل أو حديثاً شريفاً . ثم إن أئمة المساجد يدّعون بأن وزارة الاوقاف تطلب منهم جلب أي شخص يعلق أي إعلان أو غيره لمراكز الشرطة ، وقد سحب فعلاً أئمة المساجد مفاتيح لوحات مجلات الحائط من المشرفين على دور القرآن في كافة المساجد .

كما جاءتني شكوى في عريضة خطية يقول فيها مجموعة من المصلين حصل في مخيم كذا أن قام موظفون من مديرية الأوقاف بمصادرة مجلة الحائط من مسجد خالد بن الوليد لأنها تتحدث عن اليهود وذلك ضمن مقالات اخذت من الصحف المحلية المجازة من قبل دائرة المطبوعات والنشر ، وتم توجيه انذار الى اكثر من إمام في ذلك المخيم لوجود مجلات حائط في مساجدهم رغم أن الأئمة ذكروا موافقتهم لأن ما في هذه المجلات هو من الصحف المحلية أو من المجلات الاسلامية المجازة وقد هدد الائمة بالنقل .

لقد اصبح حديثنا عن مجلات الحائط ومنعها أمراً سهلاً وبسيطاً لأن ذلك كان قبل المعاهدة ، أما بعدها فلم يعد هناك ما سير . فقد أعلمني بعض المصلين في مسجد من مساجد عمان في مخيم جبل الحسين بالذات أن إماماً من أئمة المساجد يطلب هويات بعض المصلين للتحقق من شخصياتهم ، هذا عدا عن الكفالات والتعهدات التي أخذت على أئمة ومصلين بالاف الدنانير ألا ينبسوا ببنت شفة .

أما بالنسبة لتغيير الاضاءة التي على مآذن المساجد من اللون الاخضر الى غيره فقد زرت أحد المساجد في المحطة وأعلمني الامام والمؤذن أن موظفاً من مديرية الاوقاف في عمان جاء الى المسجد وأخبرهم بضرورة تغيير هذه الاضاءة الى لون آخر ، لا أدري ما السبب ؟

« اللهم اغفر لقومي فأنهم لا يعلمون » .. والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاوقاف .

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميـــــة :

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ حديثي بقوله تعالى « ولا يجرمنكم شأن قوم على أن لا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى » .

حقيقة أخي الكريم أنا تقيدت بالاجابة بنص السؤال الذي وجه لوزير الاوقاف ، " هل هناك توجيه من الوزارة بمنع صحف الحائط في المساجد ولماذا ؟"

لم يصدر توجيه من الوزارة بمنع صحف الحائط وهنالك عشرات المساجد موجود فيها الان صحف حائط وتستطيع أن تطلع عليها مباشرة ، وإذا اردت أذكر لك بعض الأمثلة . مسجد معان الكبير ، مسجد الحسين الغربي ، مسجد الحسين الشرقي ، وعشرات غير هذه المساجد .

إذن لم يصدر من الوزارة أي توجيه بمنع صحف الحائط ، لكن يجب ان نعرف ونؤكد على هذا إلتزاماً بالقوانين أنه لا يجوز أن تستخدم صحف الحائط لترويج فكر لجهة معينة أو لحزب معين ، وإذا تدخل الامام فهو يمنع هذا الامر لأن واجب وزارة الاوقاف أن تلتزم بالقوانين في هذا المجال . وأنتم أخي النائب تعلمون أن هنالك نصاً قانونياً في هذا المجال نحن نعمل على تطبيقه ، هذا أولاً أما ما تفضلت وأشرت اليه بخصوص مسجد معين فهنالك قضية وتحقيق واجراءات ، نحن لا ننكر هذا ، إذا كان هنالك مخالفة نتخذ من الاجراءات ما يجعلنا نتأكد أن هنالك مخالفة ثم تتخذ الاجراءات على ضوء ما يثبت من مخالفات ضمن القوانين والانظمة المطبقة .

وأنا أرجو من الاخ النائب أن يحدد هذه القضية بخطاب مباشر لأجيب عليها بشكل مباشر .

أما بخصوص أن هذا حدث قبل المعاهدة وماذا حدث بعد المعاهدة ، هذا حقيقة خارج إطار السؤال وإذا كان هنالك أي سؤال في هذا المجال نحن على استعداد للاجابة ووضع الامور في نصابها ونوضح ذلك بشكل تفصيلي لنبين أن وزارة الاوقاف ترعى رسالة المسجد وتعمل على أن يؤدي دوره في مجتمعنا خير أداء .

أما في موضوع الالوان والاضاءة أظن أن أي نظرة على مآذن عمان ومآذن الزرقاء ومآذن المفرق وغيرها يؤكد أن هذا الامر غير وارد على الاطلاق - وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٩٣٦) تاريخ ١٩٩٤/٤/١٦ جواباً على السؤال رقم (١٨٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٧٩/٢٠/١٦/٣

التاريخ: ١٤١٤/٩/١٢هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢٢م

دولة رئيس الوزراء

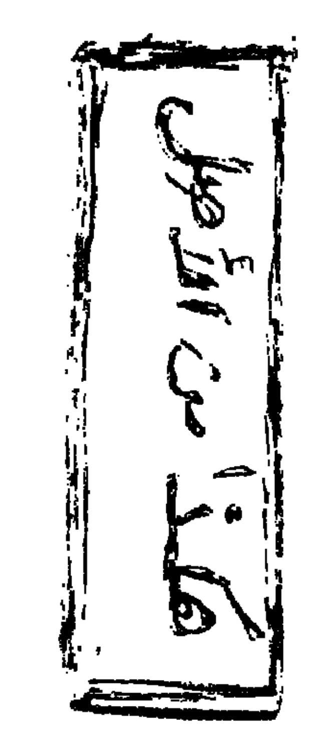
ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (١٨٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النـــــواب



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٤/٢/١٤

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : يعاني صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم من ضعف في موجوداته مما يترتب عليه تقصير الصندوق في تأدية مهمته فهل ممكن للحكومة ان تدعمه بعشرة ملايين دينار على دفعات سنوية على صورة قرض بدون فائدة أسوة بالقوات المسلحة الاردنية ! ان هذا الدعم يساعد كثيراً في مشكلة السكن عند المعلمين ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النـــائب

د. فـــرح الربضي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١/١٢/٤/أ

التاريخ: ١٤١٤/١١/٥

الموافق : ١٩٩٤/٤/١٦

دولة رئيس مجلس النواب

لاحقاً لكتابي رقم ٣١٩٢/أ/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٤/٣/٣ .

ابعث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ١١/١١/ص/١١٨٣٩ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٦ المتضمن الاجابة على سؤال سعادة النائب الدكتور فرح الربضي والخاص بالجانب المتعلق بدعم صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم موضوع كتابكم رقم ٦٧٩/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ .

يرجى الاطلاع ، واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيـــــس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التربية والتعليم

الرقم : ١١/١١/ص/

التاريخ: ١٤١٤/١٠/١٤

الموافق : ١٩٩٤/٣/٢٦

دولة رئيس الوزراء الأفخم

الموضوع : صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٥١/١٢/٤/أ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢ والمتعلق بالسؤال الموجه من

سعادة النائب الدكتور فرح الربضي بدعم صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم على صورة قرض بدون فائدة اسوه بقروض اسكان القوات المسلحة الاردنية .

ارجو دولتكم التكرم بالعلم بأنه بعد صدور المكرمة الملكية السامية التي أعلنها جلالة الملك الحسين المعظم أثر تشريفه نادي المعلمين في عمان بزيارة يوم الخميس الموافق ٢٧/٥/١٩٩٣ وتوجيهاته لحكومته الرشيدة لحكومته بدعم الموارد المالية للصندوق ، تقوم الوزارة بمتابعة الموضوع لتنفيذ الرغبة الملكية السامية عن طريق تخصيص منحة مقدارها مليون دينار أو عن طريق توفير قرض سهل بقيمة عشرين مليون دينار يصرف على مدى الخمس سنوات القادمة وتلتزم الحكومة بكفالة القرض وتسديد الفوائد المترتبة عليه .

راجيا دولتكم التلطف بالعلم بأنه بتنفيذ هذين المقترحين تتاح الفرصة لاكبر عدد من المشتركين في الصندوق بالحصول على القروض اللازمة لتأمين السكن المناسب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وزيـــــر التربية والتعليـــــم

د. خالد العمري

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١/١٢/٤/أ/٣١٩٢

التاريخ : ١٨/١/١٤١٤هـ

الموافق : ٢٠/٣/١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير المالية رقم ١٢/١٩/٣٨٩٢ تاريخ ١٩/٣/١٩٩٤ ، حول توجه الحكومة الحالي لدراسة امكانية تحسين الاوضاع المعيشية لموظفي الحكومة وتوفير المساكن الملائمة لهم ، موضوع كتابكم رقم ٣/١٦/٢٠/٦٧٩ تاريخ ٢٢/٢/١٩٩٤ .

يرجى الاطلاع واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المـــــالية

عمان

الرقم: ٨٢/١٩/٣٨٩٢

التاريخ: ١٩/٣/١٩٩٤

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٥١/١٢/٤/أ/٢٢٣٨ تاريخ ٢/٣/١٩٩٤ م مرفقة كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ٣/١٦/٢٠/٦٧٩ تاريخ ٢٢/٢/١٩٩٤ المرفق به السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي حول دعم صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم .

ارجو أن أبين لدولتكم ان وزارة المالية

تدرس حاليا امكانية تحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الحكومة وتوفير المساكن الملائمة لهم من خلال اقامة مشاريع اسكان لذوي الدخل المحدود على اراض تمتلكها الخزينة بالقرب من المدن الرئيسية في المملكة وتوفير التمويل اللازم لهذه المشاريع من خلال البنوك المحلية ، وستتم معالجة موضوع اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم موضوع السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي ضمن الاطار العام لهذه القضية وبما يضمن المعالجة الشاملة والعادلة لما فيه مصلحة الموظفين في كافة المؤسسات والدوائر الحكومية .

ووزارة المالية بصدد تشكيل لجنة لدراسة هذا الامر تضم ممثلين عن كل من وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة ، المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري وجمعية البنوك الاردنية . وسارفع الى دولتكم تقريراً حول نتائج أعمال هذه اللجنة في حينه .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،،

وزيـــــر المـــــالية

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الربضي .

الدكتور فرح الربضي :

شكراً معالي الرئيس ، تعلمون معالي الرئيس ، ان جلالة الملك المعظم كان قد شرف نادي المعلمين بتاريخ ٢٧/٥/١٩٩٣ ، وكانت هناك توجيهات سامية لمعالي وزير التربية والتعليم آنذاك بتخصيص مبلغ يكفي لأن يساعد صندوق الاسكان في وزارة التربية والتعليم على القيام بمهمته . وقد جاءني الجواب بعد أن قدمت السؤال اتساءل فيه عن تفعيل توجيهات جلالة الملك ، جاءني من معالي وزير التربية والتعليم السابق ولغاية الآن لا ادري إذا تم هنالك تفعيل لهذه التوجهات . خاصة وأننا نأمل في معالي الوزير أبي عصام الديناميكية والنشاط الفعال .

وأرجو هنا أن أبدي الملاحظة التالية ، إن جواب معالي وزير التربية والتعليم آنذاك يتضمن بأنه ينظر الى تخصيص مليون دينار لهذا الصندوق ، مليون دينار في رأيي لا يحل ١٪ من مشكلة المعلمين لأنه في كل عام يجند أكثر من " ٢٠٠٠" معلم في الوزارة . هذا المليون دينار يكفي لمئة بيت ، مئة معلم ، فمعنى هذا أن المشكلة ستتراكم باستمرار ولن تحل .

وكان الرجاء ولا زلنا نرجو معالي الوزير بأن يكون هنالك مبلغ مخصص كدعم لهذا الصندوق بدون فائدة اسوة بقواتنا المسلحة ، لأن أبنائنا المعلمين لا يقلون في عملهم وواجباتهم عن الواجبات التي تقوم بها القوات المسلحة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير التربية .

معالي وزير التربية والتعليم : التزاماً بتوجيهات جلالة الملك المعظم وايماناً من الحكومة بأن المعلم هو القاعدة الاساسية لقاعدة

التنمية وأنه بحاجة للدعم لتحسين مستوى حياته واطمئنانه على مستقبل ابنائه فقد تقدر ما يلي :

أولاً : وضع علاوة معنية للمعلمين يتميزون بها عن الكثير من نظرائهم في أجهزة الدولة ، وقد رصدت المخصصات اللازمة في الموازنة التي ستعرض على مجلسكم الكريم وسيصور القرار بتخصيص العلاوة حال إقرار تلك الموازنة .

والمبدأ الثاني هو توفير قرض بعشرين مليون دينار تتحمل الحكومة فوائده ويدعم به صندوق إسكان المعلمين ، وأتأمل خلال الاسبوع القادم أن يتم توقيع اتفاقية هذا القرض ليبدأ توزيع قروض الاسكان على مستحقيها وبالنسبة التي يستحقها المعلمون .... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥ – كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٣٧٦٩) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٠ ، جواباً على السؤال رقم (١٧٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٧٣/٢٠/١٦/٣

التاريخ: ١٤١٤/٩/١٢هـ

الموافق: ١٩٩٤/٢/٢٢م

معالي وزير البريد والاتصالات

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٧٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

طاهر المصري

رئيـــــس مجلس النـــــواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٤/٢/١٣

دولة رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاتصالات والبريد للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ما أسباب ارتفاع فواتير الهاتف في الاشهر الاخيرة ؟ وهل يتم احتساب جميع المكالمات المحلية ؟ وكم مدة المكالمة المحلية ؟ وكم اجرها ؟ وهل يتم تحديد الاجور بنظام ام تعليمات ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النـــــائب

الدكتـــــور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

الرقم : ٣٧٦٩/١/٧/٣٣/١/١

التاريخ: ١٩٩٤/٣/١٠

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٣/١٦/٢٠/ ٦٧٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ بخصوص السؤال المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد حول المكالمات المحلية ، فانني ارجو ان ابين لدولتكم الاتي :

- اولاً – تنص المادة ٣٩ من نظام الهاتف رقم ٦١ لسنة ١٩٩٢ :-

أ – يسمح لكل مشترك باجراء الف مكالمة محلية مجانية سنويا من هاتفه ولمجلس الوزراء تعديل عدد هذه المكالمات وتحديد اجور المكالمات الزائدة وبنشر قراره في الجريدة الرسمية .

ب – لغايات حساب عدد المكالمات المحلية التي يجريها المشترك سنويا يعتبر الحد الاقصى لمدة المكالمة اربع دقائق من لحظة بدايتها واذا زادت مدة المكالمة عن هذا الحد فتعتبر كل اربع دقائق اضافية او جزء منها مكالمة محلية .

جـ – تستوفي المؤسسة عشرين فلساً عن كل مكالمة محلية تزيد على الحد المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة .

- ثانيا – مع ان تعرفة اجور المكالمات المحلية والوطنية تعتبر من ارخص الاسعار في العالم فان السبب بدعوى المشترك بارتفاع قيمة فاتورته انه وغيره من المشتركين قد استنفذوا المكالمات المحلية المجانية في الاشهر الاولى من السنة وبالتالي فان المكالمات المحلية والتي تجري بعد ذلك ستكون ماجورة حسب التعرفة المقررة والمشار لهـا سابقاً وتصدر على شكل فواتيـر (مطالبات) كل ثلاثة اشهر ، وهذا التفسير ينطبق ايضا على اجابة السؤال الثاني لسعادة النائب .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،،

وزيـــر البريد والاتصالات

د. طارق سحيمات

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ،

اشكر معالي وزير البريد والاتصالات على اجابته وأسجل الملاحظات التالية :

١ – لقد تم رفع أجور المكالمات الداخلية من ١٠ فلس الى ٢٠ فلساً بنسبة ١٠٠ ٪ ، وخفضت المكالمات المعفاة من ٢٠٠٠ مكالمة الى ١٠٠٠ مكالمة .

فلو ان مواطناً سجلت مكالماته على النحو التالي :

٣٠٠٠ مكالمة سابقاً كان يدفع مقابلها "١٠" دنانير وهذه المكالمات تساوي ١٨٫٠٠٠ دقيقة .

أما الان فأن ٣٠٠٠ مكالمة وتساوي ١٢٫٠٠٠ دقيقة يدفع المواطن "٤٠" ديناراً .

وبذلك تكون الزيادة من "١٠" الى "٤٠" ديناراً ، اي بنسبة أكثر من ٥٠٠٪ إذا أدخلنا الزمن ، لأن الدقائق التي كانت في المكالمات السابقة كانت أطول والاعفاءات كانت أطول والاجور كانت أقل .

٢ – ان هذه الاضعاف المضاعفة من أجور المكالمات الهاتفية واحد من الشواهد على استغفال المواطن وتهميش دور مجلس النواب وبذلك تكون الحكومة الاكثر اجحافاً في رفع الاسعار والاجور ، وهي الاولى بالمحاسبة .

٣ – نحن لا نطالب ببقاء المكالمات الهاتفية على أجورها السابقة ، ولكن لا بد من مراعاة المبادئ التالية :

أ – ان تكون الزيادة معقولة فلو كانت بمقدار ٥٠٪ لكانت قفزة كبيرة ، أما ان تكون ٥٠٠٪ فهذا شئ غير معقول على الاطلاق .

ب – حتى متى تبقى الحكومة تتصرف بهذه الامور الضرورية ، إن المكالمات الهاتفية تشبه قوت الشعب ، من خلال الانظمة والتعليمات ؟

جـ – وحتى متى يظل دور المجلس غائباً عن مثل هذه الامور ؟

د – إنني أطالب بتصويب الأوضاع ، وان لا تترك الحكومة تمارس اجراءاتها على هذا النحو غير المعقول . وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦ – كتاب معالي وزير التموين رقم (٣٢٤٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/٦ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٧) المقدم من سعادة النائب سليمان سلامة السعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٠٤/٢٠/١٦/٣

التاريخ: ١٤١٤/٩/٩هـ

الموافق: ١٩٩٤/٢/١٩م .

معالي وزير التموين

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٥٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد سليمان سلامة السعد .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

طـــاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١/س/٨

التاريخ: ٢٧/شعبان/١٤١٤

الموافق: ٨/شباط/١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التموين المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : كيف تتم عملية استبدال كوبونات الحليب بالسكر ولماذا يدفع المواطن مبلغ (٣٠٠) فلس مع كوبون الحليب ١ كيلو غرام ليحصل على ٢ كيلو غرام سكر ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النـــــائب

سليمـــان سلامة السعد

نائب لواء جرش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمـــــان

الرقم : ٣٢٤٦/١٦/١٠/٩

التاريخ: ١٩٩٤/٣/٦

دولة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٦٠٤/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/١٩ والذي وصلنا متأخراً ومرفقة صورة عن السؤال رقم (١٥٧) المقدم من سعادة النائب سليمان سلامة السعد .

ارجو ان ابين لدولتكم ما يلي :

١ – قامت وزارة التموين وبناء على رغبة الغالبية العظمى من المواطنين باصدار التعليمات الخاصة بعملية تبديل كوبونات الحليب بكوبونات السكر لمن يرغب من المواطنين وبواقع (٢) كغم سكر مقابل (١) كغم حليب وذلك نظراً لعدم رغبة هؤلاء المواطنين باستلام كميات الحليب ولعدم كفاية كميات السكر التي يستلمونها نتيجة عادات استهلاكية متبعة لديهم .

وقد تم اعتماد اختام خاصة لعملية التبديل تم توزيعها على جميع مراكز صرف الكوبونات في المملكة ويستطيع اي مواطن يرغب بعملية التبديل لكامل كمية الحليب او اي جزء منها ان يطلب التبديل من اي مركز صرف للكوبونات ويقوم الموظف بختم كوبونات الحليب وبختم مادة السكر حسب الاصول .

٢ – اما بالنسبة لمبلغ ال (٣٠٠) فلس التي يدفعها المواطن للتاجر مقابل تقديم كوبون ٢كغم سكر فان هذا المبلغ

يمثل ثمن ٢ كغم سكر بالسعر المدعوم البالغ ١٥٠ فلساً للكيلو غرام الواحد وهو ما يدفعه المواطن عند شراء السكر بالسعر المدعوم بموجب الكوبونات .

ارجو ان تكون الاجابة تحقق ما طلبه سعادة النائب المحترم .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

راضي سليمان ابراهيـــم

وزير التموين

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

أكتفي بما ذكره معالي وزير التموين في جوابه ، وأشكر وزارة التموين على ما تقوم به من جهد ..... والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٧ - كتاب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية رقم (٤٣٣) تاريخ ٥/٣/١٩٩٤ جواباً على السؤال رقم (١٨٩) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣/١٦/٢٠/٦٨٤

التاريخ : ١٢/٩/١٤١٤هـ

الموافق : ٢٢/٢/١٩٩٤م

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٨٩) تاريخ ٢٠/٢/١٩٩٤ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

طاهـــر المصري

رئيـــس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٦/٢/١٩٩٤م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضـــوع : الاسئلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الخارجية للاجابة عنه خلال المدة المحددة

في النظام الداخلي

نص السؤال : هل وصلت رسائل من امريكا الى الاردن تشترط توقيع اتفاقية مع العدو قبل تقديم المساعدات الامريكية ؟ وهل وعدت امريكا بتخفيض عمليات التفتيش للسفن في العقبة ورهنوا ذلك بالصلح مع العدو ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النـــائب

د. بســـام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم: م ك /٨/٤/٤٣٣

التاريخ: ٥/٣/١٩٩٣

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٣/١٦/٢٠/٦٨٤ تاريخ ٢٢/٢/١٩٩٤ والمتضمن سؤال سعادة النائب الدكتور بسام العموش حول اشتراط بموجب رسائل من الادارة الامريكية حول هذا الامر .

وارجو ان ابين بان المساعدات الامريكية المقدمة للاردن ، والتي هي جزء من برنامج مساعدات تقدمها الولايات المتحدة الى عدد كبير من دول العالم . يتلقاها الاردن كما يتلقى غيرها من مساعدات الدول الاخرى ، ويوجهها بما يتفق مع مصالحه وخططه التنموية دون ان يؤدي ذلك الى اتخاذ مواقف لا تتفق مع مرتكزات السياسة الاردنية ، ورغم محدودية المساعدات الامريكية التي نتلقاها حاليا ، الا ان الولايات المتحدة تعتبر من الدول الدائنة الرئيسية لنا وهي تقوم بدور فاعل وهام في نادي باريس ونادي لندن فيما يتعلق بمداولاتنا معهما بهدف اعادة جدولة ديوننا وتخفيف عبء سدادها على الاقتصاد الوطني .

واود ان اؤكد لسعادة النائب المحترم بان الحكومة لم تتلقى رسائل تتضمن اشتراط توقيع اتفاقية سلام قبل تقديم المساعدات .

اما بالنسبة للسؤال الثاني المقدم من سعادة النائب المحترم والمتعلق بموضوع تفتيش السفن في العقبة .

فاود ان اوضح ان الاردن سعى وما يزال يسعى وعلى جميع المستويات وعلى كافة الاصعدة لاثارة هذا الموضوع باعتباره ممارسة جائرة ضد الاقتصاد الاردني حيث تبلغ الكلفة التقديرية لخسائر الاردن السنوية من جراء هذا التفتيش حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا . وقد اكد جلالة الملك المعظم على هذا الموضوع عند لقائه بالرئيس الامريكي كلينتون في زيارته الاخيرة الى واشنطن ، كما اثير الامر مع كبار المسؤولين الامريكيين وقد تقدم الاردن بطلب لرفع الحصار عنه اكثر من مرة كما تقدم بطلب لتعيين جهة محايدة لتقوم بهذا العمل وباسلوب اقل كلفة واكثر تيسيراً لحركة السفن مما يخفف الآثار السلبية والسيئة على الاقتصاد الاردني وما يزال هذا الموضوع قيد المطالبة والبحث مع

مختلف الاطراف ذات العلاقة وكان دولة رئيس الوزراء قد قام اثر انتهاء زيارة جلالة الملك المعظم الى الولايات المتحدة بزيارة الى مقر الامم المتحدة في نيويورك خصيصاً لبحث هذا الموضوع مع كل من الامين العام ولجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن حيث قدم دولته الى هذه اللجنة تقريراً كاملاً بين فيه وبالارقام حجم الخسائر التي يتكبدها الاردن نتيجة اجراءات التفتيش البحري على السفن المتجهة الى العقبة . وطالب اللجنة برفع الحصار عن الاردن ، ولم يترك المسؤولون الاردنيون فرصة الا واستثمروها في طرح هذا الموضوع الهام والمطالبة برفع الحصار عن بلدنا . وقد قامت وزارة الخارجية بجهود مماثلة واجرت سلسلة من الاتصالات مع كافة الوفود الاجنبية الزائرة وكلفت سفرائها في الخارج ببحث هذا الامر مع مسؤولي الدول المعتمدين لديها والسعي لبذل الجهود التي تكفل وقف هذه الاجراءات التعسفية .

واود ان ابين لسعادة النائب المحترم انه لم يسبق في اي من هذه الاتصالات ان ربط موضوع تفتيش السفن بمجريات عملية السلام او بتوقيع معاهدة سلام .

وستستمر الحكومة في بذل كافة المساعي وطرق كل الوسائل الممكنة من اجل احتواء هذا الموضوع وانهائه ورفع الظلم الواقع على الاردن من جراءه .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الدولة للشؤون الخارجية

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

أظن ان السؤال أصبح لا معنى له بعد توقيع المعاهدة ، ولكن سياسة النفي في الاجابة أصبحت غير منطقية . وكنا نوصف بالتشكيك حينما نطرح مثل هذه الأسئلة في الفترة السابقة ، وظهر بعد ذلك أن ما كنا نتساءل عنه هو الحقيقة .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٨ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٢٥١٣٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠) المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طبيشات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣١٨٨/٢٣/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٤/١١/١٥

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٤/١١/٨ والمقدم من معالي

النائب الدكتور عبد الرزاق طبيشات .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ:

الموافق : ١٩٩٤/١١/٣

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ارجو اعلامي عن المدن والقرى التي رفعت الى بلديات خلال عام ١٩٩٤ وما هي الأسس التي اعتمدت لترفيعها مع الشكر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائـــب

الدكتور عبد الرزاق طبيشات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكـــة الاردنيـة الهاشميـــة

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

عمـــان

الرقم : م/٦/٢٥١٣٦

الموافق : ١٩٩٤/١١/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٣/١٦/٣/٢١٨٨/١٢ تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ بخصوص السؤال رقم ٢٠ تاريخ ١٩٩٤/١١/٨ المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طبيشات حول المجالس القروية التي رفعت الى بلديات والأسس التي اعتمدت بترفيعها .

ارجو ان اعلم معاليكم بان الأسس التي اتبعت في ترفيع هذه المجالس الى بلديات هي الأسس الواردة بنص المادة الخامسة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته والمرفق صورة عنها علماً بان عدد المجالس القروية التي تم ترفيعها الى مجالس بلدية هي ٦٤ مجلساً مرفقاً بطيه كشف باسماء المجالس القروية التي تم ترفيعها الى بلديات .

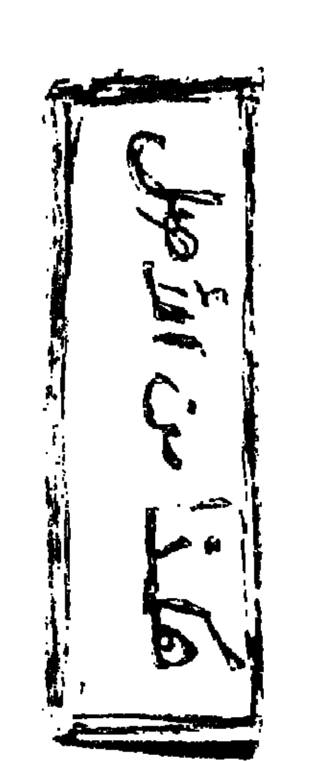
واقبلوا الاحترام ،،،،

توفيق محمود كريشـــان

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

كشف باسماءالمجالس القروية التي تم ترفيعهاالى بلديات بموجب موافقة مجلس الوزراء الموقر بجلساته المنعقدين بتاريخ ٩٤/٥/٣ و ٩٤/٧/١٩و٩٤/٩/٣

المجلس القروى	المركز الادارى
العبدلية	العاصمة /قضاء سحاب
خشافية الدبابيه	العاصمة /قضاء سحاب
الذهيبه الغربية	العاصمة /قضاء ناعور
ادبيان	العاصمة /قضاء ناعور
الفيصلية	العاصمة /مادبا
لب	العاصمة /مادبا
ماقوط	البلقاء
ام الدنانير	البلقاء
الجوفه	البلقاء /الشونة الجنوبية
الرامة	البلقاء /الشونة الجنوبيه
الطوال الجنوبي	البلقاء /دير علا
الطوال الشمالي	البلقاء /دير علا
مثلث العارضه	البلقاء /دير علا
داميا وطهره والرمل	البلقاء /دير علا
فوعرا	اربد
كفرجايز	اربد
نحله	اربد
مرصع	اربد /جرش
المصطبه	اربد /جرش
باعون	اربد /عجلون
راسون	اربد /عجلون
جريما	اربد /بني كنانه
المنصورة	اربد /بني كنانه
الرفيد	اربد /بني كنانه
حبراص	اربد /بني كنانه
زمال	اربد /الكوره
	اربد /الكوره



المجلس القـروى	المركز الادارى
المنشية	اربد/ الكورة
وادى اليابس	اربد/ الاغوار الشمالية
بلدية ابو عبيدة والبلاونة	اربد/ الاغوار الشمالية
العالوك والمسرات	الزرقاء
بلدية عمرة وعميرة	المفرق
بلدية الكوم الاحمر ورسم الحصان	المفرق
الجفر	معان
مريغة	معان
منشية ابو حمور	الكرك
الجدعا	الكرك
محي	الكرك
سول	الكرك
المكيفتة	المفرق
سويمة	البلقاء
قرى بني هاشم	الزرقاء
الازرق الشمالي	الزرقاء
اللبن	العاصمة
العال	العاصمة
المشقر	مادبا
غرناطة	=
العالية	=
الشقيق	=
جوزا	الكرك
امرع	=
بردى وبذان	=
بتير	=
دير الكهف	المفرق
الدفيانه	=
ام النعام	=

المجلس القروي	المركز الاداري
حوشا	المفرق
ام السرب	=
الزبيرية وابو مخطوب	معان
ايل	=
بسطه	=
بيرين	الزرقاء
المخيبه التحتا	بني كنانه / اربد

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الرزاق طبيشات .

الدكتور عبد الرزاق طبيشات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، كنت أتمنى أن يكون معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة موجوداً بيننا ، على اي حال فكلامي موجه لدولة رئيس الوزراء وللحكومة بأكملها ، لقد أوضحت الاجابة بأن الحكومة قامت بترفيع "٦٤" مجلساً قروياً الى بلديات خلال هذا العام ، مع العلم بأن الحكومات المتعاقبة كانت متفقة على عدم إحداث أية بلدية منذ أكثر من اربع سنوات باستثناء بلديتين هما بلدية العيص في الطفيلة ولبلدية الشونة الجديدة في البلقاء .

وقد تبنت هذه الحكومات هذه السياسة إعتماداً على نتائج التجارب العديدة في معظم أنحاء العالم والتي تشير بأن البلديات الصغيرة يصعب بل يستحيل أن تتوفر فيها كل المقومات الحضرية والمرافق والخدمات العامة الضرورية للسكان ، إذ قلما تتوفر لها المصادر المالية الكافية للتمويل الذاتي مما يشكل كامل طرد للسكان للهجرة الى المدن ويقلل من مساهمتها في حركة الانماء الاقتصادي والانتاجي .

ويوجد الان في المملكة "٢٣٨" بلدية و "٣٥٢" مجلساً قروياً ، اي "٥٩٠" مجلساً محلياً .

وأود ان أؤكد هنا انه لا يوجد في حقيقة الامر اكثر من ١٠-١٥ بلدية جديدة بالفعل لأن تكون بحسب الدستور الاردني والقوانين والانظمة المرعية مؤسسات أهلية ذات إستقلال مالي وإداري وتستطيع القيام بالواجبات الموكولة اليها . أما باقي هذه المجالس فمعظمها في وضع سيء وصعب للغاية ولا يمكن ان تؤدي الغايات التي أنشأت من أجلها ، أو ان تكون عند مستوى اعتبار الدستور لها مؤسسات أهلية ذات استقلال مالي وإداري وذلك نظراً لصغر حجم سكانها وقلة وضآلة مواردها ومصادرها المالية ، في حين تتطلب واجباتها نفقات كثيرة ، وقد وصل بعض هذه البلديات الى العجز عن تسديد رواتب العاملين



فيها ، في حين يتوجب أن يتوفر لأية بلدية جهاز فني واداري ومالي مؤهل ، وواردات وصرفيات متوازنة ، وآليات مختلفة متطورة تساعدها على أداء الخدمة الفعلية للمواطنين ، وهذه الامور لا تتوافر في معظم المجالس المحلية وليس بالامكان توافرها لأسباب كثيرة جداً أهمها ضعف الامكانيات المادية ، فالاردن ليس دولة نفطية يمكن ان يوفر لهذا العدد الهائل من المجالس المحلية الامكانيات اللازمة .

من هنا جاءت الحاجة الملحة لتطبيق القانون المعدل لقانون البلديات الذي أقره مجلسكم الكريم في الدورة السابقة والذي يعطي الصلاحية لمجلس الوزراء لدمج البلديات والمجالس القروية المتجاورة بهدف إحداث بلديات كبرى قادرة على تقديم الخدمة البلدية للمواطنين بأمكانيات معقولة وبأسلوب متطور استناداً للفقرة الخامسة من المادة الخامسة من هذا القانون .

إن هذا القانون المعدل يضعنا امام نقطة تحول مفصلية للبدء بخطة تنمية حقيقية وواقعية للمجالس المحلية تجسيداً لمفهومنا المستند الى إعتبار البلدية الخلية الاولى لتنمية المجتمع . وغنى عن التأكيد أنه إذا ما توافر لدينا بلديات قادرة تتمتع بالمؤسسة نكون قد خدمنا مجتمعنا ، فأين هي سياسة الحكومة حول هذا الموضوع الوطني الهام ؟. وهل يتفق مع هذه السياسة إحداث بلديات لا يتجاوز عدد سكانها "١٠٠٠" نسمة وبعضها لا يتجاوز "٥٠٠" نسمة .

وإذا لم اتلقى الإجابة الشافية المقنعة فأنني مضطر لمتابعة هذا الموضوع حسب النظام الداخلي للمجلس الكريم ... وشكراً معالي الرئيس .

شكراً ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٩ - كتاب معالي وزير التموين رقم (١٤٩٤٧) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (٨) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣١٠٩/٢٣/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٤/١١/٧

معالي وزير التموين

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٩ والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

م. سعد هـــايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ٢٩/١٠/١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى :

معالي وزير التموين الاكرم . للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ما هي قصة ال ١٥٠ طن من الارز المصري المهداة للاردن من جمهورية مصر العربية وتباع لاصحاب المطاعم فقط ، رغم انها هدية ؟ وذا كانت هدية فلماذا لم توزع على الاسر الفقيرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائـــب

فـــواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمـــان

الرقم : ١٤٩٤٧/٤/١/٤

التاريخ: جمادي ثاني/١٤١٥هـ

الموافق: ١٥/١١/١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٣/١٦/٢٣/ ٣١٠٩ تاريخ ٧/١١/١٩٩٤ بخصوص السؤال الموجـه من سعادة النائب فواز الزعبي ، حول كمية الارز المصري المهداة الى هذه الوزارة ، من جمهورية مصر العربية .

أرجو ان ابين ما يلي :

١ - ان حكومة جمهورية مصر العربية قد أهدت وزارة التموين مشكورة كمية (٥٠) طن أرز مصري فقط وليس (١٥٠) طن . من نوعية فاخرة وذلك لاعادة الثقة التي حصلت نتيجة المشاكل السابقة للارز المصري وعدم تقبل الناس له ونظراً لضآلة الكمية ، فقد تقرر حصر بيعها بالفنادق والمطاعم وللمواطنين مباشرة من مستودعات الوزارة بالكميات المعقولة والتي يطلبونها لغايات الاستعمال المنزلي فقط .

٢ - ان هذه الكميـة أهديت الى وزارة التموين وليس لوزارة التنميـة الاجتماعية ، وعليه فلا يوجد في قانون التموين اي نص يجيز لي توزيعها على الأسر الفقيرة .

٣ - علماً بأنه يوجد ٢١ طن من أصل الكمية المذكورة اعلاه يجري حاليا توزيعها على المواطنين لغايات الاستعمال المنزلي مباشرة عن طريق الوزارة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،،

وزيـــر التموين

عادل القضاة

معالي رئيس المجلس : استاذ فواز لك شوالين فخليها مرة واحدة ، الشوال العاشر .

السيد الامين العام :

١٠ - كتاب معالي وزير التموين رقم (١٤٩٤٦) تاريخ ١٥/١١/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٦) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣/١٦/٢٣/٣١٠٧

التاريخ: ٧/١١/١٩٩٤

الموافق :

معالي وزير التموين

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٦) تاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦

التاريخ: ٢٩/١٠/١٩٩٤

الموافق :

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى :

معالي وزير التموين الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : مـــا هي حقيقة شحنة الحليب (حليبنا) الذي وزع على محافظات المملكة ، ووجد أنه غير صالح للاستخدام نتيجة الفحص المخبري والذي اكد ذلك اللجنة التي استقدمت من فرنسا لهذه الغاية وكان نصيب محافظة اربد (٤١) طن من هذه الكمية . وهل تم توزيع من هذه الكمية على المواطنين بعد نتيجة الفحص أنه غير صالح للاستخدام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائـــب

فـــواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمـــان

الرقم : ٩/٢٠/٢٦/١٤٩٤٦

التاريخ: جمادى ثاني / ١٤١٥هـ

الموافق : ١٥ / ١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى السؤال المقدم من سعادة النائب فواز الزعبي ، حول حقيقة شحنة الحليب الذي وجد انه غير صالح للاستخدام نتيجة الفحص المخبري ، وانه وزع على محافظات المملكة ، وهل تم توزيع جزء من هذه الكمية على المواطنين .

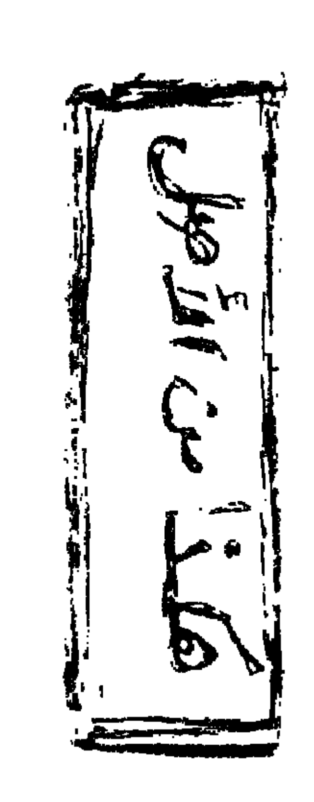
ارجو التكرم بالعلم بما يلي :

١ - تم توريد كمية من الحليب على الباخرة جلادستون ، حيث اصدر معالي وزير الصحة بموجب كتابه رقم ص غ ٤٨/١٠/٣/٢١٨٢ بالموافقة بالتخليص على كامل الكمية الواردة على الباخرة اعلاه باستثناء تشغيله في مستودعات اربد وتشغيلتين في مستودعات العقبة لوجود ثقوب في الاكياس والتي اكدت التقارير المخبرية الصادرة عن مختبرات وزارة الصحة والمرفقة مع كتاب معالي وزير الصحة المشار اليه اعلاه بأن الحليب صالح للاستهلاك البشري من الناحية الكيماوية والجرثومية الا ان الاكياس تحتوي على ثقوب كد تؤدي الى فساد الحليب اثناء التخزين لفترة طويلة وقد تم اعادة الكمية التي تمثلها التشغيلة للمورد لاعادة تصديرها مرفقاً بطيه كتاب معالي وزير الصحة المشار اليه اعلاه والتقرير المخبري رقم ٣٦/٢٧٣/٩٤

٢ - اثناء التحفظ على كميات الحليب التي تمثلها التشغيلة المذكورة وقبل ان يتسلمها المتعهد وتبلغ كميتها (١٧٨٥) كرتونة حليب قام مأمور المستودع المختص بصرف ١٥ كرتونة حليب بطريق الخطأ كونه نقل الى موقعه وباشر عمله في نفس اليوم ودون علمه ان الكميات متحفظ عليها ولانشغال بقية المستودعات .

وعلى الفور قام مدير المجمع بالطلب من الناقل لاعادة هذه الكمية من التجار فأعيد كمية ١٢ كرتونة واربعة اكياس اما الكمية الباقية والبالغة كرتونتين وثمانية اكياس فقد صرفت للمواطنين عن طريق تجار التجزئة وباستثناء ذلك فان كامل التشغيلة قد سلمت للمتعهد لاعادة تصديرها .

٣ - شكل مدير تموين اربد لجنة للتحقيق داخلياً في الموضوع حيث لسبت هذه اللجنة بتوجيه عقوبات تأديبية تتراوح بين الانذار وحسم يوم من الراتب لمأمير



المستودعات المعنيين ، ثم ، ابلغني رسميا ، بنتائج هذا التحقيق ، ولدى عرض هذه النتائج على مدير الشؤون القانونية في الوزارة ، طلب اتخاذ عقوبات أشد بحق هؤلاء الموظفين حسبما جاء بمشروحاته المؤرخة في ١/١١/١٩٩٤ وعليه وبموجب كتابي رقم ٥/١/٣/١٤٨٠٣ تاريخ ١٢/١١/١٩٩٤ ، شكلت لجنة يشترك فيها مندوب عن ديوان المحاسبة لاعادة التحقيق واتخاذ التوصيات التي تتناسب مع حجم المخالفة ، وسيصار الى اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم فور استكمال لجنة التحقيق أعمالها وتقديم توصياتها .

٤ - مؤكداً لمعاليكم بأن الوزارة معنية بصحة المواطنين وتتخذ كافة الاجراءات لضمان صلاحية المواد التي تستوردها الوزارة وان الكمية التي استهلكت من قبل المواطنين كانت صالحة للاستهلاك البشري من الناحية الكيماوية والجرثومية ولا يوجد الا ثقوب بالاكياس .

واقبلوا الاحترام ››

وزير التمويـــــن

عادل القضاة

عطوفة مدير عام الجمـــارك

تحية طيبة وبعد

لاحقا لكتابي رقم ص ع/ ٣٠٠٠/١٦٧٨ تاريخ ١٩٩٤/٥/٥ ٠

ارفق طيا صورة عن التقرير الجرثومي والكيماوي رقم مت العقبة ٦٦٠/٨٣٩/٩٤ تاريخ ١٩٩٤/٥/١٢ بخصوص حليب مجفف ماركة (حليبنا) وارد لحساب وزارة التموين من فرنسا لجزء المعاملة الجمركية رقم ٩٤/١/٤٣٥٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/١٦ على مـــتن الباخرة جلادستون حيث بين ان العينة رقم (١) حليب مجفف كامل الدسم ضمن (٢٤) باكيت وزن واحد كغم تقريبا تحمل تاريخ انتاج ٩٤/١ وانتهاء ٩٥/١ وتحمل التشغيلـــة رقم (M6 RNO 913) يوجد فيها خمسة اكياس مثقوبة في منطقة اللحـــــــام ٠ والعينة رقم (٢) (تحمل نفس المعلومات الخاصة بالعينة رقم (١) باستثناء رقـــم التشغيلة الذي تحمله وهو (M6 RNO 9124) يوجد فيها عشرة اكياس مثقوبة ٠

كما يبين التقرير الجرثومي ان العينتين المذكورتين تحتويان على بكتيريــــــا الكوليفورم بحدا اعلى من المسموح به في المواصفة القياسية الاردنية ، كما تحتويـــان على الخمائر بحد اعلى من المتفق عليه في عطاء وزارة التموين وبذلك تعتبران غيـــر صالحتين للاستهلاك البشري ٠

كما ارفق طيا صورة عن التقرير الجرثومي والكيماوي رقم مت/٣٦/٢٧٣/٩٤ تاريـــخ ١٩٩٤/٥/٢٦ بخصوص حليب مجفف ماركة (حليبنا) حيث يبين ان العينة رقـــم (١) حليب مجفف كامل الدسم ضمن ١١ كيس وزن ١ كغم انتاج ٩٤/١ انتهاء ٩٥/١ تحمل التشغيلة رقم (A7 RNH 9100) منشأ فرنسا تحتوي على (٤) اكياس منفوخة ٠ والعينة رقـــم (٢) حليب مجفف كامل الدسم (حليبنا) ١٨ كيس وزن ١ كغم وتحمل التشغيلة رقـــم (M6 RNT 9149) منشأ فرنسا وتعتبر صالحة للاستهلاك البشري ٠

ارجو العلم والايعاز لمن يلزم بعدم التخلص على الحليب الذي تمثله العينـــات (٢) من التقرير المخبري رقم مت عقبه ٦٦٠/٨٣٩/٩٤/٨٣٩ المخزن في مستودعات التموين بالعقبه والعينه رقم (١) من التقرير المخبري رقم مت ٣٦/٢٧٣/٩٤ والمخـــزن

٢/٠٠٠٠٠٠٠

- ٢ -

في مستودعات التموين في اربد بعد ان ثبت عدم صلاحيته للاستهلاك البشري ولا مانـــع من التخليص على ما تمثله العينه رقم (٢) من الحليب المخزن في مستودعـــــات التموين في اربد واعلامي رقم معاملة قاعدة التخليص وتاريخها ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

/ وزير الصحة

الدكتور عبد الرحيم ملحس

المرفق / ارجو الايعاز لمن يلزم بعدم تسويـــق اي جزء من الحليب الممثل بالعينات المذكورة اعلاه لثبوت عدم صلاحيته للاستهلاك البشري ولا مانع من تسويق الحليب الذي تمثله العينه رقم (٢) بالتقرير المخبري رقم مت ٣٦/٢٧٣/٩٤ تاريخ ١٩٩٤/٥/٢٦ ٠

المملكة الاردنية الهاشمية — بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الصحة
المختبر
الكيمياء التحليلية / الاغذية

المرسل وعنوانه

الفحص المطلوب

تاريخ الاستلام ... رقم سجل المختبر ...

النتيجة:

1- ... : A8 RNK 9/11

2- ... : H6 RNT 9/49

مصدق

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الصحة
١٩٩٤
مديرية صحة الغذاء

المراجع

التاريخ

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الصحة
المختبر
شعبة فحص الجراثيم / الاغذية
الرقم ...

العينة ...

اسم المرسل ... تاريخ الاستلام ...

عنوان المرسل ...

اشارة لكتابكم رقم ... تاريخ ...

القائمة الجمركية رقم ... تاريخ ...

الفحص الجرثومي

أ- الجراثيم اللاهوائية

١- عصيات الوشيقيا / كلوستريديوم ...

ب- الجراثيم الهوائية

١- السالمونيلا

٢- الاشريكية القولونية

٣- المكورات العنقودية الذهبية

٤- المكورات العقدية ...

النتيجة

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : شكراً معـالي الرئيس .

تمنيت أن يكون معالي وزير التموين موجود للاستماع لأجابتين والرد عليها ، إلا أنني أرى أن الحكومة قادرة على الاجابة كونها فريق واحد .

١ - أرجو أن أصحح الرقم الذي ذكره معالي وزير التموين ، من أن كمية الأرز المهداة من مصر هي (١٥٠) طناً وليس (٥٠) وهي موزعة بالتساوي أي (٥٠) على كل مستودع من مستودعـات المملكة - الجويدة - والرصيفة - والشمال .

٢ - لماذا بيعت هذه الكمية للمطاعم والفنادق فقط وليس للمواطنين ولماذا تأكيد مدراء التموين على أصحاب المطاعم والفنادق عدم البوح في مثل هذا الموضوع .

٣ - لماذا لم توزع نوعية هذا الأرز الجيد على المواطنين بدل المطاعم والفنادق ، وانتم تعلمون من هم رواد الفنادق والمطاعم ؟

٤ - لماذا تحرمون المواطن حتى من النوع المقبول من الأرز الذي يشكل غذاء رئيسياً له ؟

٥ - لماذا تصرون على عزل المواطن حتى عن أي سلعة نظيفة ؟

وكيف يا معالي الوزير تريد شعباً يبني ويعطي ويكافح ويشعر بالثقة بوطنه وحكومته وأنت تحرمه حتى أبسط حقوقه في أن يحصل على مثل هذا النوع من السلع الجيدة .

لا أقبل التبرير في أن هذه الكمية قليلة ، فبأمكان الوزارة أن توضح للناس وعبر وسائل الاعلام مثل هذا الموضوع وبالتالي خلق المصداقية لهذه الوزارة أمام المواطنين .

واذا كانت الكمية مهداة من جمهورية مصر العربية للشعب وليس لوزارة التموين التي أستلمت الكمية بأسم الحكومة ، فلماذا لم ترصد أثمان هذه الهدية لدعم المواطن عن طريق صندوق المعونة الوطنية ، بدل اختفاء أثمانها في موازنة وزارة التموين وهي بالأساس ليست لها ؟

ومن هنا فهي ليست مناقلة من وزارة التموين لوزارة الشؤون الأجتماعية ، لأنها بالأصل لم تأتي لوزارة التموين بل للشعب الأردني .

وبما أن وزارة التنمية هي الأكثر معرفة بالأسر الأكثر حاجة ، فأنها اذاً الوزارة المعنية بمساعدة الاسر ، وبالتالي فأن رد وزارة التموين ليس مقنعاً على الاطلاق .

وفي هذا السياق فأن هذه المخالفة ليست الأكثر خطورة بل هناك الطامة الكبرى ، وفي موضوع الأرز حيث قامت وزارة التموين بأستيراد كمية تتجاوز ١٠٠٠٠ آلاف طن من مادة الأرز الصيني ، وليس الفيتنامي خلال

شهري تموز وآب ١٩٩٤ ، وتم طرح هذه الكمية في السوق المحلي لتباع (بالسعر الحر) .

وتبين ان هذه الكميـــة الموزعـــة على مستودعات الجويدة والرصيفة والشمال والمفرق ، غير مطابقة للمواصفات ومصابة بالتسوس وغير صالحة للأستهلاك البشري ، ورغم قيام وزارة التموين بتعقيمه يوم الاربعاء بتاريخ ٩٤/١١/٢٢ - وعند فتح المستودع بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ تبين أن هذه الكمية لا تزال غير صالحة للأستهلاك البشري ، وما زالت مصابة بالتسوس رغم تعقيمها ثلاث مرات ، خلال شهر واحد وتمت عملية التعقيم الرابعة بحضور بعض مسؤولي من وزارة التموين . ولغاية يوم امس لم يكن هناك أي نجاح في عملية التعقيم .

أولاً - أين مختبر وزارة التموين لدى أستلام هذه الكمية / أضافة لمختبرات الحكومة والمواصفات والمقاييس ؟

ثانياً - أين الشروط الصحية التخزينية التي تطبق في مستودعات الوزارة ؟

ثالثاً - ورغم أن أستيراد الكمية المذكورة تمت في عهد الوزير الحالي ، وعلى مسؤولية وزارة التموين ، فأننا نتساءل ما ذنب المواطن في أن يتحمل سموم التعقيم التي يتم أستعمالها لتعقيم الأرز لمحاولة القضاء على السوس بزيادة مادة التعقيم والتي تحتاج الى (٤٠ كغم) من مادة الفوكسين لكل (٥٠طن) وبحسبة بسيطة ، نجد ان كمية - ال - عشرة آلاف طن تحتاج الى (٣٢٠) الف دينار كثمن لهذه المادة التي يعقم بها الأرز ثلاثة مرات شهرياً لأن كل كيلو غرام من المادة المعقمة تكلف (١٥) دينار أردني .

من حق المواطنين علينا ، ونحن نمثلهم ونتمتع بثقتهم ، أن نحرص عليهم ، ونحقق لهم بكل ما أوتينا من صلاحيات دستورية ، ولو في ابسط حقوقهم المعيشية ، حقهم في أن يحصلوا وأطفالهم على لقمة العيش صحية ونقية ، من حقهم علينا أن نوقف مسلسل التجاوزات ، والمخالفات ، والأستهتار ، بالمواد الغذائية وعلى مرأى من وزارة التموين التي كان من المفروض على أجهزتها وهي المعنية بذلك أن تقدم لهذا الشعب الذي يعاني ما يمكنه من أداء واجبه المقدس في خدمة الوطن ... لا أن تقدم له مواد غذائية فاسدة خالية من أي عناصر الصحة .

بالنسبة للسؤال الثاني .

- إذا اردنـا أن نفتح ملف كوارث المواد الغذائية ، نجده مسلسلاً لا ينتهي ، ونحن كنواب وجدنا هنا لندافع عن المواطن ، لنحقق القسم الذي حلفناه بأن نخدم الأمة التي منحتنا ثقتها ، وأوصلتنا الى هنا .
- تريد الأمة منا أن نحقق لها أبسط الحقوق التي كفلها الدستور والقانون وحقوق الانسان وضمن حقها في أن تحصل على لقمة عيشها صحية ونقية ، حقها في أن تحصل لأطفالها على جرعة حليب صحية ونقية ، وهي واثقة في مؤسسة كبرى تسمى

وزارة التموين ، وللاسف فأن هذه الحقوق لم تصن فهناك كارثة كبيرة يعاني منها المواطن الأردني نتيجة أستيراد وزارة التموين لكميات كبيرة من الحليب المجفف ، والمنقول على الباخرة (جابولي) وقد تم أبلاغ معالي وزير التموين بأن كميات الحليب المستوردة غير صالحة للأستهلاك البشري ، بموجب كتاب معالي وزير الصحة رقم (ص ع /٤٨/ ٣٠١٤/٣/١٠) تاريخ ١٩٩٤/٨/٧ .

- ومع ذلك ، تم التخليص عليها وأدخالها الى المستودعات التابعة لوزارة التموين في الجويدة ، والشمال ، والبلقاء ، والرصيفة .
- ورغم تحذير لجنة خبراء فرنسيين وأردنيين بعدم صلاحية هذه الكمية والتي ذكرها معالي وزير التموين ، وقال عنها (ثلاثة تشغيلات) إلا أن الوزارة باعت جزءاً كبيراً من هذه الكمية ، وكان نصيب محافظة اربد لوحدها ما يزيد على (٤٥٠٠) كرتونة من هذا الحليب الفاسد وزع منها (٤١) كرتونة ، أي (٤١٠أكياس) وليس كما ذكر معالي الوزير من أنها قليلة .
- ولم تم طرح سؤالي عن ذلك والمؤرخ في ٩٤/١٠/٢٢ تنبهت الوزارة العتيدة لهذه الجريمة ، وعرفت أن الموضوع قد انكشف للكثيرين وعلى رأسهم النواب ، تحركت الوزارة وعلى الفور محاولة جمع ما يمكن جمعه من هذا الحليب الذي تم توزيعه في نهاية شهر آب ، ولكن دون جدوى ، اللهم الا بعض الأكياس ، وذلك بعد أن جرعت الوزارة أطفالنا الحليب الفاسد رغماً عنهم لأنهم لم يجدوا غيره فهذا غذاؤهم الوحيد واليومي ، ظانين أن الوزارة العتيدة حريصة على حياتهم .
- ولما لم تجد مبرراً مقنعاً لتغطية مثل هذه الجريمة خرجت الينا بقضية التوزيع الخطأ وأن الموظف نقل حديثاً (ولمتى ستبقى على أن ، وأن ...؟!) متناسية أن حياة أطفالنا لا يمكن أن تساوي مجرد توجيه عقوبة حسم راتب يوم لموظف هنا أو هناك ، لان ذلك لا يعفيها من مسؤولياتها وأهمالها وأستهتارها بصحة الناس ، حيث سارعت الوزارة لتغطية الكمية الفاسدة ، وقطع الطريق على كل شخص يحاول كشف الحقيقة وأظهار المخفي ، قامت الوزارة بتزويد مستودعات الشمال بـ (٤٠٠٠) كرتونة حليب الصحي وذلك بكتاب رقم ٢/٤/٥/ ١٥٨١١ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٤ - أي قبل ثلاثة ايام .
- ولم تكتفي الوزارة بذلك ، وبدل ان تتلف الكمية المتبقية من الحليب الفاسد قامت وعن طريق تاجر بالأتفاق على بيعه لأصحاب الحلويات ليصنعوه حلوى للصغار والكبار وبالتالي تكون الوزارة قد جرعت الكبار والصغار هذا الغذاء الفاسد ، وآثرت ثمن الحليب الفاسد على أرواح الناس ، فالى أي مدى وصل الأستهتار بأرواح الناس وحياتهم يا وزارة التموين ؟!!

ارجو من دولة رئيس الوزراء .

أرجو من دولة الرئيس أن يصدر أوامره بعدم إرسال كمية الحليب الموجودة الان في مستودع الشمال الى أي مستودع أخر .

- ومن المسؤول عن ذلك كله ؟
- أين الترجمة الحقيقية والعملية لمبدأ الأنسان أغلى ما نملك ، وأين الحفاظ على المال العام ودور الأجهزة المعنية بذلك ؟
- ومن هنا ، فأني أدعو الزملاء النواب الأكارم لزيارة مستودعات التموين للأطلاع والعلم ، بحقيقة مستودعات التموين عن كثب ، للوقوف على كل الشروط الصحية اللازمة والمتوفرة لتخزين أي سلعة ، فهل وصلت عملية الأستهتار بأرواح المواطنين الى هذا المستوى ، والى حد قوتهم ، ونحن نعيش مرحلة الديمقراطية وتحقيق أنسانية الأنسان يا وزارة التموين ، كيف سنلقى ناخبينا ونحن لم نستطع حتى ايقاف هذه المهزلة والتهاون بقوت المواطن .
- أني أقترح على الزملاء النواب أعادة النظر في كل السياسات التموينية والأجراءات المتبعة في الوزارة للتأكد من أن الوزارة تقوم بالمهام الموكولة اليها ، ومن ثم اعادة تقييم الوضع فيها تمهيداً لمناقشة مصيرها .

وشكـــراً ....

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الصحة .

معالي وزير الصحة : شكراً معالي الرئيس .

ارجو أن أشكر النائب على ما تقدم به من معلومات لم تكن معروفة لدينا ، أطلب من سعادة النائب أن يزودنا بهذه المعلومات لأن هناك أرقام متباينة وما ذكره من تواريخ مختلفة ومتباينة ، إن الأوامر صدرت بالمنع في شهر "٧" ووزعت في شهر "٣" أو بهذا المعنى .

لذا اطلب مساعدة النائب المحترم أن يزودنا بها وسنتحقق من ذلك ، مع العلم أن وزارة الصحة دائماً تحرص على جودة المواد التموينية وإذا ما صدر عنها تعليمات فأنها تتابعها حتى ترى أنها طبقت ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة نقطة نظام .

السيد عبد الله اخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، إنني أرى أن معالي المهندس سعد هايل السرور وهو يرأس هذا المجلس يربأ بنفسه أن يسجل في محضر الجلسة أي خطأ قانوني يسجل علينا في المستقبل . وتماشياً لمخالفة النظام الداخلي بالنسبة للسؤال المطروح من قبل سعادة النائب الدكتور بسام العموش ، فأنني احتفظ بحقي نظراً للأجابة المكتوبة والمعلنة من دولة رئيس الوزراء بأنني سأقدم إستجواب حول تصرفات هذا النقيب . وأنا اعلم أين يرتبط القضاء العسكري ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : استاذ عبد الله ، انت طلبت نقطة نظام وهذا موضوع تستطيع

في أي وقت أن تقدمه بدون الطلب بشكل نقطة نظام . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ - طلب استقالة مقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين من عضوية اللجنة الزراعية واللجنة المالية .

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

تحية واحتراماً ،،

ارجو قبول استقالتي من :

١ - اللجنة الزراعية .

٢ - اللجنة المالية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

النائب بسام حدادين

معالي رئيس المجلس : موافقة . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥ - طلب مناقشة مقدم من (٢٤) نائبا ، لمناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الأسعار .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله

نرجو التكرم بتخصيص جلسة لمناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الأسعار ولكم جزيل الشكر .

١٩٩٤/١١/٢٧

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل ، المادة "١٠٥" من النظام الداخلي تنص على أن يحدد المجلس ميعاداً للمناقشة بحيث لا تتجاوز عشرة ايام إلا إذا رأى اعتبار الموضوع غير صالح للمناقشة فيقدر استبعاده .

موضوع المناقشة مقدم من "٢٤" زميل من الزملاء ، اذا رأى المجلس الكريم أن هذا الموضوع يستحق النقاش علينا تحديد موعد ضمن المدة التي يحددها النظام وهي عشرة أيام . فهل يرى المجلس أن هذه القضية تستحق المناقشة ؟ الاستاذ سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : معالي الرئيس .

سبق فيما يتعلق بموضوع السياسة التموينية والاسعار أن ناقشنا الحساب التجاري لوزارة التموين وعرجنا على السياسات التموينية قبل اسبوع من الزمان . لدينا ربما بعد اسبوعين أو ثلاثة مناقشة موازنة الدولة ، يمكن من خلال مناقشة موازنة الدولة أن يأخذ المجلس الكريم الى اللجنة المالية أن تولى موضوع الاسعار أهمية خاصة عند مناقشة الموازنة ، وأن يتم مناقشة هذا الامر ضمن الموازنة العامة للدولة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة موضوع الاسعار منفصل عن موضوع حساب التموين الذي نوقش قبل فترة ، ومختلف ايضاً عن الموازنة ، ولذلك أؤكد الحاجة لمناقشة هذا الموضوع خاصة وأن المواطنين يلحظون ويشعرون كل يوم بزيادة في اسعار كثير من السلع ، القهوة ، الحمص ، الفول ، العدس ، السمن النباتي ، الزيوت النباتية ، لمياه الاغوار ، وما الى ذلك .

لذلك هذا الموضوع يستحق المناقشة ونرجو تفعيل النظام الداخلي وتحديد موعد لمناقشة ... وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن : شكراً معالي الرئيس .

مع احترامي لكل زميل ممن طلب المناقشة علماً بأنني مع بعض الزملاء ممن يعلم بأن هناك ضجر من قبل المواطنين للغلاء في الوقت الحاضر . ولكن يعلم الجميع بأننا سوف نناقش موازنة عام ١٩٩٥ في هذه الايام ، ولا بد أن نناقش سياسة وزارة التموين من خلال الموازنة بكل أبعادها ، وربما يحرج الكثير من الزملاء على مناقشة كثير من موازنات بعض الوزارات .

لذلك أنني اؤيد الزميل سمير حباشنة فيما ذهب اليه .. وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل :

أولاً : نحن نناقش موازنة عام قادم وليس ما يجري الان عندما نناقش موازنة ١٩٩٥ ، وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي ناقشنا موازنة ١٩٩٤ ولم تكن ارتفاعات الاسعار هذه واردة في الموازنة . في الاصطلاحات الكبيرة والخطوط العريضة الاقتصادية هذا ما يجري ، نضع خطوط وإذا مررنا خدعة معينة ، إطار معين ، في قرار معين يسري ويمر ونأتي الى التفاصيل ، وتخرج الحكومة عما التزمت به في الموازنة . مرة تخرج بأن هذا حقها في نظام جديد ، وهذا ظرف طرأ ، وهذه أسعار عالمية ، تخرج عن الاطار العام ، فيأتي الواقع التطبيقي في واد والنظريات الاقتصادية العامة والمالية العامة التي تدار في هذه الجلسات في واد .

الناس معنيون في معيشتهم فعلاً ، إذا كان فعلاً هذه الموازنة سوف تنعكس على حياة الناس وكل الكلام الايجابي الذي نسمعه في كل موازنة ينعكس على حياة الناس ، انا اريد من الحكومة شيء واحد ، لتقدم لنا موازنة صغيرة ، من يستطيع ان يضع موازنة دولة يستطيع ان يضع موازنة بيت ، اريد ان تقدم لنا موازنة مبينة على راتب موظف حكومي جامعي ، لا اقول اقل من جامعي ، له زوجة وطفل واحد ، ولتضعها ضمن الاسعار الموجودة وضمن كلفة المعيشة الموجودة في الاردن ، لتقل لي كيف توضع موازنة هذا الانسان الذي يعتبر مرفه ، يعني ليس عاطل عن العمل ، موظف دولة وجامعي وليس لديه سوى زوجة وطفل واحد .

اذا استطاعت أن تضع هذه الموازنة وتربطها بموازنتها العامة عندها نقول أن مناقشة الموازنة العامة يرفع عبء الغلاء عن الناس أو يعالج مشكلة الغلاء ، أما أن نهيم بالعموميات والنظريات وعند التطبيق نجد شئ آخر فهذه خدعة للشعب تكررت كثيراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس ، انا أرى أن النقاش أخذ ينحني منحى الخلط بين الموازنة وسياسة الاسعار وارتفاع الاسعار ، وانا أبين أنني من المؤيدين لمناقشة سياسة الاسعار ، لكن معالي الرئيس أريد أن اقترح اقتراح أبعد من إقتراح الاخ سمير يتعلق بهذه المناقشة ووقتها ، نحن محكومون الان بالنظام الداخلي بان نعين موعد للمناقشة إذا رأى المجلس أن الموضوع صالح للمناقشة ، نعين موعد خلال عشرة ايام ، ولكن داهمتنا الموازنة ، ستجتمع اللجنة المالية خلال الاسبوع القادم يمكن او في نهاية هذا الاسبوع ثم نأتي الى مناقشة الموازنة .

أنا اقتراحي المحدد حتى نخلص من إحراج المدة القانونية في النظام الداخلي ، وحتى نخلص من إحراج أنه صالح أو غير صالح للمناقشة ، ان يؤجل هذا البند على جدول الاعمال الى ما بعد الانتهاء من موضوع الموازنة ، بعد إنتهاء موضوع الموازنة يدرج على جدول الاعمال ثم يجري النقاش فيه ما إذا كان صالحاً للمناقشة أم لا . واقترح وقف النقاش في هذا

الموضوع والتصويب على الاقتراحات ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الرزاق طبيشات .

الدكتور عبد الرزاق طبيشات : موضوع مناقشة سياسة الاسعار موضوع منفصل عن موضوع الموازنة ، لذلك اقترح الاسبوع القادم يوم الاحد أو الاثنين أو يوم الاربعاء .

معالي رئيس المجلس : دكتور شنيكات ، وأرجو ان نختصر الحديث لئلا يتحول الحديث الى مناقشة .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة الموضوع منفصل عن موضوع الموازنة ، ممكن الموازنة موضوعها يتعلق بالسلطة التنفيذية وبرنامجها للعام القادم ، لكن قضية الاسعار خاصة في هذه المرحلة قضية حيوية وضرورية خاصة وأنه فيه حركة وتململ في الشارع وتذمر من ارتفاع الاسعار الغير مبرر ، والحقيقة ما فيه أية أسس واضحة أمام الناس .

ضرورة مناقشة الاسعار ترتبط أيضاً بالقطاع الخاص وبكل القطاعات ، فهي قضية مهمة وحيوية تجاه المواطنين في هذه المرحلة . أما خلطها مع قضية الموازنة أعتقد أنه خلط غير دقيق وغير موفق ، وأنا اؤكد على ضرورة مناقشتها في أسرع وقت .... وشكراً .

– وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان الظهر –

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : شكراً معالي الرئيس ، إن مناقشة سياسة الاسعار قبل مناقشة الموازنة أمر مهم لعدة اعتبارات ، إن المناقشة هذه مفيدة للجنة المالية وهي تناقش الموازنة ، لأنه عندما تحدث مناقشة للاسعار ستنعكس هذه المناقشة على مناقشات اللجنة وهي تتولى دراسة الموازنة .

أيضاً ستكون مفيدة للنواب الذين سيناقشون الموازنة باعتبار أنه أصبح عندهم نوع من الدراسة لهذه القضية المهمة ، ستكون مفيدة للحكومة قبل أن ترد على رأي النواب في الموازنة ، والحكومة عندئذ يمكن أن تعد سياسة أسعار مناسبة لتكون متزامنة مع تقديم الموازنة أيضاً الامر لا يحتاج الى مدة طويلة ، جلسة المناقشة جلسة واحدة تعد الحكومة بياناً فيها ويتم مناقشة هذا البيان فليس الموضوع شاغلاً للحكومة عن مهماتها ، وليس شاغلاً للمجلس عن مهماته .

ولذلك أنا أرى تعجيل المناقشة خلال الاسبوع القادم وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : موضوع الاسعار هو الشغل الشاغل لكل مواطن في الشارع الاردني ، فهو لا يكاد يستقر على سعر . وموضوع الاسعار لا يتحدث فقط عن المواد

التموينية بل إن الناس يتحدثون عن ارتفاع في الاسعار يشمل كـافة المواد التي يحتاجها المواطن .

إن هذا الموضوع من الاهمية بحيث أعتقد أنه من المناسب أن يدرج حسب ما ينص عليه النظام الداخلي ضمن المدة القانونية ...... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الهادي المجالي اذا كان هناك اية قتراحات جديدة أو نطرح الآراء للتصويت .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الموضوع مهم ، موضوع الاسعار كما تحدث الاخ حاتم ماله علاقة فقط بالمواد التموينية . يعني الحكومة يمكن أن لا تكون طرف في قضية الاسعار لبعض من السلع . أنا أريد أن أفرق بين المناقشة والوصول الى نتائج ايجابية ، ثبت من خلال المناقشات العامة التي تجري تحت القبة أن لا نصل الى أي نتيجة ، لأن المطلوب فيها أن نظهر مشاعرنا والرأي العام يعرف ما تحدثنا . لكن ما هي النتيجة التي نصل اليها ، من الصعب الوصول من خلال مناقشة تتم تحت القبة .

ولذلك إقتراحي المحدد إذا أردنا أن نصل الى نتـــائج ايجابية تتدخل فيها الحكومة لمعالجة الاسعار بصورة عامة يجب أن تدرس هذه القضية من خلال اللجنة المالية ، وأن نتقدم بمقترحات وأن نقابل فريق وزاري له إختصاص في موضوع الاسعار . ثم تأتي اللجنة بمقترحاتها الى المجلس لمنـــاقشة هذه الاقتراحات ، الموافقة عليها أو رفضها أو زيادتها .... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : شكراً معالي الرئيس .

في الواقع عند التعامل مع الموازنة العامة للدولة سيتم التعـــامل مع المواد التموينية المدعومة ، ولا بد من التعامل مع متطلبات تكاليف المعيشة للمواطنين والموظفين بشكل خاص .

فالموضوع المطروح للبحث هو موضوع التسعير لمواد وسلع مختلفة ، وهذا الموضوع الجهة المعنية بتطبيقه هي وزارة التموين بالتعامل مع قانون التموين الذي يمكن أن يشمل سلع ومواد غذائية وغير غذائية .

وعليه أرى من المناسب أن يتم بحث هذا الموضوع منفصلاً عن الموازنة ، فمن ناحية تقوم الحكومة بتقديم سياستها في هذا المجال ثم يحول الى لجنة مختصة لتصل الى تفاصيل وبحث هذا الموضوع ومن ثم نعود الى المجلس لبحثه بشكل وافي . وعليه أرجو أن نتعامل مع هذا الموضوع بأسلوب منفصل عن الموازنة .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ محمود هويمل .

السيد محمود هويمل : شكراً معالي الرئيس ، اقترح ايقاف النقاش وتحديد يوم الاربعاء القادم للمناقشة ... وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الافاضل تحدث العديد من الزملاء حول موضوع محدد في النظام الداخلي ، إما قبول النقاش ، مناقشة هذه السياسة ، وبالتالي تحديد موعد لهذه المناقشة ضمن الفترة الزمنية التي يحددها النظام الداخلي وإما رفض مناقشة هذه السياسة .

وضعت عدة اقتراحات أمام المجلس الكريم منها إقتراح بتأجيل المناقشة لتتوافق مع الموازنة العامة ، ومنها إقتراح لتأجيل النقاش الى ما بعد الموازنة ، لكن الآراء كلها متطابقة على قبول مبدأ المناقشة من الزملاء الذين تحدثوا في هذا الموضوع .

أمامنا الان خيار واحد وهو تحديد موعد للمناقشة ، النظام الداخلي يحدد الموعد في خلال عشرة ايام . دكتور عبد المجيد العزام نقطة نظام .

الدكتور عبد المجيد العزام : هناك إقتراح من زميل لتحديد المناقشة يوم الاربعاء القادم وثنى على ذلك الاقتراح ، لنطرحه للتصويت .

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس أن يوم الاربعاء القادم موعد مناسب للمناقشة ؟

السيد الامين العام : "٣٨" من "٥٣"

معالي رئيس المجلس : "٣٨" من "٥٣" إذن وبحدد يوم الاربعاء القادم موعد للمناقشة المطروحة والمقدمة من "٢٤" زميل من أعضاء مجلس النواب . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦ - الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ يلقيه معالي وزير المالية .

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله .

معـــــالي رئيس مجلس النواب

حضرات النـــــواب المحترمين ،

احييكم اجمل تحية ، وارجو من الله سبحانه وتعالى ان يمنحنا واياكم هدايته ورحمته ، وان يوفقنا جميعا سواء السبيل ، انه سميع مجيب .

تعلمون ايها السادة ، ان الظروف التي نمر بها ظروف استثنائية تشكل في حياتنا ومستقبلنا منعطفا حساسا ذا ابعاد عميقة الاثر على جيلنا والاجيال القادمة ، ومن البديهي ، ان يكون حسنا في هذه الظروف اكثر رهافة وشفافية ، وان تكون عقولنا اشد انشغالا ، وخواطرنا اكثر انفعالا . ولكنها تقتضي منا

الحلم والصبر ، والتبصر في الامور ، والتأمل فيها بأناة وروية ، حتى نصل الى القرار الصائب ، الذي لا مهرب منه ، ولا بديل عنه ، ومن هنا وجدت ان اتقدم بكلمتي قبل ان يتولى معالي وزير المالية بعرض خطاب الموازنة التفصيلي والمالي . ففي كلامي سوف أتحدث عن السياسة والابعاد السياسية للإقتصاد الاردني ، وخطاب موازنة يتناول معطياتها وارقامها وتقديراتها ، ولربما تكون موازنة هذا العام من اكثر الموازنات طموحا ، وذلك لأن للناس توقعات وامال ، ومخاوف وظنون ترى في الموازنة العامة تجسيداً او تحقيقا لها . والحكومة ترى في هذا الحال فرصة مواتية لتعرض امام نواب الامة وممثليها تصوراتها حتى يكون هذا المجال مفتوحا للحوار الشامل عبر النقاش والمداولات التي سيضطلع بهـا مجلسكم الكريم .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب ،

ان السلام الذي وقعنا عليه واستكمل اجراءاته الدستورية يشكل وعدا بمستقبل افضل ولكن هذا المستقبل المشرق ليس ثمنا لتوقيعنا لمجرد التوقيع ، هو مردود عادل لبلد عالي الهمة قوي الارادة ، يسعى أبناؤه لاغتنام الفرص المتاحة بالعمل والسهر اليقين الغلاب ونحن في هذا البلد قد واجهنا عبر تاريخنا تحديات كبيرة استجابت لها قيادتنا الواعية المستنيرة فاستطعنا تجاوزها ، والتغلب عليها . وقد اتخذ هذا البلد مواقف لو كان حسابها بالفلس والدرهم لما اقدم عليها ، ولكنها كانت مواقف الشرف والرجولة والارادة الصلبة ، وخرجنا منها جميعا وجانبنا مصان ، وشرفنا محفوظ .

والسلام الذي وقعنا عليه لم يكن سلام الطامعين في رشوة ، او منّة ، او صرة من المال تلقى علينا ، فقد اقدمنا عليه بعد درس عميق واعٍ وتمحيص دقيق لظروفنا وقدّرنا امورنا حق تقديرها ، وفاوضنا بكرامة لاستعادة حقوقنا والتي تقرر استعادتها ، وها نحن الآن ندخل في خضم نمط جديد من العمل الدؤوب نستعيد به تلك الحقوق ، ونواجه ما يترتب علينا من الالتزامات التي تتطلب منا استعدادا داخل جبهتنا الداخلية ، ومواجهة لمشاكلنا المؤلة بحلول جريئة لا تستطيع السلطة التنفيذية وحدها انجازها دون التعامل الحثيث معكم .

لقد دخلنا السلام كبلد سيد نفسه وقراره ، ولا بد ان نجهز متطلبات السلام كبلد متكامل المؤسسات . ولذا ، فإن هذه الحكومة لا ترى في دورها المطلوب لبناء الاردن ، وحل مشاكله الاقتصادية ، والاجتماعية ، ورفع مستويات الاداء والانتاج فيه ، الا بالتوافق مع دوركم . إن إنجاز هذه الآمال يبقى دائما وابدا جهدا مجتمعيا منسقا ومتواصلا ، لا يعتريه الكلل او الملل ، بل يمضي بالعزم حتى يصل الى مبتغاه ، ويحقق غاياته واهدافه النبيلة .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب الكرام

ان السلام ليس مجرد معاهدة مع

اسرائيل . بل هو تحول كامل في دورنا الاقليمي والدولي الجديد ، ونحن امام الخيار اما ان نترك غيرنا يخطط لهذا الدور فنجد انفسنا في وضع المضطر للتعايش مع تلك المخططات . وهذا امر لا ترضاه قيادتنا الهاشمية ولا نقبله نحن لأنفسنا على الاطلاق ، او ان نشارك نحن في صنع ذلك المستقبل ونكون فاعلين فيه ومؤثرين على طبيعته ومكوناته ، فنبقى في وضع تفاوضي اقوى يجعلنا اكثر منعة ، واقوى تأثيرا وقدرة للحفاظ على حقوقنا ومصالحنا .

ونحن ندرك تمام الإدراك ان دورنا يكتسب قوة ومنعة اذا توصلنا مع اشقائنا العرب الى صيغ تنسيقية وتعاونية تجعلنا اكثر قدرة على مواجهة التغيير ، وتوجيه دفته نحو مصالحنا العربية المشتركة . ولكن الرياح لا تجري دائماً بما تشتهي السفن ، والعالم لن ينتظرنا طويلا لما له من استراتيجية عميقة في هذه المنطقة ، لن يتركها او يتخلى عنها . وامام هذا الواقع ، فإننا نسعى ان نجعل موقع الاردن ومركزه الجغرافي والسياسي وامكانات شعبه وقدراته رصيداً يمكننا من تحقيق اقصى المستطاع لصالح الاردن والعرب . وحتى نصل الى ذلك الدور . ونستثمر الامكانات المتاحة ، فإننا بحاجة الى الدعم والسؤال هو : هل نقول للعالم بأننا دخلنا السلام ونريد نقدا ثمنا ؟ والجواب الذي نسمعه ان زمان ذلك قد ولى من غير رجعة . لقد مضى زمن الطفرة النفطية والفوائض المالية العربية حين كان اشقاؤنا العرب يمدوننا بالعون المباشر ، ولا يمكن ان تعود حالة المساعدات الى سابق عهدها حتى لو عادت العلاقات بيننا الى دفئها المعهود . فأشقاؤنا قد تغيرت نظرتهم واساليبهم ، وما عاد المال الوفير عندهم جاهزا ، بل هم يريدون ان يكونوا شركاء مقابل ما يقدمون . ونحن في الاردن جاهزون وراغبون في ان نقوي تلك العلاقات على اسس واضحة ومحققة لمصالح جميع الاطراف ، وسوف تبذل الحكومة قصارى جهدها لتحقيق هذا الامر .

وبالنسبة للعالم ، فالدول ذات الفوائض المالية ، والقادرة على تقديم العون الاقتصادي والمالي تسأل عن اوجه انفاق ذلك المال . وهم يرفضون تقديم المال على علاته الا اذا ارتبط بجهد اقتصادي واضح ومقنع ويصرون على ان تتحمل كل دولة في العالم مسؤولياتها نحو انفاقها وايراداتها . وهم مستعدون لتقديم التمويل المختلط للمشروعات التنموية والانتاجية على شكل مساعدات وقروض تتفاوت في درجة سهولتها حسب المشروع ، خاصة اذا كان المشروع اقليميا وله آثار واضحة على دعم السلام والامن والاستقرار .

إن معاهدة السلام قد اثارت عندنا السؤال الكبير : هل كان توقيعنا عليها مقدمة للحصول على هبات مجانية ومساعدات ؟ انني لم اسمع من احد يقدر المسؤولية ويتمتع بالمعرفة من قال انه مستعد ان يربط توقيع المعاهدة بحجم المساعدات المالية . وحاشا لله ان يقول احدنا ذلك . ولكن الاردن يعلم ان توقيعه لمعاهدة السلام قد اعطى منطقتنا من جهة والعالم من جهة اخرى ، فرصة افضل

للبناء والازدهار ، ونحن لنا حق واضح وكبير في ذلك ، وتأمين هذه الحقوق يتطلب منا ان نكون عاملين ساهرين من اجل اعداد المشروعات ، ووضع الخطط ، والترتيبات الكفيلة باجتذاب الدعم والعون ، والطريق الى ذلك واضح وبين ، ان علينا ان نعرف اولوياتنا ، وان نجد الطريق لتحقيق اكبر المنافع لهذا البلد ، وخلق القنوات الصحيحة والسليمة لتصريف المال بأقصى درجات الرشاد حتى نستثمر فرصة السلام في بناء الاردن ، واحتواء مشاكل البطالة والفقر فيه . ونحن لا نريد اموالا تنفق على الاستهلاك بل نريد اموالا تتحول الى ثروة تمكننا من زيادة الاستثمار وتوسيع البنية التحتية كبناء الطرق والموانئ والمدارس ، وتأهيل القوى البشرية ورفع كفاءتها ، وتحسين ادائنا الاداري ، ودعم الديمقراطية بشقيها الحقوق والواجبات ، وبناء المواطن المنتج المعتز بانجازه ودوره في المجتمع .

ان المال هو العصب الرئيس لاي عملية استثمارية ، وهو الشريان المحرك للعجلة الاقتصادية ، الا ان رأس المال الاهم هو سمعة الدولة اقليمياً ودولياً ، فان المكانة الدولية التي يتبوأها الاردن بفضل قيادة الحسين العظيمة وجهود سمو ولي عهده الدؤوبة أكسبته سمعة دولية ، ومركزاً بين دول العالم قبل أن ينافسه عليه دول كثيرة قد تكون أكثر منه حظوة في عالم المال ، وان هذه السمعة التي ينتشر عبقها في سماء العالم هي المناخ الذي سيكون رديفاً لتطور العجلة الإقتصادية والسياسية وهي الظهير الذي سيدعم القطاع العام والخاص في بلدنا .

وهنا يبدو واضحاً أن التوجه للقطاع الخاص بتكثيف جهوده استفادة من هذه السمعة سيكون له المردود الاعلى لرفع مستوى الدخل للفرد والوطن .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين ،

وانطلاقا من دراسة الواقع الذي نعيش فيه ، والتحولات الاقليمية والدولية من حولنا عملنا على ان يكون مشروع الموازنة مرآة عاكسة للواقع والآمال ، ولذلك ، فقد استندت الى اسس واضحة في الفرضيات التي اسندت اليها ، وفي اسلوب اعدادها .

فالقوات المسلحة والامن العام تبقى السياج والدرع الواقي ، وصار من الضروري ان نبقيها جاهزة بأعلى درجات التجهيز والاعداد ، ومزودة بافضل المتاح من عتاد وعدة . والامم التي تبني مستقبلها على الاستقرار والامن تحافظ على ذلك بالعين الساهرة ، والزند القوي ، والسلاح الدفاعي الفعال . ولذلك ، حرصنا على ان نوفر لقوات الجيش والامن ، فخر الحسين وابناء الوطن ، التمويل الكافي لكي تقوم بدورها خير قيام .

والتزاما منا ان يكون مشروع الموازنة تجسيدا لأوسع مشاركة ممكنة فقد اوعزنا مبكرين للبدء بإعدادها ، وتم تكليف كل مدير من مدراء الوزارات والدوائر في المحافظات بإعداد موازنته بحيث تعكس الاولويات حسب اهميتها . وبعدما انجز ذلك ، اجتمعت المجالس

التنفيذية في المحافظات ، فنظرت في الموازنات المقدمة من المدراء ، وقد شارك بعض السادة النواب في هذا العمل ، فأفاد برأيه وفكره . وبعدما اكتملت مشاريع موازنات الدوائر في المحافظات ، تم تجميع الارقام الواردة منها وتبويبها حسب الاصول . وبعد ذلك ، عملت دائرة الموازنة مع الوزارات على اعادة النظر في اولوياتها ، حيث فاقت النفقات المدرجة مجموع الايرادات الاجمالية المقدرة ، وعملت اللجنة الوزارية للموازنة بعد ذلك لكي توائم بين المطلوب انفاقه وبين المتاح من المال والايراد . وقد تم زيادة النفقات الجارية الزيادات المعقولة ، وتم توزيع الفائض بعد ذلك على المشروعات الرأسمالية . وتبين ان المشروعات الملتزم بها يفوق مقدار الفائض عن النفقات الجارية مما ابقى عجزاً في الموازنة .

لقد طورنا اسلوب المشاركة في صنع الموازنة هذا العام عما كان عليه الحال عند بدء هذه التجربة في العام الماضي . ولكننا نؤمن بأن هذا الأسلوب ما يزال قابلاً للتطوير والتفعيل ، وكذلك ، فإن الحكومة تؤكد ان مبدأ التواصل والاستمرارية في الموازنة هو خير ضمان لتنفيذ الاولويات التي لم يتح تنفيذها هذا العام في العام القادم او الذي يليه وبذلك ، تحولت الموازنة من جرد لمشروعات وبرامج في عام واحد ، الى خطة مرنة تمتد لعامين او اكثر ، وأما بالنسبة للمشروعات المرتبطة بالسلام ، ثار نقاش داخل مجلس الوزراء حول اسلوب ادراجها في الموازنة . فالتمويل المطلوب لها سوف يتوفر ، ونحن نسعى لذلك بكل طاقاتنا ، بل إنني اجزم ان هذا الامر يحظى بالاولوية في اتصالات صاحب الجلالة القائد الاعلى وسمو الامير الحسن . ان ادراجها من الناحية الفنية في الموازنة دون استكمال الترتيبات التمويلية يعني تفاقما في العجز . ولذلك ، آثرنا بعد التفكير العميق وفي ضوء المعطيات ان نضع مشروعات السلام وتقديرات الانفاق عليها ضمن الباب الثاني من الموازنة ، ونحن واثقون الى حد كبير انها ستنفذ بالمتابعة والاصرار ، وبفضل جهود القائد الاعلى ، الذي لا ينفك يبذل الجهد المتواصل لبناء الاردن واستمرار نمائه وتطوره .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تعلمون ان الاردن قد بدأ في تطبيق سياسة اعادة الهيكلة القطاعية والتصحيح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٩ . واننا نطبق في هذا الاطار برنامجا طموحا . وقد اثمرت هذه السياسات في تصويب كثير من مكامن الخلل في بنيتنا الاقتصادية ، كما تعكسها المؤشرات الاقتصادية الاساسية وبعدما عانينا قبل سنوات من التضخم هبطت الزيادة في الاسعار الى نسب تقل عن نسب النمو الحقيقي في الانتـاج . وقد واجه ميزان المدفوعات ، والاحتياطات الاجنبية وسعر صرف الدينار ضغوطات متزايدة خلال النصف الاول من عام ١٩٩٤ ، ولكنها عادت الى المستوى الصحي لها في النصف الثاني ان القضية الاساسية التي ما زالت تستأثر باهتمامنا هي البطالة والفقر ، وارى ان هذين الموضوعين مترابطان مع

بعضهما البعض ، وان ايجاد حلول لمشكلة البطالة سيعني بالضرورة تخفيفا واضحا لوطأة الفقر عن كاهل الاسر والمعيلين .

وحري بنا ان ننظر الى قضية البطالة في الاردن نظرة موضوعية شاملة حتى نجد الحل الانسب لها ، عن طريق فرص عمل حقيقية تدعم الانتاج ، وليس مجرد اضافات على الكوادر الحكومية . وتستطيع الحكومة لو ارادت ان تتخذ قرارا بزيادة اعداد الموظفين ، ولكن هذا القرار ينطوي على كلفة عالية في انتاج الخدمات ، وترهل الكوادر ، وزيادة النفقات الجارية على حساب الاستثمار ، وانقاص لأبواب اخرى من الانفاق .

وبالمقابل ، فإننا نرى ان عدد العمال غير الاردنيين يقدر بأكثر من مائتي الف على ادنى حد ، ولا يوجد الاقبال الكافي على الاعمال التي يحتلها العمال غير الاردنيين بسبب نوعية هذه الاعمال والقيم الاجتماعية السائدة واحيانا تدني العوائد منها .

لقد علمتنا تجاربنا وتجارب غيرنا ان الاسلوب الانجع لحل مشكلة البطالة والفقر هو الاستثمار الانتاجي المجدي . ولقد حرم غياب السلام بلدنا من كثير من فرص الاستثمار الداخلية والخارجية . اما مناخ السلام ، فقد بدأ يؤتي اكله ، ومنذ بدأت تباشير السلام ، رأينا اقبالا كبيراً على إنشاء الصناعات والمشروعات الاستثمارية ، وتوجها نحو الاردن من المستثمرين العرب والاجانب ، وتقدر رؤوس الاموال التي تم تسجيلها حتى الآن بمئات الملايين من الدنانير . وسوف نرى في المستقبل تزايدا في هذا الاتجاه . وهذا هو الحل الاساسي لاحتواء البطالة ومواجهة الفقر .وحتى ندعم هذا التوجه الحميد الرشيد في اقتصادنا ، فإن الحكومة عازمة على اعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة ، وقد قطعنا فيها جهدا كبيراً آملين منكم الدعم والمؤازرة . وسوف نبذل قصارى جهدنا للتعاون مع القطاع الخاص حتى يتوفر له الظرف الامثل لإطلاق طاقاته وقدراته في بناء وطننا ، ودفع مسيرته التنموية .

إننا نرى التشابك في القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، والتداخل في الحلول المطلوبة لها. وتؤمن الحكومة ايمانا يقينا بأن الحلول الجزئية على المستوى الاقتصادي الكلي لا تسمن ولا تغني من جوع ، بل لا بد ان نتبنى اسلوب الدفعة الكبيرة والمتوازنة في معالجة القضايا بالتعاون والتنسيق مع مجلسكم الكريم، حتى يأخذ بلدنا فرصته الحقيقية في البناء والاعمار والاستثمار ، وتحقيق التنمية المطردة وتوفير الحياة الكريمة والفضلى لكل مواطن .

وفي ضوء المستجدات في المنطقة يصبح الوقت رصيداً غالبا وعزيزاً . ان استكمال الخطوات التي بدأتها حكومات سابقة بالتعاون مع مجلسكم الكريم ، تتطلب خطوات جديدة مكثفة وواسعة خلال هذا العام ، ونحن جادون في الانجاز ، آملين ان نلقى منكم كل التجاوب الممكن .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام ،

وتبقى القضية الاساسية الثانية التي تشغل البال والفكر هي قضية الاصلاح الاداري وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات ، وتمكين دوائر الحكم المحلي على مستوى المحافظة والمدينة والقرية من اداء دورها بفاعلية وقدرة حتى تعم المشاركة في صنع القرار ، وتتوسع آفاق الديمقراطية لتشمل جميع مناحي الحياة ، وحتى يكون لكل بقعة في وطننا العزيز نصيبها الكامل من العطاء وحقها العادل في الفوائد والمكتسبات .

ونحن نرى لكل نائب منكم دوران اساسيان : دور بصفته نائبا للأمة كلها يحمل في عقله وقلبه آمالها وشجونها ، ودور بصفته نائبا وصل الى البرلمان ممثلا لمنطقة معينة محددة ، يقتضي الواجب منه ان يراعي مصالحها ويوفر لها ما تستحقه من خدمات ومشروعات وتمويل وفرص عمل وغيرها من المطالبات المشروعة .

ونحن نعلم بأن هذين الدورين قد لا يتوافقان دائما . ففي الوقت الذي يجهد فيه النائب لكي يوفر لمنطقته كل ما تحتاج اليه فإنه قد يصدم أحيانا بعدم توفر الامكانات الكافية لتلبية تلك الحاجات في ضوء المتطلبات من الدوائر الانتخابية الاخرى في المملكة . ومما لا شك فيه ، ان الحوار والنقاش في مشروع الموازنة العامة هو المناسبة التي يجد فيها كل واحد منا نفسه موزع الخاطر بين طلبات منطقته من ناحية والامكانات الوطنية العامة من ناحية اخرى .

ولعل لموازنة هذا العام ظروفا خاصة بها تجعل توقعات الناس منها اعلى وتيرة وأملا ، وان البعض منكم قد يثير موضوع عوائد السلام ، وينقل الينا بأمانة تطلعات ابناء منطقته الى مستوى حياة افضل . ونحن نقول اننا متفقون معهم في ضرورة استثمار السلام لرفع المستوى المعيشي والانساني لكل مواطن ، وهذا لن يتحقق كما اسلفت عن طريق الحصول على اموال من الخارج يعاد توزيعها على الناس ، بل عن طريق التخطيط والتعامل مع المنطقة العربية والعالم بأسلوب جديد نستطيع من خلاله جذب الاستثمارات والاموال للمشروعات والبنى الاساسية . ولن اكرر بهذا الصدد ما قلته سابقا . وانا واثق كل الثقة من انكم تشاطرون الحكومة في موقفها الذي ينسجم مع ذاتنا وكرامتنا الوطنية .

وانطلاقا من هذا ، فان الحكومة عازمة على الاستمرار في سياسة تفويض الصلاحيات المركزية للحكومات المحلية ، ودعم قدراتها على التخطيط والبناء والمتابعة ، وتوفير التمويل اللازم لها ، وبناء قدراتها الذاتية على إنجاز اعمالها وتصريف شؤونها . وبحكم قربها من المواطن ، واتصالها المباشر واليومي معه ، فستكون اقدر على تلبية حاجاته ومراعاة ظروفه ، وهذا الترتيب تستطيع الاجهزة المركزية وضع الترتيبات والخطط الواضحة له التي تعكس طموحات المواطنين وممثليهم ، وترفع من مستوى التوفيق بين الحاجات والمتطلبات المتفاوتة بين مختلف اقاليم المملكة وتسهل عملية المزج والتوفيق بين المتطلبات المحلية والوطنية .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام ،

لقد كان صنع قرار الموازنة للعام القادم امرا في غاية الصعوبة والدقة بسبب الظروف المتسارعة والمستجدة . وقد سعيت في كلمتي ان اشارككم جميعا في تقييمنا لهذه الظروف ، والاسلوب الذي تمت معالجتها فيه عبرمشروع الموازنة العامة الذي بين ايديكم ، ولقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة في الاعداد لها ، باذلة كل جهد ممكن لمراعاة هموم المواطن وشجونه .

ويتضح لنا ان الموازنة يجب ان تكون جزءاً من المشروع الوطني الكبير الذي يحقق حلم الحسين في بنـــاء المجتمع المعتمد على نفسه ، الواثق من قدرته ، والمستند الى العقل والتخطيط منهجا سليما . ونحن لا نريد موازنة استهلاكية تتغذى على المستقبل ، ولا نريدها ان تتجاهل تطلعات مواطننا الفاعل في تلبية حاجات اسرته ، ان هذه الموازنة تسعى في حدود الممكن المجاز اقصى المستطاع ، وتمهد الطريق لمزيد من البناء والاستثمار . ولكن الموازنة نفسها لن تخدم ذلك الهدف ما لم ندعمها بالتشريعات المناسبة ، والاجراءات السليمة ، والخطوات المدروسة ، فإذا نظرنا الى الموازنة من زاوية محددة ، فإننا قد نجد فيها ما يقصر عن طموحاتنا ، اما اذا نظرنا اليها نظرة شمولية ، فسنرى انها كانت ملبية الى حد كبير لما نصبو اليه ، اننا جميعا نكدح لكي نصل الى الأفضل ، والموازنة تضع بين ايديكم الامكانات وتضع بين أيديكم وسائل التصرف بها .

معالي الرئيس

حضرات النواب الاكارم ،

اننا نصنع المستقبل معا ... لبناته الايمان والعمل ، والتكاتف والتكافل ، ورص الصفوف حتى تبقى منيعة عزيزة ، ووحدة الهدف في بناء وطن العدل والديمقراطية والرخاء وانني لأرى مستقبلا مشرقا وضاء بالامل ، لا يبقى فيه فقير الا تعاونا معه حتى تزول غمته ، ولا عاطل عن العمل حتى يجد في مؤسساتنا موقعا يمارس فيه قدراته ، ولا ضعيفا حتى يجد المكان الذي يمارس فيه حياته بكرامة وعزة . وهذا الاردن ، سيبقى بإذن الله واسطة العقد في وطنه العربي الكبير ، يتفاعل بهمومهم ، وينمو بهم ، رايته خفاقة وحدوده آمنة منيعة وجنوده الابطال يرعونه على حدوده وارضه . وسوف نمضي مع الحسين حتى نبني السدود والقنوات فتسيل المياه ، ونزرع الصحراء لتزهو بالثمر والعطاء ، ونشيد المدارس والمعاهد حتى تخرج أبناء عاملين مبدعين .

أما في مجال الصناعة والتصنيع ، فاننا ماضون ومصممون على تطوير هذا الحقل ليأخذ نصيبه التنافسي بشقيه النوعي والكمي ، ليس بين دول المنطقة فحسب ، بل في العالم ... وسوف يكون الاردن من خلال هذا المجال منطقة جذب لرؤوس الاموال المستثمرة التي بطبيعتها تبحث عن منطقة آمنة تنعم بالسلام والأمن والاستقرار .

ان لنا في هذا الوطن أحلاماً كباراً لن يعز علينا تحقيقها ، وسوف نتابعها بالصبر

والمثابرة ، لا نقف عند عثرة ، ولا يهز ثقتنا أي معوق ، سنعمل عمل الرجال المؤمنين العاملين ، وما ذلك على الله بكثير .

اشكركم شكراً جزيلاً وأرجو من الله العلي القدير أن يأخذ بأيدينا وأيديكم لما فيه خير هذا البلد وصلاحه ، حتى يكون رصيداً لامته ، قادراً على تحقيق ذاته وطموحاته بقيادة جلالـــة الملك الحسين المعظـــم ، حفظه اللـــه ورعاه . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته . الشيخ حمزة منصور نقطة نظام .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس ، ونقطة النظام عندي سؤال عن موقع خطاب دولة رئيس الوزراء من جدول الاعمال الموزع علينا ؟ جدول الاعمال يشير إلى أن هنالك خطاب موازنة يلقيه معالي وزير المالية ، وانا احس اننا استمعنا الان الى بيان سياسي وكأن دولته يطلب الثقة على أساس هذا البيان السياسي . لقد أشارت بعض الصحف اليوم أن هنالك خطاباً سياسياً لدولة الرئيس ...

معالي رئيس المجلس : يا شيخ حمزة أنت طلبت ان تتحدث في نقطة نظام ، وصلت نقطة النظام . هل تود الاستماع لاجابة حول نقطة النظام .

السيد حمزة منصور : ما زلت اتحدث بها معالي الرئيس ، فأن كان الأمر بالاتفاق مع معاليكم فأني كنت أتوقع أن تقدموا لنا ملحق لجدول الاعمال ، وإلا فأنني أعتبر هذا الخطاب في غير سياقه ورداً على وسائل الاعلام ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الله العكايلة .

الدكتور عبد الله العكايلة : شكراً معالي الرئيس ، اذا اريد ان يكون هذا تقليداً جديداً بين يدي خطاب الموازنة ان يتحدث دولة رئيس الوزراء في السياسات العامة فأرجو أن يضّمن ما ذكره دولة الرئيس في خطاب الموازنة ، وان يقوم السادة النواب بنقاشه ومناقشته جنباً الى جنب مع خطاب الموازنة ليكون الخطاب كلاً متكاملاً . وأن يخضع هذا الخطاب الى ما يخضع اليه خطاب وزير المالية ، أثناء مناقشة الموازنة .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، فقط أود أن اوضح أن دولة رئيس الوزراء ، قد أوضح في بداية حديثه أنه يود أن يتحدث في نواحي معينة من الموازنة ، ويحق لدولة رئيس الوزراء أن يتحدث في الوقت الذي يطلب فيه الكلام . لكنني أود أن أنوه لما تفضل فيه الدكتور العكايلة بأننا رغبنا أن تبدأ هذه الموازنة بحديث دولة رئيس الوزراء في النواحي السياسية للموازنة ثم يكمل معالي وزير المالية في النواحي التقنية والفنية . وسيتم إدراج هذا الخطاب ضمن مناقشة سياسة الحكومة فيما يتعلق بالموازنة العامة . معالي وزير المالية تفضل.

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالـي الرئيـــس
حضرات النواب المحترميـن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

يشرفني ان اقدم لمجلسكم الكريم، مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ الذي يجسد تطلعات الحكومة وتوجهاتها التنموية، في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية، وفي ضوء معطيات عملية السلام في هذه المنطقة. ان مرحلة السلام التي نجتازها الان، تفرض علينا تحديات كبيرة، تتطلب منا تكاتف الجهود لمواصلة عملية البناء، بعقول ابناء هذا البلد وسواعدهم. وهذا يستلزم ايجاد مناخ عام جاذب للاستثمار، وتفعيل المدخرات الوطنية، وتوسيع قواعد الانتاج وتنويعها، وتأهيل الكوادر البشرية، والحصول على التكنولوجيا وتوطينها، وتحديث التشريعات وتطويرها لتعزيز هياكل الاقتصاد الوطني.

معالـي الرئيـــس
حضرات النواب المحترميـن

أجد من المفيد تقديم لمحة عن اوضاع العالم من حولنا قبل تبيان اداء الاقتصاد الوطني خلال هذا العام.

يقف الاقتصاد العالمي الان على اعتاب مرحلة من الانتعاش. وتشير التقارير والدراسات الى ان الاقتصاد العالمي سيحقق خلال العام الحالي معدل نمو نسبته ٣٪. ويعود ذلك بشكل رئيسي لتحقيق الدول النامية معدل نمو نسبته ٦ر٥٪، والى شروع الدول الصناعية بالخروج من حالة الركود التي اعترتها خلال السنوات السابقة، لتحقق معدل نمو نسبته ٦ر٢٪ هذا العام. كما استطاعت مجموعة الدول الصناعية ان تحقق نجاحات ملموسة في المحافظة على المستوى العام للاسعار، حيث يتوقع ان لا تزيد نسبة ارتفاعها عن حوالي ٧ر٢٪ خلال العام الحالي.

عانت الدول النامية من موجات تضخمية جامحة، اذ تقدر نسبة التضخم في دول امريكا اللاتينية بحوالي ١٦٣٪، وفي الدول النامية الاخرى بحوالي ٣٥٪. ولا زالت معدلات البطالة مرتفعة نسبيا، حيث يتوقع ان تسجل ما نسبته ٤ر٨٪ في الدول الصناعية لهذا العام، بينما ترتفع هذه النسبة الى حوالي ١٠٪ في دول السوق الاوروبية المشتركة، وستكون في حدود ٥ر٦٪ في الولايات المتحدة الاميركية.

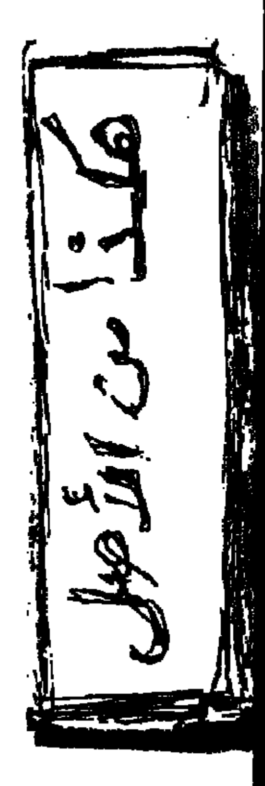
وقد شهدت منطقة الشرق الاوسط تراجعا في معدلات نموها في السنوات القليلة الماضية، اذ انخفض معدل النمو فيها من ٣ر٧٪ عام ١٩٩٢ الى ٨ر٤٪ عام ١٩٩٣ والى ٢٪ لعام ١٩٩٤. ويعود ذلك لتدني اسعار النفط وتراجع التعاون على الصعيد الاقليمي. وتقدر نسبة ارتفاع المستوى العام للاسعار في المنطقة بحوالي ٢١٪.

ان من ابرز التطورات التي شهدتها منطقتنا مؤخرا توقيع معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل واستعادة الاردن لحقوقه الوطنية على كامل ارضه ومياهه. وجاء انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي في الدار البيضاء تأكيدا لأهمية معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية. وقد تركز البحث في هذا المؤتمر على وضع تصورات اقتصادية متكاملة لمستقبل الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وعلى انشاء بنك تنمية أقليمي. كما تم بحث انشاء مشاريع اقليمية كبيرة في مجال الاتصالات والنقل والمياه والطاقة والبنية التحتية، تزيد كلفتها على (١٨) مليار دولار.

ويتوقع ان تشهد هذه المنطقة تطورات ايجابية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وسيعقد بأذن الله مؤتمر قمة عمان الاقتصادية في العام القادم. وقد بدأت لجان العمل الوطنية الاعداد لهذا المؤتمر الهام، ويجري حاليا تحضير الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الوطنية والاقليمية، لتقديمها لهذا المؤتمر، والعمل على تأمين التمويل اللازم لتنفيذها، بما في ذلك المشاريع السياحية ذات المردود الاقتصادي السريع، ومنها تطوير السياحة العلاجية في منطقة الساحل الشرقي للبحر الميت، والتي تمت الدراسات التخطيطية لها. وان تثبيت دعائم السلام لايتأتى الا اذا انعكست آثاره الايجابية، على زيادة معدلات الاستثمار والنمو في الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة بشكل عام، وللأردن بشكل خاص، وتوفير فرص عمل جديدة تؤدي الى تقليص معدلات البطالة، وزيادة دخل المواطن، وتحسين مستوى معيشته. وان تحقيق هذه الاهداف يتطلب التعاون البناء بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

معالـي الرئيـــس
حضرات النواب المحترميـن

لقد استمرت الحكومة، في تبني السياسات الرامية لتحقيق أهداف برنامج التصحيح للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨ ، والمتمثلة في الاستمرار في تحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات. وفيما يلي استعراض لاداء الاقتصاد الوطني لهذا العام ، والذي جاء منسجما مع اهداف البرنامج:



أولا: الناتج المحلي الاجمالي

تشير الارقام الاولية الى ان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي لهذا العام سيصل الى ما نسبته ٧ر٥٪، متجاوزا بذلك النسبة المستهدفة البالغة ٥ر٥٪. ويعود ذلك لارتفاع معدلات النمو بالاسعار الثابتة المتوقعة في بعض القطاعات والتي قدرت بحوالي ١١٪ في قطاع النقل والاتصالات و ٣ر٩٪ في قطاع الصناعة التحويلية و٨٪ في قطاعي التجارة والسياحة . ولقد انعكست آثار نمو هذه القطاعات على زيادة الصادرات الوطنية من السلع وبعض الخدمات بشكل واضح وملموس.

ثانيا: الاستهلاك والادخار المحلي

يتوقع استمرار انخفاض الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١ر٩٨٪ عام ١٩٩٣ الى حوالي ١ر٩٧٪ لهذا العام ، الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى ٩ر٢٪. ويعتبر ذلك مؤشرا ايجابيا في تجاوز مرحلة الاختلال الداخلي في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: الاستثمار

سعت الحكومة، وضمن برنامج وطني، الى احداث نقلة نوعية في المجال الاستثماري لتشجيع المبادرات الفردية، وحفز الاستثمارات المحلية، واجتذاب الاستثمارات الاجنبية، وذلك من خلال ما يلي:

١- استحداث النافذة الاستثمارية في دائرة تشجيع الاستثمار بهدف توحيد الاجراءات وتنظيمها، وايجاد مرجعية دائمة موحدة ومستقرة .

٢- تطوير المدن الصناعية، والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في اقامتها .

٣- اعادة النظر في التشريعات التي تحكم العملية الاستثمارية، حيث تم اعداد مشروع قانون للاستثمار، يهدف الى توفير الحوافز المالية، وتبسيط الاجراءات الادارية وتسريعها. وقد اشتمل المشروع على اعادة ترتيب اولويات الاستثمار اقليميا وقطاعيا، من خلال توحيد الاعفاءات للقطاع الواحد وزيادتها للمناطق الاقل نموا.

٤- اعداد مشروع قانون جديد للمناطق الحرة، بما يضمن تقديم المزيد من الحوافز وتبسيط الاجراءات، للعمل على جذب استثمارات جديدة، بالاضافة الى التوسع الحاصل في المناطق الحرة لهذا العام في منطقة القويرة حيث تمت الموافقة على انشاء اربع مناطق حره خاصة لتربية الاغنام، ومسلخ ومصنع للسماد، وكذلك في منطقة العقبة ومطار الملكة علياء وتخصيص منطقة صناعية ضمن المنطقة الحرة في الزرقاء، بالاضافة الى الموافقة على اقامة منطقة حره خاصة لتجارة السيارات الجديدة من قبل جمعية رجال الاعمال الاردنيين.

٥- تأسيس الشركة الاردنية لضمان القروض المساهمة العامة برأسمال قدره سبعة ملايين دينار مشاركة بين الحكومة ممثلة بالبنك المركزي والقطاع الخاص من (١٧) بنكا تجاريا ومؤسسة الضمان الاجتماعي وبنك تنمية المدن والقرى وغرفتي الصناعة والتجارة وشركتي تأمين، هدفها تشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة طاقتها الانتاجية بما يمكن الاقتصاد من زيادة الاعتماد وبشكل اكبر على الانتاج المحلي، ويقلل الاعتماد على المستوردات، وبالتالي تحقيق وفر في العملات الصعبة، وزيادة فرص العمل. وهي المؤسسة الاولى من نوعها في الاردن في مجال تقديم الضمانات لمخاطر القروض الممنوحة من البنوك.

٦- اما في مجال قطاع الزراعة، فقد أولت الحكومة هذا القطاع أهمية خاصة لتشجيع الانتاج الزراعي وتوفير البنية الزراعية ومستلزماتها وكذلك دعم المزارعين من خلال:

- الموافقة على زيادة اسعار شراء الحبوب المنتجة محليا خلال الموسم القادم بزيادة سعر شراء القمح من (١٤٧) دينار/ طن الى (١٦٥) دينار/ طن وأسعار شراء الشعير البلدي من (١٠٥) دينار/ طن الى (١٢٠) دينار/ طن بهدف تشجيع ابناء البادية والريف لزراعة جميع اراضيهم وخاصة المعطلة منها بهذه الحبوب نظرا للموسم الواعد الجيد الخيّر الذي مّن الله به علينا.

- اعفاء جميع مدخلات الانتاج الزراعي وهياكل البيوت الزراعية من الرسوم الجمركية.

- اعفاء ما يزيد على (٥٠) الف مزارع من فوائد قروضهم بنسب متفاوتة، ويصل حجم هذا الاعفاء الى حوالي (١١) مليون دينار .
- توفير التمويل اللازم لهذا القطاع من خلال مؤسسة الاقراض الزراعي ورفع رأسمالها ليصل الى (٢٤) مليون دينار .
- التوسع في انشاء الطرق الزراعية وبناء السدود المائية وزيادة الطاقة الاستيعابية للسدود القائمة حاليا.

وتشمل أهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجال دعم الاستثمار وتشجيع الصناعات المحلية والصادرات الوطنية ما يلي:

أ) **ففي مجال ضريبة الدخل**، تم اعفاء كامل ارباح الصادرات الوطنية من السلع والخدمات من ضريبة الدخل الامر الذي ادى الى زيادة قدرتها التنافسية ، وانعكس في زيادة الطلب على الصادرات مما ساهم في زيادة حجم الاستثمارات، فقد ازداد عدد الشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة، والتي بلغت رؤوس اموالها (٧ر٣٨٨) مليون دينار للاحد عشر شهرا الاولى من هذا العام مقابل (٥ر٢٤٢) مليون دينار لعام ١٩٩٣ اي بزيادة نسبتها ٦٠٪ .

ب) **وفي مجال الرسوم الجمركية**، تم ما يلي:

١- اعفاء عدد كبير من مدخلات الصناعة المحلية من الرسوم الجمركية، وتخفيض هذه الرسوم على جميع قطع الاجهزة الالكترونية والكهربائية واجزائها وقطع السيارات بأنواعها، بهدف تشجيع الاستثمار في انشاء الصناعات التجميعية، وقد استفاد من هذه الاعفاءات حوالي (٢٥) صناعة محلية .

٢- اعفاء جميع وسائل النقل التي يزيد وزنها القائم على (٤) طن من الرسوم الجمركية، وهذا يقلل من كلفة النقل وينعكس ايجابا على كلفة الصناعة، ويشجع تحديث اسطول النقل البري للاستفادة من متطلبات المرحلة المقبلة .

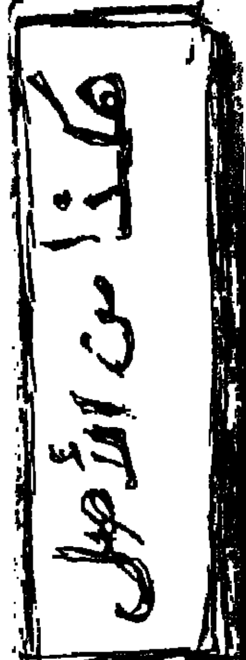
ج) **وفي مجال الضريبة العامة على المبيعات**، تم اعفاء عدد كبير من المواد الاولية لمدخلات الصناعة المحلية، كالادوية والمواد الطبية وبعض المواد الغذائية المصنعة والجير والطوب وأجزاء المدافىء .

وهذا يؤكد توجه الحكومة نحو تبني السياسات التي تؤدي الى تشجيع الاستثمار، وزيادة الانتاج، وزيادة المدخرات، وتخفيف العبء الضريبي على المواطن، مما يبين بوضوح ان مثل هذه السياسات لا تأخذ جانب جباية الضرائب بمعزل عن الفلسفة الاقتصادية العامة للدولة .

وفي هذا المجال أرجو ان اؤكد، بان الحكومة تسعى لحصر دورها في مجال التشريع والتنظيم والرقابة، وتوفير البنية الاساسية للاقتصاد وتطويرها بالاضافة الى توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية للمواطن، مع تفعيل دور القطاع الخاص، لارتياد مجالات استثمارية جديدة، في مشروعات البنية الاساسية المدرة للدخل .

رابعا: السياحة

نظرا لأهمية قطاع السياحة، لما يحققه من دخل مباشر بالعملات الاجنبية، يسهم في تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فقد أولت الحكومة هذا القطاع اهتماما خاصا، تمثل في تفعيل تسويق الاردن سياحيا داخليا وخارجيا، وتطوير المواقع السياحية وخاصة منطقة البتراء حيث اتفق على تأسيس مجلس اقليمي خاص بها، لتطويرها وتنظيمها بما يحقق المكانة السياحية التي تتميز بها كثروة وطنية . كما باشر القطاع الخاص بانشاء تسعة فنادق جديدة في البتراء ستوفر حوالي (٦٠٠) فرصة عمل جديدة، وذلك بالاضافة الى تحسين الخدمات المتعلقة بهذا القطاع في جميع انحاء المملكة، من حيث النقل والاستراحات والفنادق . وقد انتهت الحكومة من وضع خطة تطوير سياحة شاملة لشاطىء البحر الميت . وتقدم ما يزيد على خمس عشرة شركة لانشاء فنادق واستراحات ومنتجعات صحية . كما انهت سلطة اقليم العقبة الخطة السياحية للشاطىء الجنوبي للعقبة، حيث تقدمت عدة شركات لانشاء فنادق سياحية . كما تقوم الحكومة باعداد خطة لتطوير منطقة وادي رم والسياحة الصحراوية . وقد ارتفعت الايرادات المتأتية من هذا القطاع من (٣٢٨) مليون دينار لعام ١٩٩٣ الى حوالي (٣٧٠) مليون دينار لهذا العام اي بزيادة نسبتها ٨ر١٢٪ .



خامسا: البطالة والفقـــر

واصلت الحكومة اهتمامها بظاهرتي البطالة والفقر باعتبارهما من اهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تمكنت الحكومة من تخفيف حدة هاتين الظاهرتين وذلك من خلال الاجراءات التالية:

١- تكثيف الجهود لتحسين المناخ الاستثماري، وتحقيق معدلات نمو جيدة في الناتج المحلي الاجمالي، لتوفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستويات الدخل.

٢- توفير حوالي (٦٥٠٠) وظيفة جديدة في الاجهزة الحكومية، بالاضافة الى الوظائف التي توفرها المشاريع الرأسمالية.

٣- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية ودعمه، لتوسيع نطاق خدماته. حيث بلغت عدد الأسر المنتفعة من الصندوق (٤٠) الف اسرة لعام ١٩٩٤ مقارنة بـ (٣٣) الف اسرة لعام ١٩٩٣.

٤- تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل من خلال توفير القروض الميسرة للمشاريع الانتاجية الصغيرة.

٥- التوسع في تمويل مشاريع الاسر المنتجة بالريف والبادية والتي زادت بما نسبته ٤٠٪ عن عام ١٩٩٣، وقد تم تمويل ذلك بمنحة خارجية.

٦- تعزيز دور مؤسسة التدريب المهني، في تقديم الخدمات التدريبية الملائمة وزيادة مراكزها، لتأهيل اليد العاملة للقيام بأعمالها بكفاءة عالية، ورفع انتاجيتها وتعزيز فرصها في سوق العمل، وتأمين متطلبات السوق.

ومما يجدر ذكره في هذا المجال ارتفاع نسبة البطالة بين حملة الشهادات العلمية وخاصة من الاناث، في حين تعاني سوق العمل من ندرة في عرض القوى العاملة في المهن الفنية المتخصصة، والاعمال الحرفية والخدمية، اي ان هنالك بطالة هيكلية وسلوكية في سوق العمل الاردنية. ففي الوقت الذي تشهد فيه بعض النشاطات الاقتصادية طلبا متزايدا على الايدي العاملة، فأن هنالك احجاما من ابنائنا الخريجين عن العمل في هذه النشاطات.

سادسا: ميزان المدفوعات

تشير ارقام التجارة الخارجية الاولية الى ان العجز في الميزان التجاري لهذا العام أظهر تحسنا نسبته ٧٪ عن عام ١٩٩٣. ويعود ذلك الى ارتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات الوطنية من السلع حيث ارتفعت من (٨٦٥) مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى (١٠٠٦) مليون دينار لعام ١٩٩٤ اي بزيادة نسبتها حوالي (١٦٪). أما المستوردات فقد ارتفعت من (٢٤٥٠) مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى (٢٤٨٠) مليون دينار لهذا العام أي بزيادة نسبتها ٢ر١٪.

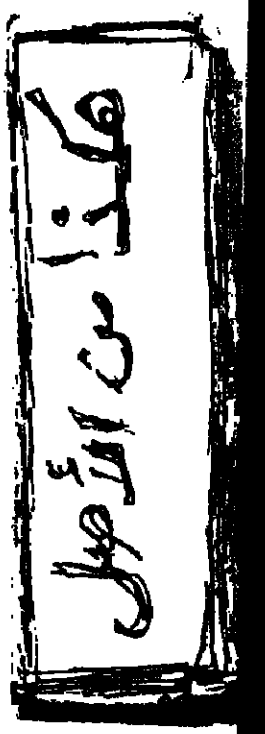
ويتوقع ان يسجل وفر ميزان الخدمات تراجعا طفيفا من حوالي (٨٧٨) مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى حوالي (٨٦٣) مليون دينار عام ١٩٩٤ اي بنسبة ٧ر١٪. ويعود ذلك لانخفاض الحوالات بدون مقابل(منح ومساعدات).

ويتوقع ان ينخفض العجز في الحساب الجاري من حوالي (٤٣٥) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٣٧٥) مليون دينار عام ١٩٩٤ اي بنسبة حوالي ١٤٪. وبذلك ستنخفض نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من ٢ر١١٪ عام ١٩٩٣ الى ٨ر٨٪ عام ١٩٩٤. وسينعكس ذلك على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من (٥٥٧) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٣٤٩) مليون دينار عام ١٩٩٤.

سابعا: السياسة النقدية والائتمانية

استمر البنك المركزي، خلال هذا العام، في تبني السياسات النقدية والائتمانية الرامية الى المحافظة على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي، والى تفعيل دور السوق النقدية. وقد حقق البنك المركزي خطوات واسعة، في مجال التحول نحو أسلوب الادارة غير المباشر للسياسة النقدية، باستخدام شهادات الايداع بالدينار الاردني، كأداة رئيسة لادارة هذه السياسة.

وقد ادى اعتماد هذه السياسة الى احتواء التوسع النقدي ليكون بحدود ٢ر٦٪، خلال العشرة أشهر الاولى من العام الحالي، بالمقارنة مع توسع نسبته ١ر٨٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٩٣. وفي الوقت ذاته، فقد امكن اتاحة مستوى ملائم من الائتمان المحلي للقطاع الخاص بزيادة نسبتها حوالي ١٨٪، بفعل تحسن الاداء المالي



للحكومة خلال هذا العام، والى تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على الحكومة عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٣.

وعلى صعيد آخر، استمر البنك المركزي في تبني سياسته الهادفة الى اضفاء مزيد من المرونة على تعليمات مراقبة العملة الاجنبية وتحرير نظام الصرف، حيث تمت زيادة مبالغ العملات الاجنبية المسموح للمقيمين باخراجها او تحويلها. كما تم تفويض البنوك المرخصة والشركات المالية بفتح حسابات بالعملات الاجنبية للاشخاص غير المقيمين، مع السماح بعمليات السحب او التحويل من حساباتهم دون قيود، اضافة الى اجراء تعديلات مختلفة على تعليمات مراقبة العملة الاجنبية.

ثامنا: احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية وسعر صرف الدينار

تعرضت احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية، الى ضغوط متتالية خلال النصف الاول من هذا العام، نتيجة للاوضاع السياسية غير المستقرة التي سادت المنطقة في تلك الفترة، اذ انخفضت هذه الاحتياطيات في نهاية شهر حزيران بما يعادل (٢١٥) مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٣ الا انه تم استيعاب آثار هذه المشكلة وتجاوزها بمواصلة التأكيد على متطلبات الاستقرار النقدي بما في ذلك، رفع سعر الفائدة على الدينار . كما انعكست الاثار الايجابية لاعادة جدولة الديون الخارجية والحصول على قروض خارجية ميسرة لدعم ميزان المدفوعات، على استقرار سعر صرف الدينار، وتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية لتزيد عما كانت عليه في بداية العام .

تاسعا: المستوى العام للاسعار

تشير البيانات الفعلية للعشرة اشهر الاولى من هذا العام ١٩٩٤، الى ان ارتفاع المستوى العام للاسعار لم يتجاوز ما نسبته ٣٪، بالرغم من تجاوز اسعار المواد الغذائية هذا المعدل وخاصة الخضروات والفواكه، خلال الشهرين الاخيرين من هذه الفترة، والتي تعود في معظمها لاسباب موسمية. وبما ان مجموعة المواد الغذائية تشكل حوالي ٤٠٪ من مجموع اوزان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والتي تتصف بالاستهلاك اليومي الذي يؤثر على جيب المواطن، فمن المتوقع ان يرتفع المستوى العام للاسعار لهذا العام بكامله الى حوالي ٤٪ أي افضل من المستهدف.

وقد جاء هذا الاستقرار في المستوى العام للاسعار نظرا لاستمرار دعم المواد التموينية الاساسية على الرغم من ارتفاع اسعارها العالمية، بالاضافة الى اعفاء جميع المواد الغذائية الاساسية المصنعة محليا من جميع الضرائب والرسوم والى تفعيل الرقابة على الاسعار.

عاشرا: سوق الاوراق المالية

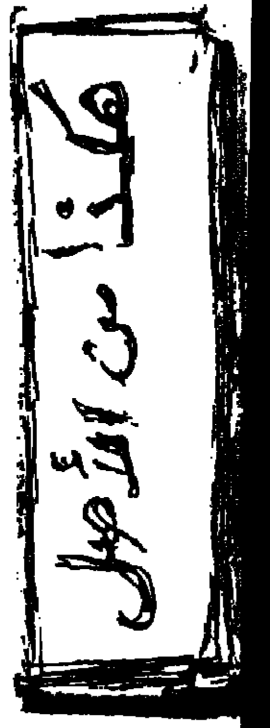
من المتوقع ان يبلغ حجم تداول الاوراق المالية في سوق عمان المالي لهذا العام حوالي (٥٠٠) مليون دينار، مقابل حوالي (٩٦٩) مليون دينار لعام ١٩٩٣، اي بتراجع كبير نسبته ٤ر٤٨٪. وقد رافق ذلك تراجع في الرقم القياسي للمستوى العام لاسعار الاسهم، اذ انخفض من (٥ر١٥٨) نقطة في نهاية عام ١٩٩٣ ، الى (٦ر١٤٥) نقطة في نهاية شهر تشرين الثاني من هذا العام .

ان من أهم الأسباب التي ادت الى هذا التراجع الكبير، حالة الترقب التي سادت المنطقة، واتجاه النشاط الاستثماري في السوق الى اصدارات الاسهم الجديدة في الشركات حديثة التأسيس والتي ارتفع حجمها من حوالي (٩٢) مليون دينار لعام ١٩٩٣، الى (٢٨٥) مليون دينار لعام ١٩٩٤، بزيادة نسبتها (٢١٠٪) . وهذا الارتفاع في حجم الاصدارات الجديدة يؤكد سلامة سياسات الحكومة في مجال تشجيع الاستثمار ويسهم بشكل فاعل في الحد من ظاهرة البطالة.

حادي عشر: المالية العامة

حرصت الحكومة، على انتهاج السياسات المالية الهادفة الى استمرار مسيرة النمو وزيادة الاعتماد على الذات، وتخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وترشيد الانفاق الحكومي، وخفض أعباء المديونية الخارجية وحفز الاستثمار وتطوير التشريعات المالية وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة المقبلة، وذلك من خلال ما يلي:

١- الاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات، بزيادة نمو الايرادات المحلية بمعدلات أعلى من نمو النفقات العامة، اذ من المتوقع ان تكون نسبة نمو الايرادات المحلية لهذا العام حوالي ٨ر٨٪ مقابل ٨ر٧٪ للنفقات العامة. وهذا سيؤدي الى تخفيض عجز الموازنة قبل المساعدات كنسبة من الناتج



المحلي الاجمالي من ٦ر٥٪ لعام ١٩٩٣ الى حوالي ١ر٥٪ لعام ١٩٩٤. وتكون الايرادات المحلية لهذا العام قد غطت ما نسبته ٢ر٩٢٪ من اجمالي نفقات الموازنة العامة، مقابل ٣ر٩١٪ لعام ١٩٩٣.

٢- العمل بقانون الضريبة العامة على المبيعات الذي اقره مجلسكم الكريم اعتبارا من بداية شهر حزيران من هذا العام. ونظرا لكثرة الاعفاءات وتخفيض النسبة العامة لهذه الضريبة، فقد جاءت النتائج المتحققة مغايرة لما كان متوقعا من حيث الحصيلة، كما برزت من خلال التطبيق الفعلي لهذا القانون بعض الثغرات مما يتطلب اعادة النظر في بعض بنود هذا القانون، لتحقيق الاهداف التي وضع من أجلها لتأهيل الاقتصاد الاردني.

٣- تخفيض الرسوم الجمركية، على بعض السلع التي تخضع لرسوم مرتفعة، بهدف تخفيف العبء الضريبي على المواطنين، والتقليل من التوجهات المتصاعدة في تفادي دفع الضريبة، الامر الذي يؤدي الى تقليل الايرادات العامة المأمولة. كما تم اعفاء جميع اصناف الاسمدة والمخصبات المستخدمة في الزراعة، وهياكل البيوت الزراعية، واعفاء ما يزيد على ٢٠ سلعة من المواد الاولية المستخدمة في التصنيع المحلي، بهدف تشجيع الانتاج المحلي ورفع قدرته التنافسية وزيادة الصادرات الوطنية. وقد جاء هذا التخفيض وفقا لسياسة الحكومة التي طرحتها على مجلسكم الكريم اثناء مناقشة قانون الضريبة العامة على المبيعات.

٤- اعداد المشاريع المعدلة لكل من قوانين الجمارك وضريبة الدخل وتحصيل الاموال الاميرية ومؤسسة المناطق الحره وسوق عمان المالي، بهدف تبسيط الاجراءات وتنظيمها، وتوسيع القاعدة الضريبية، لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية. وهذه المشاريع يدرس بعضها حاليا في ديوان التشريع في رئاسة الوزراء، والبعض الاخر في اللجنة الملكية للتحديث والتطوير. وسوف يتم رفعها الى مجلسكم الكريم حال الانتهاء من دراستها.

٥- احكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها، بما يعزز المحافظة على المال العام، وتحصيل حقوق الخزينة، وضبط الانفاق الحكومي، وذلك من خلال المباشرة في تطبيق النظام المالي

الجديد رقم (٣) لسنة ١٩٩٤، الهادف الى وضع تصنيف محاسبي موحد للحسابات الحكومية، يتطابق وتصنيف الموازنة العامة، مع ادخال نظام القيد المزدوج، لضبط الحسابات وتثبيت مستحقات الخزينة على الغير.

ثاني عشر: المديونية الخارجية والداخلية

أ) المديونية الخارجية وخدمتها

استمرت الحكومة في جهودها الرامية الى تخفيف اعباء خدمة الدين الخارجي على الاقتصاد الوطني، حيث تمكنت في اطار تنفيذ برنامج التصحيح الوطني من توقيع اتفاقيات اعادة جدولة القروض الرسمية الخارجية واتفاقيات تخفيض الدين الثنائي.

كما حصلت الحكومة على قروض ميسرة بأسعار فائدة منخفضة، لدعم ميزان المدفوعات الاردني وتنفيذ مشاريع تنموية حيوية.

ويمكن ايجاز ما تم تحقيقه خلال عام ١٩٩٤ على النحو التالي:

١- وقعت الحكومة في ١٩٩٤/٦/٢٨ محضر اتفاق نادي باريس الذي تم بموجبه اعادة جدولة مبلغ (١٢١٢) مليون دولار (تستحق خلال الفترة من ١٩٩٤/٣/١ وحتى ١٩٩٧/٥/٣١) تسدد خلال مدة (٢٠) عاما.

٢- كما تم تخفيض المديونية الخارجية (القروض الرسمية الثنائية) بشطب ما يعادل (٨٣١) مليون دولار امريكي وعلى النحو التالي:

٧٠٢	مليون دولار	من قروض الولايات المتحدة الامريكية
٧٤	مليون دولار	من قروض المملكة المتحدة
٥٠	مليون دولار	من قروض الحكومة الالمانية الاتحادية
٠٥	مليون دولار	من قروض الحكومة الفرنسية
٨٣١	المجموع	

وتقوم الحكومة حاليا بالتفاوض مع بعض دول أعضاء نادي باريس، حول شروط اتفاقيات تخفيض الديون، كما تسعى مع دول اخرى للموافقة على تخفيض الديون بالشطب او بتحويلها الى منح او قروض ميسرة.

٣- القروض المسددة:
لقد تم خلال عام ١٩٩٤ تسديد ما يعادل (٥٧٠) مليون دولار من الاقساط والفوائد.

٤- كما تمكنت الحكومة من الحصول على قروض جديدة بشروط ميسرة خلال هذا العام ، بما يعادل (٤٧٠) مليون دولار، منها (١٨٨) مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات واحتياطي المملكة من العملات الاجنبية و(٢٨٢) مليون دولار لتمويل مشاريع تنموية.

ونتيجة لما تقدم، يتوقع ان يبلغ رصيد دين المملكة الخارجي الصافي في نهاية هذا العام (٥ر٥) مليار دولار مقابل (٦) مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣ .

ويظهر الجدول التالي تطور حجم المديونية الخارجية للمملكة خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، باعتماد اسعار صرف الدولار مقابل العملات الاجنبية في نهاية كل سنة :

(بالمليون دولار)

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	المتوقع في نهاية ١٩٩٤
الرصيد المتعاقد عليه وغير المسدد	٩٢٣٤ر٠	٨٤٦٤ر٩	٧٥٢٩ر٧	٦٨٧٧ر٣	٦٥٨١ر١
الرصيد الملتزم به وغير المسحوب	١٦١٨ر٥	١١١٨ر٩	٩٠٥ر١	٨٦٩ر٤	١٠٢٨ر٢
الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد	٧٦١٥ر٥	٧٣٤٦ر٠	٦٦٢٤ر٦	٦٠٠٨ر٠	٥٥٥٢ر٩

ب) **المديونية الداخلية وخدمتها**

لقد حرصت الحكومة على عدم التوسع في حجم المديونية الداخلية خلال عام ١٩٩٤ ، وذلك لتمكين القطاع الخاص من الحصول على قروض من الجهاز المصرفي، لتوفير التمويل اللازم لمتطلبات المشاريع الاستثمارية التي ينفذها .

انخفضت القروض الداخلية في نهاية عام ١٩٩٤ الى حوالي (١٠٨٩) مليون دينار مقابل حوالي (١١٠٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٣.

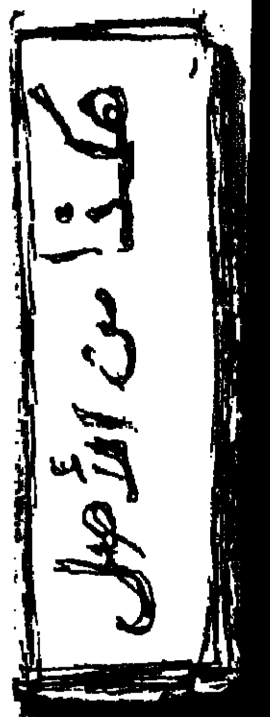
وفيما يلي جدول يظهر المديونية الداخلية للاعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٤ :

(بالمليون دينار)

	١٩٩٢	١٩٩٣	متوقع في ٩٤/١٢/٣١
الرصيد القائم من اذونات الخزينة	٢٥٦ر٠	٢٥١ر٠	٢٥١ر٠
الرصيد القائم من سندات الخزينة	٣٢ر٠	٣٢ر٠	٣٢ر٠
الرصيد القائم من سندات التنمية	١٥٠ر٥	١٥٠ر٥	١٥٠ر٥
مجموع الارصدة القائمة للقروض الداخلية من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والبنوك المحلية	٧٧ر٦	٦٣ر٦	٥٠ر٩
سلفة البنك المركزي العادية	١٦٦ر٤	٢١٥ر٠	٢١٥ر٠
سلفة البنك المركزي الاستثنائية المجمدة	٣٩٠ر٠	٣٩٠ر٠	٣٩٠ر٠
المجموع	١٠٧٢ر٥	١١٠٢ر١	١٠٨٩ر٤

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

ان العصر الجديد الذي تشهده المنطقة والعالم ، والمستجدات التي املتها التغيرات السياسية والاقتصادية سيكون لها تأثيرات مباشرة على اقتصاديات دول هذه المنطقة وفي مقدمتها الاردن . وللتعامل مع هذه المستجدات يمكن تحديد الخطوط العريضة لتوجهات السياسة الاقتصادية الأردنية على مختلف الابعاد الدولية والعربية والاقليمية والوطنية على النحو التالي :



أولا: على مستوى البعد الدولي:

١- المبادرة لعرض القضايا الوطنية والاقليمية دوليا بمنظار أردني وبأسلوب مقنع لتعزيز مكانة الاردن على مختلف المستويات وتمكيننا من الحصول على الدعم المطلوب٠

٢- السعي الحثيث لتخفيض حجم المديونية الخارجية وعبئها من خلال شطب الديون وتحويلها الى منح او قروض بشروط ميسرة٠

٣- استمرار السعي لدى المجتمع الدولي للمساهمة في توفير التمويل اللازم للمشاريع المحلية والاقليمية ذات النفع العام والتي تساهم في تطوير قدرات هذا البلد ٠

٤- اتخاذ الخطوات الجادة والسريعة لتوقيع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبي٠ وكذلك استمرار العمل لتقوية علاقات الشراكة مع باقي التجمعات الاقتصادية الدولية ، جنوب شرق آسيا واليابان ، والتي سيكون لها أثر ايجابي في التمويل والمشاركة في تنفيذ مشاريعنا الاقتصادية المدروسة والمقبولة٠

٥- الاهتمام البالغ بقضية تعويضات العائدين من الخليج عن الاضرار التي لحقت بهم جراء احداث الخليج ومتابعة ذلك مع الجهات الدولية المعنية٠ وكذلك متابعة موضوع التعويضات العامة من جراء الأعباء والتكاليف التي تحملتها المملكة خلال وبعد حرب الخليج وحصار العقبة ٠

ثانيا: على مستوى البعد الاقليمي

١- المشاركة الفاعلة في رسم الخارطة الاقتصادية للمنطقة ٠

٢- القيام بدور ريادي في بلورة المشروعات الاقليمية خاصة تلك التي تقع في الاراضي الاردنية لكي يحافظ الاردن على مركزه الاقليمي، حيث ان العالم يتحدث بلغة المشروعات والبرامج ولا يتحدث بلغة التمويل المجاني٠

٣- المتابعة المستمرة لتنفيذ القرارات والتوصيات، التي اقرت في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد في الدار البيضاء٠

٤- الاعداد لقمة عمان الاقتصادية واعداد الدراسات الخاصة بالمشروعات والبرامج التي تلقى التمويل المختلط (منحة وقرض)، بما في ذلك تنمية وادي الاردن وشق القناة التي تربط بين البحر الاحمر والبحر الميت، وبناء السدود على نهر اليرموك لتأمين حقوقنا الكاملة في المياه، ومشاريع الخدمات الاخرى في مجال الاتصالات والكهرباء والنقل والسياحة وغيرها، وتأمين التمويل الميسر اللازم لتنفيذها ٠

ثالثا: على مستوى البعد العربي

١- السعي لايجاد حد مقبول من الصيغ التكاملية العربية مستفيدين من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال ٠

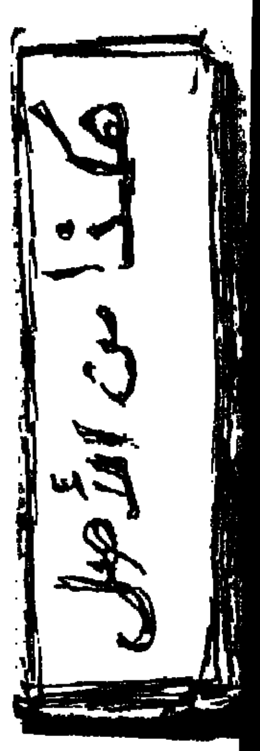
٢- العمل على اعادة واصلاح قنوات الاتصال بين الاردن والدول الشقيقة والتأكيد على رسم العلاقات معها على أسس عقلانية، وتعزيز التعاون البناء معها وخاصة في مجال رؤوس الاموال والتجارة والسلع والخدمات لتقليل العوائق ما أمكن امام حركة هذه العناصر٠

٣- التأكيد على التنسيق السياسي والاقتصادي مع الاشقاء في سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ودعم جهودهم في الحصول على التمويل الدولي لاعمار الضفة والقطاع٠

رابعا: على مستوى البعد الوطني

١- التأكيد على ان دور الدولة هو تنظيم الحياة الاقتصادية، والعمل على تعزيز دور السوق وتفعيل آلية العرض والطلب ودور آلية الاسعار، وتوجيه الموارد نحو الاستخدام الامثل٠

٢- تحفيز المبادرة الفردية، وتشجيع القطاع الخاص على اخذ موقع متقدم في العملية التنموية، وفي تحريك دفة الفعاليات الاقتصادية، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتحقيق ذلك، وتحسين مستوى قدراتنا التنافسية٠



٣- تعزيز دور العلاقة التكاملية للقطاعين العام والخاص، وتوسيع مساحة القطاع الخاص على الساحة الاقتصادية٠

٤- استثمار الوضع الناجم عن توقيع معاهدة السلام من أجل استغلال المشاريع التنموية والانتاجية الوطنية بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص ٠

ومن خلال ما تقدم، فقد عكست السياسة المالية هذه الثوابت، بأعتبارها احدى ادوات السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال التوجهات التالية:

أ) الاصلاح الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وتطوير التشريعات، والقوانين الضريبية، وتوسيع قاعدة المكلفين بما ينسجم وتوخي العدالة الاجتماعية، وتهذيب انماط الاستهلاك، بحيث لا تؤثر الضرائب سلبا على دوران الارباح وزيادة الاستثمار والانتاج، بل تكون عاملا هاما ومشجعا في توسيع قاعدة الانتاج وفي زيادة الصادرات٠

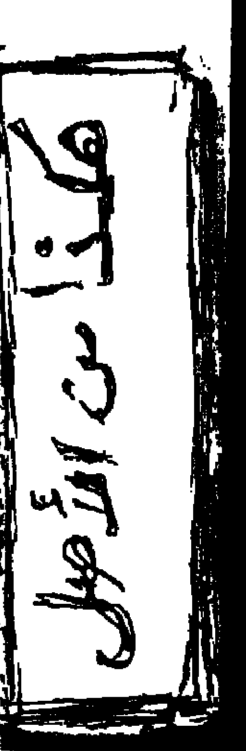
ب) عدم مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على الموارد المالية المعدة للاقتراض من البنوك التجارية، وكذلك العمل على ان تكون سندات التنمية اداة هامة من ادوات قياس تكاليف الاموال٠

ج) استمرار التقيد بهدف تخفيض اعباء خدمة الدين الخارجي، من خلال شطب الديون الخارجية، او اعادة جدولتها بشروط سهلة، وكذلك عدم التوجه نحو الاقتراض الجديد من مصادر تجارية، بل الالتزام بالاقتراض لدعم ميزان المدفوعات وتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية ولتمويل مشاريع هامة وبشروط سهلة٠

د) استمرار العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة باعتباره عاملا من اهم عوامل تجاوز الاختلال الاقتصادي الداخلي٠ وذلك من خلال زيادة نمو الايرادات العامة بمعدلات اعلى من نمو النفقات العامة٠

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

لنطلاقا من حرص الحكومة على استمرار مسيرة النمو والتصحيح الاقتصادي والاجتماعي، والاستفادة من المستجدات الدولية والاقليمية، فقد أعدت توقعاتها لحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية لعام ١٩٩٥ ٠ وفي هذا الاطار، أعرض فيما يلي أهم الاهداف التي ستسعى الحكومة لتحقيقها:



١- تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لا تقل عن ٦٪ لعام ١٩٩٥٠

٢- المحافظة على الاستقرار الحالي في المستوى العام للاسعار، بحيث يبقى معدل الزيادة في حدود (٤٪) سنويا٠

٣- الاستمرار في بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية، لتكون كافية لتغطية ثلاثة اشهر من قيمة المستوردات على الاقل٠

٤- الاستمرار في زيادة الصادرات وتخفيض المستوردات، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، لتعزيز وضع ميزان المدفوعات، وبحيث تزيد نسبة الصادرات من ٦ر٢٣٪ عام ١٩٩٤ الى ٣ر٢٤٪ عام ١٩٩٥، وتنخفض المستوردات من ١ر٥٨٪ عام ١٩٩٤ الى ٨ر٥٧٪ عام ١٩٩٥ ٠ وهذا سيؤدي الى تخفيض العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٦ر٣٤٪ عام ١٩٩٤ الى ٥ر٣٣٪ عام ١٩٩٥، الامر الذي سيؤثر ايجابيا في تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من ٨ر٨٪ عام ١٩٩٤ الى ٨٪ عام ١٩٩٥ ٠

٥- تخفيض عجز الموازنة العامة قبل المساعدات والمنح، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، من ١ر٥٪ عام ١٩٩٤ الى ٣ر٤٪ لعام ١٩٩٥ ٠

٦- زيادة وفورات القطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، لترتفع من ٢ر١٪ عام ١٩٩٤ الى ٢ر٣٪ لعام ١٩٩٥٠

٧- تكثيف الجهود لتخفيض المديونية الخارجية مع ايجاد الوسائل المثلى لمعالجة الفجوة التمويلية الخارجية، وذلك من خلال شطب الديون اوتخفيضها اواستبدال الديون مرتفعة الكلفة بأخرى بشروط ميسرة ٠

٨- ايلاء أهمية خاصة للاستثمار، لتكون نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحدود ٤ر٢٧٪ عام ١٩٩٥٠

٩- العمل على ترشيد الاستهلاك الكلي وتخفيض نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي من ١ر٩٧٪ عام ١٩٩٤ الى ٤ر٩٤٪ عام ١٩٩٥ ٠ وهذا سيؤدي الى زيادة الاعتماد على الذات من خلال رفع المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٩ر٢٪ عام ١٩٩٤ الى ٦ر٥٪ عام ١٩٩٥ ٠

١٠- استيعاب مطالب المحافظات والاقاليم التنموية استيعابا واقعيا ووطنيا وملبيا لحاجات المواطنين كافة.

١١- استمرار العمل على تصحيح اوضاع المؤسسات العامة، ورفع كفايتها وتحسين ادائها وزيادة قدراتها الذاتية، وتمكينها من استرداد الكلفة المبنية على أساس الاستخدام الامثل للموارد، تمهيدا لتحقيق التوجه المدروس نحو التخاصية، والانفتاح على السوق، بما ينسجم ومتطلبات المرحلة القادمة.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

جاء مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ منسجما وأهداف برنامج التصحيح الوطني. وقد أخذت انعكاسات مرحلة السلام بعين الاعتبار عند اعداد هذا المشروع، حيث أعد برنامج استثماري بمبلغ (٣٩٠) مليون دينار وضع تحت الباب الثاني من هذا المشروع.

وقد تلقت الحكومة وعودا ايجابية بتقديم كل الدعم للمملكة، كان من ابرزها ما سمعتموه تحت هذه القبة، من رئيس الولايات المتحدة الامريكية. وستعمل الحكومة جاهدة لترجمة هذه الوعود الى واقع فعلي ينعكس ايجابا على الوطن والمواطن.

وفيما يلي أبعاد ومرتكزات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ :

١- الاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات، بما يتفق وتحقيق أهداف السياسة المالية العامة للدولة، والتي تسعى لتغطية كامل الانفاق العام (بشقيه الجاري والرأسمالي) من الايرادات الذاتية.

٢- الاستمرار في تخفيض عجز الموازنة العامة (قبل المنح والمساعدات)، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات للوصول الى هذا الهدف.

٣- استمرار توجه الحكومة نحو اللامركزية، لتحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي السليم، من خلال اعداد الكوادر الفنية والقيادية المؤهلة القادرة على وضع برامج تنموية خاصة لكل محافظة وتحديد اولوياتها، والعمل على تنفيذها ضمن الاطار الكلي للسياسة المالية العامة.

٤- مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية وتدريبها، وتفعيل دورها، ورفدها بالكفاءات، والوسائل الحديثة، لرفع مستوى الاداء، وتعزيز قدرتنا الانتاجية، واعداد التعليمات الادارية والتنظيمية، وتصنيف وتوصيف الوظائف والادلة العملية الكفيلة بتحقيق ذلك .

٥- الغاء الاعفاءات من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات التي كانت تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية للحد من الاستهلاك الحكومي وترشيده.

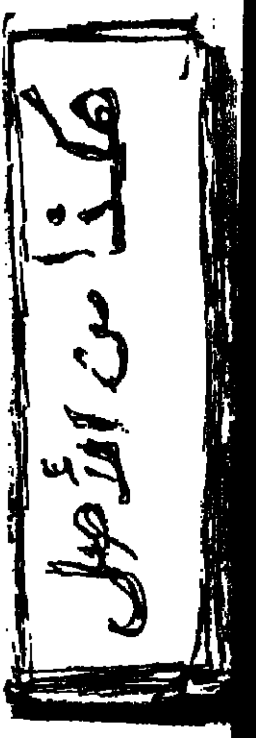
٦- التركيز على توفير البنية التحتية للاقتصاد الوطني، والخدمات الاساسية للمواطن، من نقل واتصالات وكهرباء ومياه وخدمات اجتماعية تعليمية وصحية لمواجهة متطلبات المرحلة المقبلة حيث تم رصد المخصصات اللازمة لتحسين اوضاع المعلمين في وزارة التربية والتعليم بالاضافة الى تعديل نظام الحوافز لتحسين اوضاع الاطباء العاملين في وزارة الصحة.

٧- استمرار دعم المواد التموينية الاساسية واتخاذ جميع الاجراءات التي تضمن وصوله الى مستحقيه مع تفعيل الرقابة السعرية.

٨- ايلاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية- العيون الساهرة على أمن هذا البلد واستقراره- كل الاهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير قدراتها، وتنمية كفاءاتها، لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المتميز، بما يضمن حماية الوطن وصون حقوق الانسان وحرياته، لدعم مرحلة البناء الاقتصادي، وتحقيق النمو المتوازن القابل للاستمرار.

٩- وتقديرا لاخلاص المتقاعدين العسكريين وتفانيهم في حماية الوطن، تتجه الحكومة نحو تحسين اوضاعهم المعيشية وذلك بتوفير فرص عمل جديدة لهم في المشاريع التنموية مستفيدة من قدراتهم وكفاءاتهم في هذا المجال.

١٠- كما ستقوم الحكومة، وبتوجيه من جلالة القائد الاعلى، باعادة النظر في قانون التقاعد العسكري لتوفير العيش الكريم للمتقاعدين العسكريين تقديرا لدورهم في بناء وحماية المجتمع.



معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

انطلاقا مما تقدم، أرجو ان أعرض أهم العناصر الرئيسة لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ والمبينه تفاصيلها في الجدول المرفق بهذا الخطاب:

أولا: قدرت الايرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية، بمبلغ (١٦٢٤) مليون دينار، بزيادة نسبتها (٨ر٨٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٤، من اصلها مبلغ (١٤٥٩) مليون دينار ايرادات محلية، تغطي ما نسبته (٢ر٨٧٪) من اجمالي النفقات الجارية والرأسمالية. ويعود سبب انخفاض هذه النسبة عما كانت عليه خلال عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ الى الزيادة الكبيرة في مخصصات النفقات الرأسمالية لعام ١٩٩٥ .

ثانيا: قدر اجمالي النفقات بمبلغ (١٦٧٤) مليون دينار، اي بزيادة نسبتها حوالي (٥ر١٦٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٤، من اصلها مبلغ (٩ر١٢٣٠) مليون دينار نفقات جارية، مقابل مبلغ (٥ر١١١٨) مليون دينار لعام ١٩٩٤ كاعادة تقدير، اي بزيادة نسبتها حوالي (١٠٪) ، ومبلغ (١ر٤٤٣) مليون دينار نفقات رأسمالية، مقابل مبلغ (٦ر٣١٨) مليون دينار لعام ١٩٩٤ كاعادة تقدير، اي بزيادة نسبتها حوالي (١ر٣٩٪).

وأبين فيما يلي توزيع مخصصات هذا المشروع على القطاعات المختلفة:

	مليون دينار
– قطاع الادارة العامــــــة	٢ر١٩
– قطاع الدفاع والامن والنظام الداخلي	٥ر٤٢٢
– قطاع الشؤون الدولية	٧ر١٧
– قطاع الادارة المالية بما فيها دعم المؤسسات العامة ودعم المواد التموينية وفوائد المديونية والتقاعد والتعويضات	٤ر٥٣٤
– قطاع خدمات التنمية الاقتصادية	٦ر٣٠١
– قطاع الخدمات الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة	٩ر٢٨٣
– قطاع الخدمات الثقافية والاعلامية	٢ر٣٣
– قطاع خدمات الاتصالات والنقل	٥ر٦١

علما بأن جزءا من المخصصات المرصودة تحت فصلي وزارة المالية ووزارة التخطيط يخص بعض القطاعات الاخرى التي ذكرت اعلاه.

ثالثا: قدر عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ بمبلغ (٥٠) مليون دينار. وهذا يمثل الفرق بين الايرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية من جانب، والنفقات العامة الجارية والرأسمالية من جانب اخر. وفي

حال استثناء المنح والمساعدات الخارجية المقدرة بمبلغ (٠ر١٦٥) مليون دينار، يصبح العجز المقدر لعام ١٩٩٥ (٠ر٢١٥) مليون دينار، مقابل (١ر١١٢) مليون دينار كاعادة تقدير لهذا العام. ويعود ذلك الى زيادة مخصصات النفقات الرأسمالية بمقدار (٥ر١٢٤) مليون دينار عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٤ .

رابعا: قدرت موازنة التمويل لعام ١٩٩٥ بمبلغ (٣٢٧) مليون دينار، خصصت لتسديد عجز الموازنة العامة، وأقساط القروض الداخلية والخارجية، وتخفيض جزء من العجز المالي المتراكم من سنوات سابقة، وذلك من خلال اعادة الجدولة والحصول على قروض خارجية بشروط ميسرة.

خامسا: تضمن هذا المشروع رصد مخصصات اضافية بمبلغ (٣٩٠) مليون دينار، لتمويل مشاريع رأسمالية يتم تنفيذها في حال توفر تمويل اضافي متوقع من المنح والمساعدات الخارجية والقروض الميسرة .

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

ان واجبنا الوطني يفرض علينا ان نعمل جميعا جاهدين لتمكين اقتصادنا الوطني من امتلاك القدرات التنموية الذاتيه، التي تكفل له استمرار حالة التجدد والتطوير في الاداء. فتحديات المرحلة الحالية ليست سهلة، والتعامل مع معطيات "معادلة التعاون الاقتصادي الاقليمي والدولي اصبح يتطلب نهجا جديدا وتوجها جادا، نحو ايجاد ميزات نسبيه تجعل من الاردن مناطق جذب استثمارية مجدية. وكما رفع شعار "شركاء في التنمية" في عقد السبعينات فأن علينا، ضمن منظور المرحلة الراهنه والمستقبلية، ان نطرح شعار "شركاء في سلام عادل شامل يوفر التنمية الحقيقية والرفاه لجميع الشعوب".

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

لا بد من التنوية ان الدعم الخارجي من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية، التي ساهمت في تمكين المملكة من تحمل الاعباء المالية التي تفوق قدراتها الذاتية، والتي هي جزء من أعباء المنطقة والاسرة الدولية، يستحق منا كل الشكر والتقدير.

ولا بد من التأكيد ان كل انواع الدعم والمنح والمساعدات والقروض الخارجية، لن تكون البديل عن الاعتماد الكلي على الذات، الذي يتطلب حشد الطاقات الذاتية والقدرات الوطنية واتخاذ القرارات الصعبة، واستمرار الجهود الذاتية لتصويب

اوضاعنا الاقتصادية والمالية، وهذا لن يتأتى الا من خلال تعميق وتوثيق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وانني على يقين بأننا قاب قوسين او أدنى من تحقيق الاعتماد على الذات، وان مجلسكم الكريم خير معين للحكومة في تحقيق هذا الامل الوطني المنشود.

معالـــي الرئــــيس
حضرات النواب المحترمين

واسمحوا لي ان استذكر معكم قول قائد الوطن:
" ان المشاركة – بين السلطتين – هي ركيزة الديموقراطية، وهي ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لمعالجة قضايا الوطن ومشكلات المجتمع ورعاية مصالح الشعب الحقيقية ".

والله نسأل ان يوفقنا جميعا لما فيه خير الامة والوطن في ظل قيادتنا الهاشمية الرائدة، ويحفظ صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، صانع السلام وباني نهضة الاردن الحديث، ويحفظ سمو ولي عهده الامير الحسن الذي نفاخر بعطائه وابداعه، وجهده الموصول في خدمة الاردن. حفظهم الله وحفظ الاردن وشعبه الابي الاصيل وصان وحدته، وهدانا جميعا سبل الرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سامي قموه
وزيـــــر الماليـــــة

عمان في ١٩٩٤/١٢/٧
BUD.95-2

جدول رقم (١) مرفق بخطاب الموازنة لسنة ١٩٩٥
ملخص لابعاد قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥

	بالمليون دينار
اولا: الايرادات	
١- الايرادات الجارية	
- الايرادات المحلية	١ ٤٠٠ر٠
- المنـــــح	١٥٨ر٤
مجموع الايرادات الجاريـــــة	١ ٥٥٨ر٤
٢- الايرادات الرأسمالية	
- اقساط القروض المستردة	٥٩ر٠
- المنح الفنية لتمويل مشاريع انمائية	٦ر٦
مجموع الايرادات الرأسماليـــــة	٦٥ر٦
اجمالي الايــــرادات	١ ٦٢٤ر٠
ثانيا: النفقـــات	
١- النفقات الجاريـــة	
- نفقات الجهاز المدنـــي	٤٠٠ر٢
- نفقات الجهاز العسكري	٣٨٦ر٨
- النفقات الاخرى (بما في ذلك دعم المواد التموينية وفوائد القروض ونفقات التقاعد والتعويضات)	٤٤٣ر٩
مجموع النفقات الجاريـــــة	١ ٢٣٠ر٩
٢- النفقات الرأسماليـــة	
- نفقات المشاريع الانمائية الممولة من الايرادات	٣٠٨ر٣
- نفقات المشاريع الانمائية الممولة من القروض والمنح الفنية	١٣٤ر٨
مجموع النفقات الرأسماليـــــة	٤٤٣ر١
اجمالي النفقـــات	١ ٦٧٤ر٠
ثالثا: عجز الموازنة قبل التمويل	٥٠ر٠
رابعا: موازنة التمويـــل	
١- مصادر التمويل	
- قروض لتمويل مشاريع انمائيـــة	١٢٨ر٢
- قروض مؤسسات دوليـــة	٨٣ر٨
- قروض مشتريـــات الحبـــوب	١٧ر٠
- اقساط القروض المعاد جدولتها	٩٨ر٠
مجموع مصادر التمويـــل	٣٢٧ر٠
٢- الاستخدامـــات	
- تسديد عجز الموازنة قبل التمويل	٥٠ر٠
- تسديد اقساط القروض الخارجية	٢٢٥ر٧
- تسديد أقساط القروض الداخليـة	١٨ر٣
- تخفيض جزء من العجز المتراكم من سنوات سابقة	٣٣ر٠
مجموع الاستخدامـــات	٣٢٧ر٠
خامسا: الموازنة الرأسمالية (الباب الثاني)	
١- منح ومساعدات	٣٩٠ر٠
٢- المشاريع والنفقات الرأسماليـــة	٣٩٠ر٠

bug95-2

هكذا من الأصل

جدول (أ)
خلاصة الموازنة العامة للسنوات 1993 - 1995

[illegible]	1993	1994	1994	[illegible]
1- النفقات الجارية	1044.3	1122.3	1118.5	1230.9
أ- الرواتب والأجور [illegible]	361.7	430.8	427.4	491.0
[illegible]	298.1	354.6	351.2	400.2
[illegible]	58.1	69.5	69.5	83.0
[illegible]	5.5	6.7	6.7	7.8
ب- [illegible]	236.0	272.0	272.0	296.0
[illegible]	236.0	247.0	247.0	268.0
[illegible]		25.0	25.0	28.0
ج- النفقات الأخرى	446.6	419.5	419.1	443.9
1- [illegible]	44.6	30.0	30.0	30.0
2- [illegible]	2.0	2.0	2.0	2.0
3- [illegible]	7.7	40.8	40.8	6.0
4- [illegible]	30.1	36.5	36.5	35.0
5- [illegible]	0.3	0.3	0.3	0.0
6- [illegible]	91.6	82.2	82.2	125.0
7- [illegible]	135.8	146.7	146.7	160.0
8- [illegible]	4.3	5.3	5.2	5.8
9- [illegible]	84.6	21.0	21.0	16.5
10- [illegible]	36.2	37.6	37.6	48.3
11- [illegible]	0.0	6.1	6.1	0.0
12- [illegible]	7.4	8.8	8.7	12.8
13- [illegible]	2.0	2.2	2.0	2.5
[illegible]	0.0	0.0	0.0	
د- [illegible]	248.7	303.4	314.1	327.5
2- النفقات الرأسمالية	289.4	358.7	318.6	443.1
[illegible]	223.8	249.4	227.9	308.3
1- [illegible]	190.1	210.2	189.4	259.1
2- [illegible]	29.5	35.2	34.5	42.7
3- [illegible]	4.2	4.0	4.0	6.5
[illegible]	65.6	109.3	90.7	134.8
مجموع النفقات	1333.7	1481.0	1437.1	1674.0
[illegible]	11.0	6.1	55.2	
المجموع	1344.7	1487.1	1492.3	1674.0

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
1- الإيرادات المحلية	1165.3	1275.7	1270.0	1400.0
1- [illegible]	118.8	133.0	137.0	150.0
2- [illegible]	412.0	440.0	452.7	500.0
3- [illegible]	93.8	98.0	95.5	107.3
4- [illegible]	18.8	19.0	21.0	23.0
5- [illegible]	62.0	68.7	65.0	70.2
6- [illegible]	113.3	119.8	123.8	140.2
7- [illegible]	135.9	153.0	161.1	188.4
8- [illegible]	43.4	30.0	32.0	43.0
9- [illegible]	21.1	21.0	21.0	20.0
10- [illegible]	146.7	173.2	160.9	157.9
2- [illegible]	127.2	150.0	162.6	158.4
أ- [illegible]	21.4	20.0	19.7	25.0
ب- [illegible]	15.8	26.0	38.9	19.3
ج- [illegible]	90.0	104.0	104.0	114.1
مجموع الإيرادات العامة	1293.0	1425.7	1432.6	1558.4
[illegible]	308.4	364.8	373.8	393.1
أ- [illegible]	248.7	303.4	314.1	327.5
ب- [illegible]	51.7	61.4	59.7	65.6
[illegible]	51.5	55.0	55.0	59.8
[illegible]	8.2	6.4	4.7	6.6
[illegible]	1344.7	1487.1	1492.3	1624.0
[illegible]				50.0
المجموع	1344.7	1487.1	1492.3	1674.0

NET95

فهـــــرس

الجداول الملحقة بخطاب قانون الموازنة العامة

لعام ١٩٩٥

BUD95-3

تابع جدول (أ)

(بالألف دينار)

	[illegible]	فعلي 1993	مقدر 1994	إعادة التقدير 1994	مقدر 1995	مقدر 1995	إعادة التقدير 1994	مقدر 1994	فعلي 1993		[illegible]
					موازنة التمويل						
	مصادر التمويل										الإستخدامات
أ	وفر الموازنة العامة	10962	6100	55095	000	50000	000	000	000	-	تمويل عجز الموازنة
ب	القروض الداخلية	000	23900	000	000	244011	231905	300144	311164	أ	تسديد أقساط القروض
						225671	216432	264670	263495	1	تسديد أقساط القروض الخارجية
ج	القروض الخارجية	130675	194935	222302	229000	18340	15473	35474	47669	2	تسديد أقساط القروض الداخلية
1	قروض لتمويل مشاريع إنمائية	65475	102883	86002	128156						
2	قروض مؤسسات دولية	50200	92052	126300	83844						
3	قروض مشتريات حبوب	15000	000	10000	17000	32989	131492	000	000	ب	تخفيض جزء من العجز المتراكم عن سنوات سابقة
د	أقساط القروض المعاد جدولتها	000	75209	86000	98000						
	[illegible]	141637	300144	363397	327000	327000	363397	300144	311164		[illegible]
	[illegible]	169527-	000	000	000	000	000	000	000		[illegible]
					الموازنة الرأسمالية						
					الباب الثاني						
	التمويل										النفقات
	- منح ومساعدات	000	66000	000	390000	390000	000	66000	000		- المشاريع والنفقات الرأسمالية

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

1994-1988

مليون دينار

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الزراعة و القنص و الغابات و صيد الاسماك	134.50	139.80	187.80	213.50	246.90	274.30	288.10
المناجم و المحاجر	82.40	154.50	148.80	124.90	130.50	110.20	112.40
الصناعات التحويلية	197.00	254.70	345.30	343.70	406.30	451.00	520.00
الكهرباء و المياة	50.60	52.70	53.90	62.00	66.60	70.70	77.50
التشيد	112.90	101.50	105.60	125.70	215.30	251.90	269.60
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	254.90	180.70	216.80	254.70	278.70	312.10	352.70
النقل و التخزين و الاتصالات	294.50	359.10	362.00	382.70	450.00	495.00	569.30
منتجو الخدمات الحكومية	418.90	431.30	449.10	474.40	554.70	643.50	694.90
خدمات المال و التأمين و العقارات و الاعمال	377.20	413.80	407.00	472.20	520.40	593.30	631.80
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	1946.60	2109.60	2324.50	2505.60	2960.90	3301.20	3622.10
الضرائب غير المباشرة ناقص الإعانات	317.80	262.50	343.80	349.50	532.10	581.30	644.10
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتجين	2264.40	2372.10	2668.30	2855.10	3493.00	3882.50	4266.20

نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

1994-1989

	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الزراعة و القنص و الغابات و صيد الاسماك	3.94	34.33	13.68	15.64	11.10	5.03
المناجم و المحاجر	87.50	-3.69	-16.06	4.48	-15.56	2.00
الصناعات التحويلية	29.29	35.57	-0.46	18.21	11.00	15.30
الكهرباء و المياة	4.15	2.28	15.03	7.42	6.16	9.62
التشيد	-10.10	4.04	19.03	71.28	17.00	7.03
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	-29.11	19.98	17.48	9.42	11.98	13.01
النقل و التخزين و الاتصالات	21.94	0.81	5.72	17.59	10.00	15.01
منتجو الخدمات الحكومية	2.96	4.13	5.63	16.93	16.01	7.99
خدمات المال و التأمين و العقارات و الاعمال	9.70	-1.64	16.02	10.21	14.01	6.49
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	8.37	10.19	7.79	18.17	11.49	9.72
الضرائب غير المباشرة ناقص الإعانات	-17.40	30.97	1.66	52.25	9.25	10.80
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتجين	4.76	12.49	7.00	22.34	11.15	9.88

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (100=1985)

1994-1988

مليون دينار

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الزراعة و القنص و الغابات و صيد الاسماك	164.70	124.40	163.10	178.70	209.60	230.60	232.90
المناجم و المحاجر	70.00	77.40	63.60	54.10	53.50	52.10	52.60
الصناعات التحويلية	164.80	204.40	224.00	220.70	253.70	269.00	294.00
الكهرباء و المياة	63.10	69.40	53.30	56.20	58.70	61.10	65.00
التشيد	108.30	86.10	80.70	89.20	138.60	155.20	161.50
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	226.20	77.10	57.70	59.00	65.40	70.00	75.60
النقل و التخزين و الاتصالات	288.80	279.90	270.20	255.10	278.50	292.50	324.60
منتجو الخدمات الحكومية	405.00	388.20	386.10	392.60	415.30	440.20	457.90
خدمات المال و التأمين و العقارات و الاعمال	367.50	363.80	335.50	369.60	386.20	405.50	421.70
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	1876.80	1680.50	1662.20	1705.00	1911.60	2030.40	2142.20
الضرائب غير المباشرة ناقص الإعانات	306.40	209.10	245.80	237.80	343.50	354.50	378.60
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتجين	2183.30	1889.60	1908.00	1942.80	2255.10	2384.90	2520.80

نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

1994-1989

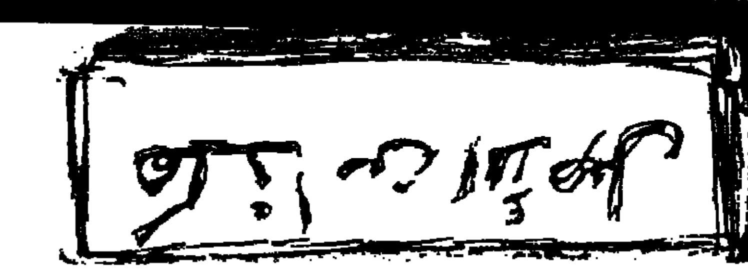
	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الزراعة و القنص و الغابات و صيد الاسماك	-24.47	31.11	9.56	17.29	10.02	1.00
المناجم و المحاجر	10.57	-17.83	-14.94	-1.11	-2.62	0.96
الصناعات التحويلية	24.03	9.59	-1.47	14.95	6.03	9.29
الكهرباء و المياة	9.98	-23.20	5.44	4.45	4.09	6.38
التشيد	-20.50	-6.27	10.53	55.38	11.98	4.06
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	-65.92	-25.16	2.25	10.85	7.03	8.00
النقل و التخزين و الاتصالات	-3.08	-3.47	-5.59	9.17	5.03	10.97
منتجو الخدمات الحكومية	-4.15	-0.54	1.68	5.78	6.00	4.02
خدمات المال و التأمين و العقارات و الاعمال	-1.01	-7.78	10.16	4.49	5.00	4.00
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	-10.46	-1.09	2.57	12.12	6.21	5.51
الضرائب غير المباشرة ناقص الإعانات	-31.76	17.55	-3.25	44.45	3.20	6.80
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتجين	-13.45	0.97	1.82	16.07	5.76	5.70

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لاشهر عام ١٩٩٤

100=1992

	الرقم القياسي العام	المواد الغذائية	ملابس وأحذية	المسكن والنفقات المنزلية	السلع والخدمات الاخرى
كانون ثاني	104.1	101.1	109.1	108.5	102.7
شباط	105.2	103.5	109.3	108.5	102.8
آذار	106.7	107.4	109.6	108.5	102.8
نيسان	107.5	109.2	109.7	108.6	102.7
أيار	107.0	108.0	109.7	108.6	102.6
حزيران	105.6	104.6	109.9	108.5	102.6
تموز	105.4	104.3	109.9	108.5	102.6
آب	106.0	105.4	110.0	108.5	103.0
أيلول	107.1	107.8	110.0	108.5	103.4
تشرين أول	108.8	112.1	110.3	108.5	103.3

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي والإحصاءات العامة



الأيرادات والنفقات العامة ومصادر التمويل

1995-1988

(بآلاف الدنانير)

	1988	1989	1990	1991*	1992	1993	1994(إعادة تقدير)	1995(مقدر)
الايرادات العامة	721294	855478	938209	1117049	1358728	1344695	1492296	1624000
الايرادات المحلية	544348	565402	744068	828781	1168924	1165784	1270000	1400000
المساعدات المالية	155428	261724	164282	230248	137417	127364	167296	165000
أقساط القروض المستردة	21518	28352	29859	58020	52387	51547	55000	59000
النفقات العامة	925856	992578	1032638	1099595	1177783	1333733	1437201	1674000
النفقات الجارية	669554	749673	841375	903972	929546	1044287	1118565	1230900
الجهاز المدني ونفقات أخرى	412228	498153	586698	634285	656766	744737	770365	844100
الجهاز العسكري	257326	251520	254677	269687	272780	299550	348200	386800
النفقات الرأسمالية	256302	242905	191263	195623	248237	289446	318636	443100
وفر الالتزامات المدورة	0	5011	0	0	0	0	0	0
الوفر او العجز قبل التمويل	-204562	-132089	-94429	17454	180945	10962	55095	-50000
موازنة التمويل								
المصادر	232546	228066	231588	338986	328421	130675	308302	327000
الاستخدامات	332707	241829	181856	134652	171000	311164	363397	327000
العجز قبل التمويل	204562	132089	94429	0	0	0	0	50000
تسديد اقساط(داخلية وخارجية)	128145	109740	87427	134652	171000	311164	231905	244011
تسديد العجز المتراكم	0	0	0	0	0	0	131492	32989
الوفر او العجز بعد التمويل	-100161	-13763	49732	221788	338366	-169527	0	0

*تضمن قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ موازنة طارئة قدرت مصادر تمويلها بمبلغ ١٨٦,٥ مليون دينار استخدم منها ٩٥ مليون دينار في عام ١٩٩١ وأعيد رصد مبلغ (٢٧,٤) مليون دينار لعام ١٩٩٢

مقارنة الإيرادات للسنوات

1995-1988

(بآلاف الدنانير)

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994(إعادة تقدير)	1995(مقدر)
الضرائب على الدخل و الارباح	43338	51382	114013	92786	109505	118817	137000	150000
الضرائب الجمركية	178556	181384	207141	232210	424772	411968	452700	500000
الضريبة الاضافية	15876	14962	32938	42502	61683	93806	95500	107300
الضرائب الأخرى	16838	26192	29849	33992	43332	18777	21000	23000
رخص	36078	32276	36329	45616	70500	62027	65050	70200
رسوم	50682	62350	71867	83428	104873	113272	123800	140200
برق وبريد وهاتف	50695	62652	74967	86831	120277	135902	161100	188350
العوائد والأرباح	12291	29240	66489	49483	49379	43425	32000	43000
الفوائد المستردة	15315	15414	19960	19508	17785	21067	21000	20000
الإيرادات المختلفة	124679	89548	90515	142425	166818	146723	160850	157950
مجموع الإيرادات المحلية	544348	565400	744068	828781	1168924	1165784	1270000	1400000
المنح المالية	155428	261724	164282	225167	131838	127204	162600	158400
أقساط القروض المستردة	21518	28352	29859	58019	52387	51547	55000	59000
منح فنية لتمويل مشاريع إنمائية	0	0	0	0	5579	160	4696	6600
إجمالي الإيرادات	721294	855476	938209	1111967	1358728	1344695	1492296	1624000

الدين العام الخارجي

1994-1989

مليون دولار امريكي

1994 المجموع	1994 غير المسحوب	1994 المسحوب	1993 المجموع	1993 غير المسحوب	1993 المسحوب	1992 المجموع	1992 غير المسحوب	1992 المسحوب	1991 المجموع	1991 غير المسحوب	1991 المسحوب	1990 المجموع	1990 غير المسحوب	1990 المسحوب	1989 المجموع	1989 غير المسحوب	1989 المسحوب	
512.37	146.50	365.87	545.10	146.00	399.10	547.90	145.30	402.60	572.40	150.90	421.50	572.80	149.80	423.00	582.20	161.40	420.80	البلدان العربية
45.00	0.00	45.00	47.40	0.00	47.40	47.50	0.00	47.50	45.00	0.00	45.00	45.00	0.00	45.00	45.00	0.00	45.00	القروض الثنائية
467.37	146.50	320.87	497.80	146.00	351.80	500.40	145.30	355.10	527.40	150.90	376.50	527.80	149.80	378.00	537.20	161.40	375.80	الصناديق
4017.03	403.29	3613.74	4017.30	266.70	3750.60	3861.90	314.60	3547.30	3850.50	475.80	3374.70	4272.60	899.10	3373.50	3330.80	775.50	2555.30	البلدان الصناعية
2262.97	335.55	1927.42	2201.80	183.89	2028.80	2201.60	206.50	1995.10	2177.20	359.00	1818.20	1652.00	333.10	1318.90	1169.00	77.90	1091.10	القروض الثنائية
1754.06	67.74	1686.32	1804.70	82.90	1721.80	1660.30	108.10	1552.20	1673.30	116.80	1556.50	2620.60	566.00	2054.60	2161.80	697.60	1464.20	القروض التصديرية
20.14	5.43	14.71	54.60	10.00	44.60	102.20	0.00	102.20	616.70	1.20	615.50	630.90	28.30	602.60	639.60	26.80	612.80	البلدان الاخرى
189.00	0.00	189.00	220.00	0.00	220.00	1115.20	0.00	1115.20	1325.00	0.00	1325.00	1440.10	0.00	1440.10	1400.70	59.30	1341.40	المصارف الاجنبية
39.58	0.00	39.58	40.50	0.00	40.50	43.30	0.00	43.30	51.10	0.00	51.10	58.40	0.00	58.40	58.50	0.00	58.50	الشركات الاجنبية
1449.67	473.00	976.67	1322.40	446.70	875.70	1281.10	445.20	835.90	1369.90	491.00	878.90	1375.00	500.50	874.50	1112.40	352.50	759.90	مصادر اخرى
811.12	127.81	683.30	825.20	191.60	633.60	835.50	228.00	607.50	870.10	279.50	590.60	856.60	272.90	583.70	704.30	232.80	471.50	مؤسسات بريتن ودز
638.55	345.19	293.36	497.10	255.10	242.00	445.60	217.20	228.40	499.80	211.50	288.30	518.40	227.60	290.80	408.10	119.70	288.40	مؤسسات اقليمية اخرى
6227.78	1028.22	5199.57	6196.90	866.40	5330.60	6951.60	906.10	6045.50	7785.60	1118.90	6666.70	8349.80	1577.70	6772.10	7124.20	1375.50	5748.70	المجموع الأول
60.49	0.00	60.49	247.99	0.00	247.99	220.90	0.00	220.90	242.30	0.00	242.30	255.50	0.00	255.50	257.50	0.00	257.50	السندات
292.81	0.00	292.81	429.40	0.00	429.40	357.20	0.00	357.20	420.70	0.00	420.70	588.70	40.80	547.90	519.20	73.50	445.70	عقود التأجير
6581.09	1028.22	5552.87	6877.29	866.40	6007.99	7529.70	906.10	6623.60	8448.60	1118.90	7329.70	9194.00	1618.50	7575.50	7900.90	1449.00	6451.90	المجموع الثاني
0	0	0	0	0	0	0	0	0	16.3	0	16.3	40	0	40	159.1	0	159.1	قروض قصيرة الأجل
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	المجموع الكلي

ميزان المدفوعات

1994-1990

(مليون دينار اردني)

1994	1993 (1)	1992	1991	1990	
-374.50	-435.30	-568.70	-288.10	-272.80	الحساب الجاري
-610.90	-706.50	-847.70	-625.20	-682.20	البضائع و الخدمات
-1474.20	-1586.20	-1461.70	-994.10	-1008.60	ميزان البضائع
1005.60	864.70	829.30	770.70	706.10	الصادرات
2479.80	(3) 2449.90	2291.00	(3) 1764.80	1714.70	المستوردات
863.30	878.70	614.00	368.90	326.40	ميزان الخدمات
657.60	666.60	514.60	264.70	285.00	صافي حوالات العاملين
145.70	151.10	76.20	24.10	116.70	السفر - صافي
-215.50	-214.80	-236.60	-246.80	-267.20	صافي دخل الاستثمار
275.50	275.80	259.80	326.90	191.90	اخرى - صافي
236.40	271.20	279.00	337.10	409.40	حوالات بدون مقابل
3.50	24.30	16.10	14.60	18.90	خاص
232.90	246.90	262.90	322.50	390.50	عام
25.10	-122.00	158.80	396.00	-45.00	حساب راس المال
-110.80	-468.50	-362.90	-135.40	-165.20	القطاع العام
299.50	120.60	305.70	413.20	412.80	مقبوضات
410.30	589.10	668.60	548.60	578.00	مدفوعات
17.40	13.90	30.40	-17.40	45.70	صافي القطاع الخاص
118.50	332.60	(3) 491.30	(3) 549.00	74.50	التحويلات الإدخارية
-349.40	-557.30	-409.90	108.10	-317.80	الميزان الاجمالي (قبل التمويل)
282.40	338.90	373.00	356.10	523.50	التمويل
-67.00	-218.40	-36.90	464.20	205.70	الميزان الاجمالي (بعد التمويل)
20.00	34.10	-33.20	-734.10	-268.20	صافي القطاع النقدي
47.00	184.30	70.10	269.90	63.00	السهو و الخطأ

(1) أولية

(3) تشمل ارقام المستوردات والتحويلات الإدخارية لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ على قيمة سيارات وأثاث العائدين من الكويت ودول الخليج الأخرى والبالغة ٥٩,٥ و ٨٣,٠ مليون دينار على الترتيب

نشاط البناء للسكن ولاغراض أخرى
1994 - 1988

المساحة بالاف متر مربع

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	*1994
بناء لاغراض السكن							
عدد الرخص	9,989.0	9,427.0	11,691.0	17,160.0	21,180.0	11,298.0	11,813.0
المساحة	1,858.7	2,130.4	2,477.5	4,261.7	6,459.0	2,343.4	2,595.4
بناء للسكن واغراض أخرى							
عدد الرخص	180.0	154.0	130.0	89.0	11.0	1,595.0	1,692.0
المساحة	195.5	293.9	181.0	110.2	37.5	757.9	838.1
المجموع							
عدد الرخص	10,169.0	9,581.0	11,821.0	17,249.0	21,191.0	12,893.0	13,505.0
المساحة	2,054.2	2,424.3	2,658.5	4,371.9	6,496.5	3,101.3	3,433.5

* حتى ١٩٩٤/٩/٣٠

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الاردني

حجم اصدارات ألاسهم ألاولية في سوق عمان المالي
للفترة ١٩٨٨-١٩٩٤

مليون دينار

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	*1994
الشركات حديثة التأسيس	6.0	19.0	8.1	0.0	43.5	91.7	285.4
الشركات القائمة	7.0	21.8	10.5	20.7	53.6	231.1	142.7
المجموع	13.0	40.8	18.6	20.7	97.1	322.7	428.1

*لغاية

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية لسوق عمان المالي

عدد الاسهم المتداولة للسوقين النظامي والموازي مصنفة قطاعيا للفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٤

مليون سهم

السنة	البنوك	التأمين	الخدمات	الصناعة	المجموع
1988	24.44	2.07	19.88	67.41	113.80
1989	29.27	3.99	32.64	129.72	195.62
1990	23.53	3.53	36.46	72.53	136.05
1991	35.91	2.57	39.00	84.30	161.78
1992	80.67	9.36	91.24	169.23	350.50
1993	69.89	8.89	68.65	123.00	270.43
1994*	44.64	2.26	78.46	63.91	189.27

*حتى ١٩٩٤/١٢/٤

المصدر: النشرة الشهرية لسوق عمان المالي

أحجام التداول للسوقين النظامي والموازي مصنفة قطاعيا للفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٤

مليون دينار

السنة	البنوك	التأمين	الخدمات	الصناعة	المجموع
1988	42.27	3.1	9.46	77.79	132.62
1989	86.7	7.84	32.71	240.34	367.59
1990	71.18	6.42	30.84	160.45	268.89
1991	75.52	4.79	34.34	187.08	301.73
1992	202.86	25.31	126.82	513.96	868.95
1993	282.55	32.95	127.94	525.18	968.61
1994*	174.08	7.71	82.10	194.55	458.44

*حتى ١٩٩٤/١٢/٤

المصدر: النشرة الشهرية لسوق عمان المالي

هكذا من الأصل

أربحية الشركات المتداولة في سوق عمان المالي

(صافي الربح بعد الضرائب)

1988 - 1993

مليون دينار

	1988	1989	1990	1991	1992	1993
جميع القطاعات	86.40	173.74	170.20	155.50	154.79	139.41
قطاع البنوك و المؤسسات المالية	50.50	56.92	72.00	68.80	79.76	92.51
قطاع التأمين	2.56	3.42	3.60	3.80	5.51	5.23
قطاع الخدمات	-1.50	1.00	3.50	3.90	7.39	9.69
قطاع الصناعة	34.80	112.40	91.10	79.00	62.13	31.97

المصدر : النشرية الاحصائية الشهرية سوق عمان المالي

راسمال الشركات المسجلة في وزارة الصناعة و التجارة

للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٤

مليون دينار

السنة	صناعة	تجارة	زراعة	مقاولات	خدمات	مجموع رأس المال
1988	14.31	15.97	1.07	5.01	4.54	40.90
1989	19.03	8.16	0.30	3.13	41.69	72.32
1990	16.75	10.03	0.21	1.48	17.79	46.24
1991	46.53	26.02	0.39	4.81	16.30	94.04
1992	100.95	27.05	1.58	8.24	24.81	162.62
1993	146.80	33.11	2.53	8.06	51.99	242.50
1994*	174.90	69.00	1.20	10.90	132.70	388.70

*حتى نهاية شهر تشرين الثاني١٩٩٤

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة

الارقام القياسية لأسعار الاسهم المرجحة بالقيمة السوقية
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٤
(اغلاق كانون اول ١٩٩١ = ١٠٠)

السنة	البنوك	التأمين	الخدمات	الصناعة	الرقم القياسي العام
1988	98.3	118.7	74.6	58.6	84.5
1989	106.9	91.3	93.5	83.1	93.3
1990	92.8	77.1	80.1	73.1	80.4
1991	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
1992	115.6	144.0	161.3	145.2	129.9
1993	164.2	159.8	143.7	154.2	158.5
*1994	160.6	136.4	134.9	128.9	145.6

*حتى نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٩٤
المصدر: النشرة الشهرية لسوق عمان المالي

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،شكراً معالي وزير المالية . السيد الامين العام البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٧ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٢٢٥ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ والمتضمن احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ على المجلس .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئــاسة الوزراء

الرقم : ١٣م/١٢٢٢٥/٩٥

التاريخ : ١٤١٥/٦/٢٤هـ

الموافق : ١٩٩٤/١١/٢٨م

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم بـ (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ مع الجداول الملحقة به بشكله الذي اقره مجلس الـوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٦ ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الـــوزراء

معالي رئيس المجلس : يحال على اللجنة المالية .

- وهذا هو نص مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ كما احاله المجلس للجنة المالية .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥

المـادة١ : يسمى هذا القـانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) ويعمل به اعتبـارا من ١٩٩٥/١/١ .

المـادة٢ : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثنى عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ بما يلي :

أ - الايرادات (١٫٦٢٤٫٠٠٠٫٠٠٠) دينار

ب- النفقـات (١٫٦٧٤٫٠٠٠٫٠٠٠) دينار

ج - العجـز (٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠) دينار

المـادة٣ : تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣٢٧٫٠٠٠٫٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء" من العجز المتراكم في السنوات السابقة .

المــادة٤ :أ -تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب -تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (٣٩٠،٠٠٠،٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه اليرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج -يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

د -اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها .

المــادة٥ :أ -يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناءاً على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب -يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج -اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د -لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ -لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و -يجوز لرئيس الوزراء بناءاً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات

الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

ز -تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المــادة٦ :أ -يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءاً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرةالشؤون الفلسطينية .

ب -يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءاً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المــادة٧ :لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المــادة٨ :أ -يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءاً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب -لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

ج -لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها .

د -مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة ووزارة الدفاع .

المــادة٩ : بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع اخر تكون صلاحية الانفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الامة وفقا لما يلي :

هكذا من الأصل

أ -لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الاعيان .

ب -لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الانفاق بمجلس النواب .

المـادة١٠ : أ -لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

ب -لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج -تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المـادة١١ : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المـادة١٢ : تعتبر موازنات المحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المـادة١٣ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

هكذا من الأصل

جدول رقم (١)

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥

(بآلاف الدنانير)

الموازنة الجارية

الإيرادات				النفقات			
١- الإيرادات المحلية		١٤٠٠٠٠٠		١- النفقات الجارية			
٢- المنح		١٥٨٤٠٠		أ- الوزارات والدوائر الحكومية		٤٩٠٩٩٠	
أ- منحة مجموعة السوق الأوروبية المشتركة المدورة	٢٥٠٠٠			- الوزارات والدوائر الحكومية المدنية	٤٠٠١٩٠		
ب- منح ملتزم بها	١٩٣٠٠			- الأمن العام	٨٣٠٠٠		
ج- منح منتظرة	١١٤١٠٠			- الدفاع المدني	٧٨٠٠		
				ب- وزارة الدفاع		٢٩٦٠٠٠	
				- القوات المسلحة	٢٦٨٠٠٠		
				- الخدمات الطبية	٢٨٠٠٠		
				ج- النفقات الأخرى		٤٤٣٩١٠	
				١- دعم المواد التموينية	٣٠٠٠٠		
				٢- [illegible]	٢٠٠٠		
				٣- النفقات الطارئة والأخرى	٩٠٠٠		
				٤- فوائد القروض الداخلية	٣٥٠٠٠		
				٥- فوائد القروض الخارجية	١٢٥٠٠٠		
				٦- التقاعد والتعويضات	١١٠٠٠٠		
				٧- الضمان الاجتماعي	٥٧٩٥		
				٨- النفقات العامة	١٩٥٣٥		
				٩- دعم المؤسسات	٤٨٢٧٠		
				١٠- البعثات العلمية	١٢٨١٠		
				١١- المساهمات	٢٥٠٠		
مجموع الإيرادات الجارية			١٥٥٨٤٠٠	مجموع النفقات الجارية			١٢٣٠٩٠٠
				وفر الموازنة الجارية			٣٢٧٥٠٠
المجموع			١٥٥٨٤٠٠	المجموع			١٥٥٨٤٠٠

الموازنة الرأسمالية

الإيرادات				النفقات			
وفر الموازنة الجارية		٣٢٧٥٠٠		٢- النفقات الرأسمالية			
٢- الإيرادات الرأسمالية		٦٥٦٠٠		أ- المشاريع الأصلية الممولة من الإيرادات		٣٠٨٦٤٤	
أ- أقساط القروض المستردة	٥٩٠٠٠			١- مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية	٢٥٩١٦٥		
ب- منح آلية لتمويل مشاريع إنمائية	٦٦٠٠			٢- المساهمة في مشاريع المؤسسات	٤٢٩٧٩		
				٣- الاستملاكات	٦٥٠٠		
				ب- المشاريع الإضافية الممولة من القروض والمنح الخارجية		١٣٤٤٥٦	
المجموع			٣٩٣١٠٠	مجموع النفقات الرأسمالية			٤٤٣١٠٠
مجموع الإيرادات			١٦٢٤٠٠٠	مجموع النفقات			١٦٧٤٠٠٠
عجز الموازنة العامة			٥٠٠٠٠				
اجمالي الموازنة العامة			١٦٧٤٠٠٠	اجمالي الموازنة العامة			١٦٧٤٠٠٠

موازنة التمويل

المصادر				الاستخدامات			
١- القروض الخارجية		٢٢٩٠٠٠		- تسديد عجز الموازنة		٥٠٠٠٠	
أ- قروض لتمويل مشاريع تنموية	١٢٨١٥٦			أ- تسديد أقساط القروض		٢٤٤٠١١	
ب- قروض مؤسسات دولية	٨٣٨٤٤			١- تسديد أقساط القروض الخارجية	٢٢٥٦٧١		
ج- قروض مشتريات الحبوب	١٧٠٠٠			٢- تسديد أقساط القروض الداخلية	١٨٣٤٠		
٢- أقساط القروض المعاد جدولتها		٩٨٠٠٠		ب- تخفيض جزء من العجز المتراكم من سنوات سابقة		٣٢٩٨٩	
المجموع			٣٢٧٠٠٠	المجموع			٣٢٧٠٠٠

الموازنة الرأسمالية

الباب الثاني

التمويل			النفقات		
منح ومساعدات	٣٩٠٠٠٠		- المشاريع والنفقات الرأسمالية	٣٩٠٠٠٠	
المجموع		٣٩٠٠٠٠	المجموع		٣٩٠٠٠٠

جدول رقم (٢)

أجمالي الايرادات المقدرة للسنه الماليه ١٩٩٥

(بالألف دينار)

رقمه	عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٩٥	ايضاحات
	الايـــرادات المحليـــة		
١	الضرائب على الدخل والارباح	١٥٠٠٠٠	
٢	الضرائب الجمركيه	٥٠٠٠٠٠	
٣	الضرائب الاضافية	١٠٧٣٠٠	
٤	الضرائب الاخرى	٢٣٠٠٠	
٥	الرخص	٧٠٢٠٠	
٦	الرسوم	١٤٠٢٠٠	
٧	البرق والبريد والهاتف	١٨٨٣٥٠	
٨	العوائد والارباح	٤٣٠٠٠	
٩	الفوائد المستردة	٢٠٠٠٠	
١٠	الايرادات المختلفه	١٥٧٩٥٠	
	مجموع الايرادات المحلية	١٤٠٠٠٠٠	
١١	المنح الماليـــة	١٥٨٤٠٠	
١٢	أقساط القروض المسترده	٥٩٠٠٠	
١٣	منح فنيـة لتمويل مشاريع إنمائية	٦٦٠٠	
	مجمـــوع الايـــرادات	١٦٢٤٠٠٠	

اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٥

(بالألف دينار)

القطاعــات	الفصل: رقمه	الفصل: عنوانه	النفقات: الجاريـة	النفقات: الرأسمالية: خزينة	النفقات: الرأسمالية: قروض	مجموع الفصل	مجموع القطاعات
الادارة العامه	١	الديوان الملكي الهاشمي	١٢٠٠٠			١٢٠٠٠	
	٢	مجلس الأمـة	٢٩٩٥			٢٩٩٥	
	٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسه	١٢٠٠			١٢٠٠	
	٤	ديوان المحاسبه	١٨٨٨	٥٠		١٩٣٨	
	٥	وزارة التنمية الادارية	٧٩			٧٩	
	٦	ديوان الخدمه المدنيه	٤٨٩	٢٠		٥٠٩	
	٧	ديوان الرقابه والتفتيش الاداري	٤٠٢	٢٩		٤٣١	١٩١٥٥
الدفاع الامن والنظام الداخلي	١١	وزارة الدفاع	٢٩٩٠٠٠			٢٩٩٠٠٠	
	١٢	المركز الجغرافي الملكي الأردني	٨٩٠	١١٠		١٠٠٠	
	٢١	وزارة الداخليه	٢٠٣٠	١٩٠٠		٣٩٣٠	
	٢٢	وزارة الداخليه /دائرة الاحوال المدنيه والجوازات	٣١٢٠	٢٣٢		٣٣٥٢	
	٢٣	وزارة الداخليه /الامن العام	٨٣٠٠٠	١٢٠٠٠		٩٥٠٠٠	
	٢٤	وزارة الداخليه /الدفاع المدني	٧٨٠٠	٢٣٠٠		١٠١٠٠	
	٢٥	وزارة العدل	٦٦١٩	٤٣٠٥		١٠٩٢٤	
	٢٦	دائرة قاضي القضاة	١٩٣٥	٣٠		١٩٦٥	
	٢٧	المعهد القضائي	٢٠٢	٢٣		٢٢٥	٤١٢٤٩٦
الشؤون الدولية	٣١	وزارة الخارجيـه	١١٧٧٠	٢٢٦١		١٤٠٣١	
	٣٢	دائرة الشؤون الفلسطينيه	١٥٤			١٥٤	١٤١٨٥
الادارة المالية	٤١	وزارة الماليـه	٤٤١١٣٥	٧٨٢١٥		٥١٩٣٥٠	
	٤٢	وزارة الماليه / دائرة الموازنه العامه	٣٢٧			٣٢٧	
	٤٣	وزارة الماليه / دائرة الجمارك	٥٠٩٠			٥٠٩٠	
	٤٤	وزارة الماليه / دائرة ضريبة الدخل	٣٧٥٠	٥٠		٣٨٠٠	
	٤٥	وزارة الماليه / دائرة الاراضي والمساحه	٢٨٥٥	١٥٠		٣٠٠٥	
	٤٦	وزارة الماليه / دائرة اللوازم العامه	٩٢٠	١٨		٩٣٨	٥٣٢٤١٠
خدمات التنمية الاقتصادية	٥٠	وزارة الصناعه والتجاره	١٥٤١	١٣٥		١٦٧٦	
	٥١	وزارة الصناعه والتجاره/ دائرة تشجيع الاستثمار	٢٠٨	١٧٥		٣٨٣	
	٥٢	وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	٩٠٠	١٥٥٠٠	١١٥٠٠٠	١٣١٤٠٠	
	٥٣	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامه	٩٢٣	٧٨٥		١٧٠٨	
	٥٤	وزارة السياحه والآثار / السياحه	٩٥٧	٣٢١٧		٤١٧٤	
	٥٥	وزارة الشؤون البلديه والقرويه والبيئه	٢٢٢٤	٥٨٥		٢٨٠٩	
	٥٦	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه	٥٥٠	٥٨٠		١١٣٠	
	٥٧	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه / سلطة المصادر الطبيعيه	١٩٥٥	٨١١٥		١٠٠٧٠	
	٥٨	وزارة الاشغال العامــه والاسكان	٤٧١٠	١٢٠٠٠		١٦٧١٠	
	٥٩	وزارة الاشغال العامه والاسكان / دائرة العطاءات المركزيه	١٤٨	٤٧		١٩٥	
	٦١	وزارة الزراعـه	٨١٧٥	٦٦٢٠		١٤٧٩٥	
	٦٢	وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي	٣٩١			٣٩١	
	٦٣	وزارة المياه والري	١٤٩			١٤٩	
	٦٤	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	٥٠٩٢	١٧٧٤	١١٧٥٦	١٨٦٢٢	
	٦٥	وزارة التموين	١٥١٧	٥٠٠٠		٦٥١٧	٣٠١٢٢٦
الخدمـات الاجتماعيـة	٧١	وزارة التربيه والتعليم	١٦٨٩٥٠	١١١٨٠		١٨٠١٣٠	
	٧٢	وزارة التعليم العالي	٨٠٠٠	١٣٧٠		٩٣٧٠	
	٧٣	وزارة الصحه	٧٠١٠٠	١١٠٠٠		٨١١٠٠	
	٧٤	وزارة التنميه الاجتماعيه	٣٩٧٩	٢٩٨٠		٦٩٥٩	
	٧٥	وزارة العمل	١٠٥٠			١٠٥٠	٢١٣٩٠٩
الخدمات الثقافية والاعلامية	٨١	وزارة الاعلام	٧٠٧			٧٠٧	
	٨٢	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعه والتلفزيون	١٣٧٨١	٦٩٦٩		٢٠٧٥٠	
	٨٣	وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنيه	١٣٥	٦٠		١٩٥	
	٨٤	وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر	٤٣٧	٨٠		٥١٧	
	٨٥	وزارة الشباب	٤٣٣٧	٣٠٠٠		٧٣٣٧	
	٨٦	وزارة الثقافه	١٤٠٠	٣١٦		١٧١٦	
	٨٧	وزارة الثقافه / المكتبه الوطنية	٢٣٤	١٢		٢٤٦	
	٨٨	وزارة السياحه والآثار /دائرة الآثار العامه	٨٥١	١٢٩٠		٢١٤١	٣٣١٥٤
خـدمات النقل والإتصالات	٩١	وزارة النقل	٣٧٠	٤٢٥		٧٩٥	
	٩٢	وزارة النقل/سلطة الطيران المدني	٦٧٨١	٥٠٠٠		١١٧٨١	
	٩٣	وزارة النقل/دائرة الارصاد الجويه	٩٤٥	١٩٠		١١٣٥	
	٩٥	وزارة البريد والاتصالات	٧٧٠٠	٦٨٣		٨٣٨٣	
	٩٦	وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٠٨٤١	١٨٦٠٠		٣٩٤٤١	٦١٥٢٩
		المجموع	١٢٢٠٩٠٠	٢٠٨٣٤٤	١٢٤٧٥٩	١١٧١٠٠٠	١٦٧١٠٠٠

هكذا من الأصل

جدول رقم (١)

خلاصة الموازنة العامة للسنوات ١٩٩٢ – ١٩٩٥

الإيرادات	فعلي نهائي ١٩٩٣	[illegible] ١٩٩٤	[illegible] ١٩٩٤	[illegible] ١٩٩٥
الموازنة الجارية				
– الإيرادات المحلية	١١٦٥,٨	١٢٧٥,٧	١٢٧٠,٠	١٤٠٠,٠
– الضرائب على الدخل والأرباح	١١٨,٨	١٣٣,٠	١٣٧,٠	١٥٠,٠
– الضرائب الجمركية	٤١٦,٠	٤٤٠,٠	٤٥٣,٧	٥٠٠,٠
– الضرائب الإضافية	٩٣,٨	٩٨,٠	٩٥,٥	١٠٧,٣
– الضرائب الأخرى (بيع النفط)	١٨,٨	١٩,٠	٢١,٠	٢٣,٠
– الرخص	٦٣,٠	٦٨,٧	٦٥,٠	٧٠,٣
– الرسوم	١١٣,٣	١١٩,٨	١٢٣,٨	١٤٠,٦
– البرق والبريد والهاتف	١٢٥,٩	١٥٣,٠	١٦١,١	١٨٨,٤
– الفوائد والأرباح	٤٣,٤	٥٠,٠	٣٣,٠	٤٣,٠
– فوائد القروض المستردة	٢٦,١	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٠,٠
٦– الإيرادات المختلفة	١٤٦,٧	١٩٣,٦	١٦٠,٩	١٥٧,٩
– المنــح	١٢٧,٢	١٥٠,٠	١٦٢,٩	١٥٨,٤
– منحة مجموعة السوق الأوروبية المشتركة	٢٩,٤	٢٠,٠	١٩,٧	٢٥,٠
– منح ملتزم بها	١٥,٨	٢٦,٠	٢٨,٩	١٩,٣
– منح منتظرة	٩٠,٠	١٠٤,٠	١٠٤,٠	١١٤,١
مجموع الإيرادات الجارية	١٢٩٣,٠	١٤٢٥,٧	١٤٣٢,٦	١٥٥٨,٤
الموازنة الرأسمالية				
مصادر تمويل الموازنة الرأسمالية	٣٠٠,٤	٣٦٤,٨	٣٧٣,٨	٣٩٣,١
وفر الموازنة الجارية	٢٤٨,٧	٣٠٣,٤	٣١٤,١	٣٣٢,٥
– الإيرادات الرأسمالية	٥١,٧	٦١,٤	٥٩,٧	٦٥,٦
– أقساط القروض المستردة	٥١,٥	٥٥,٠	٥٥,٠	٥٩,٠
– منح لتمويل مشاريع إنمائية	٠,٢	٦,٤	٤,٧	٦,٦
مجموع الإيرادات	١٣٤٤,٧	١٤٨٧,١	١٤٩٢,٣	١٦٢٤,٠
عجز الموازنة العامة				٥٠,٠
المجموع	١٣٤٤,٧	١٤٨٧,١	١٤٩٢,٣	١٦٧٤,٠

النفقات	فعلي نهائي ١٩٩٣	[illegible] ١٩٩٤	[illegible] ١٩٩٤	[illegible] ١٩٩٥
الموازنة الجارية				
١– النفقات الجارية	١٠٤٤,٣	١١٢٢,٣	١١١٨,٥	١٢٣٠,٩
أ– الوزارات والدوائر الحكومية	٣٦٩,٧	٤٣٠,٨	٤٢٧,٤	٤٩١,٠
– الوزارات والدوائر المدنية	٢٩٨,١	٣٥٤,٦	٣٥١,٢	٤٠٠,٢
– الأمن العام	٥٨,١	٦٩,٥	٦٩,٥	٨٣,٠
– الدفاع المدني	٥,٥	٦,٧	٦,٧	٧,٨
ب– وزارة الدفاع	٢٣٦,٠	٢٧٢,٠	٢٧٢,٠	٢٩٦,٠
– القوات المسلحة	٢٣٦,٠	٢٤٧,٠	٢٤٧,٠	٢٦٨,٠
– الخدمات الطبية		٢٥,٠	٢٥,٠	٢٨,٠
ج– النفقات الأخرى	٤٤٦,٦	٤١٩,٥	٤١٩,١	٤٤٣,٩
١– دعم المواد التموينية	٤٤,٦	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠
٢– إغاثة النازحين	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٣– النفقات الطارئة والأخرى	٧,٧	٤٠,٨	٤٠,٨	٦,٠
٤– فوائد القروض الداخلية	٣٠,١	٣٦,٥	٣٦,٥	٣٥,٠
٥– فوائد قروض إسكان أبو نصير	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٠
٦ – فوائد القروض الخارجية	٩١,٦	٨٢,٢	٨٢,٢	١٢٥,٠
٧– التقاعد والتعويضات	١٣٥,٨	١٤٦,٧	١٤٦,٧	١٦٠,٠
٨– الضمان الاجتماعي	٤,٣	٥,٣	٥,٢	٥,٨
٩– النفقات العامة	٨٤,٦	٢١,٠	٢١,٠	١٦,٥
١٠– دعم المؤسسات	٣٦,٢	٣٧,٦	٣٧,٦	٤٨,٣
١١– دعم [illegible]	٠,٠	٦,١	٦,١	٠,٠
١٢– البعثات العلمية	٧,٤	٨,٨	٨,٧	١٢,٨
١٣– المساهمات	٢,٠	٢,٢	٦,٠	٢,٥
– وفر الموازنة الجارية	٢٤٨,٧	٣٠٣,٤	٣١٤,١	٣٣٢,٥
الموازنة الرأسمالية				
٢– النفقات الرأسمالية	٢٨٩,٤	٣٥٨,٧	٣١٨,٦	٤٤٣,١
أ– المشاريع الإنمائية الممولة من الإيرادات	٢٢٣,٨	٢٤٩,١	٢٢٧,٩	٣٠٨,٣
١– مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية	١٩٠,١	٢١٠,٢	١٨٩,٤	٢٥٩,١
٢– المساهمة في مشاريع المؤسسات	٢٩,٥	٣٥,٢	٣٤,٥	٤٢,٧
٣– الإستملاكات	٤,٢	٤,٠	٤,٠	٦,٥
ب– المشاريع الإنمائية الممولة من القروض والمنح	٦٥,٦	١٠٩,٣	٩٠,٧	١٣٤,٨
مجموع النفقات	١٣٣٣,٧	١٤٨١,٠	١٤٣٧,١	١٦٧٤,٠
وفر الموازنة العامة	١١,٠	٦,١	٥٥,٢	
المجموع	١٣٤٤,٧	١٤٨٧,١	١٤٩٢,٣	١٦٧٤,٠

تابع جـدول رقـم (٤)

(بالألف دينار)

موازنة التمويل – المصادر	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مصادر التمويل				
أ وفر الموازنة العامة	١٠٩٦٢	٦١٠٠	٥٥٠٩٥	٠٠٠
ب القروض الداخلية	٠٠٠	٢٣٩٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ج القروض الخارجية	١٣٠٦٧٥	١٩٤٩٣٥	٢٢٢٣٠٢	٢٢٩٠٠٠
١ قروض لتمويل مشاريع إنمائية	٦٥٤٧٥	١٠٢٨٨٣	٨٦٠٠٢	١٢٨١٥٦
٢ قروض مؤسسات دولية	٥٠٢٠٠	٩٢٠٥٢	١٢٦٣٠٠	٨٣٨٤٤
٣ قروض مشتريات حبوب	١٥٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠	١٧٠٠٠
د أقساط القروض المعاد جدولتها	٠٠٠	٧٥٢٠٩	٨٦٠٠٠	٩٨٠٠٠
[illegible]	١٤١٦٣٧	٣٠٠١٤٤	٣٦٣٣٩٧	٣٢٧٠٠٠
الموازنة [illegible]	١٦٩٥٢٧-	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الموازنة الرأسمالية – الباب الثاني				
التمويــل – منح ومساعدات	٠٠٠	٦٦٠٠٠	٠٠٠	٣٩٠٠٠٠

موازنة التمويل – الإستخدامات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الإستخدامات				
– تمويل عجز الموازنة	٥٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
أ تسديد أقساط القروض	٢٤٤٠١١	٢٣١٩٠٥	٣٠٠١٤٤	٣١١١٦٤
١ تسديد أقساط القروض الخارجية	٢٢٥٦٧١	٢١٦٤٣٢	٢٦٤٦٧٠	٢٦٣٤٩٥
٢ تسديد أقساط القروض الداخلية	١٨٣٤٠	١٥٤٧٣	٣٥٤٧٤	٤٧٦٦٩
ب تخفيض جزء من العجز المتراكم عن سنوات سا[illegible]	٣٢٩٨٩	١٣١٤٩٢	٠٠٠	٠٠٠
[illegible]	٣٢٧٠٠٠	٣٦٣٣٩٧	٣٠٠١٤٤	٣١١١٦٤
[illegible]	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الموازنة الرأسمالية – الباب الثاني				
النفقــات – المشاريع والنفقات الرأسمالية	٣٩٠٠٠٠	٠٠٠	٦٦٠٠٠	٠٠٠

هكذا من الأصل

جدول رقم (٥)
مقارنة الايرادات

(بالألف دينار)

التسلسل	البند	فعلي ١٩٩٣	مقدر ١٩٩٤	إعادة تقدير ١٩٩٤	مقدر ١٩٩٥
١	الضرائب على الدخل والارباح	١١٨٨١٧	١٣٢٠٠٠	١٣٧٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢	الضرائب الجمركيه	٤١١٩٦٨	٤٤٠٠٠٠	٤٥٢٧٠٠	٥٠٠٠٠٠
٣	الضرائب الاضافية	٩٣٨٠٦	٩٨٠٠٠	٩٥٥٠٠	١٠٧٣٠٠
٤	الضرائب الاخرى	١٨٧٧٧	١٩٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٣٠٠٠
٥	الرخص	٦٢٠٢٧	٦٨٧٠٠	٦٥٠٥٠	٧٠٢٠٠
٦	الرسوم	١١٣٢٧٢	١١٩٨٠٠	١٢٢٨٠٠	١٤٠٢٠٠
٧	البرق والبريد والهاتف	١٣٥٩٠٢	١٥٣٠٠٠	١٦١١٠٠	١٨٨٣٥٠
٨	العوائد والارباح	٤٣٤٢٥	٥٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٣٠٠٠
٩	الفوائد المستردة	٢١٠٦٧	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٠	الايرادات المختلفه	١٤٦٧٢٣	١٧٣٢٢٨	١٦٠٨٥٠	١٥٧٩٥٠
	مجموع الايرادات المحلية	١١٦٥٧٨٤	١٢٧٥٧٢٨	١٢٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠
١١	المنح المالية	١٢٧٢٠٤	١٥٠٠٠٠	١٦٢٦٠٠	١٥٨٤٠٠
١٢	أقساط القروض المسترده	٥١٥٤٧	٥٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٥٩٠٠٠
١٣	منح فنية لتمويل مشاريع إنمائية	١١٠	١٣٧٢	٤١٩٩	٦٦٠٠
	اجمالي الايرادات	١٣٤٤٦٩٥	١٤٨٧١٠٠	١٤٩٢٢٩٩	١٦٢٤٠٠٠

مقارنة النفقات الجارية

(بالألف دينار)

الفئة	التسلسل الوظيفي	فعلي ١٩٩٣	مقدر ١٩٩٤	اعادة تقدير ١٩٩٤	مقدر ١٩٩٥
	الديوان الملكي الهاشمي	٨٨٠٦	١٠٦٩٨	١٠٦٩٨	١٢٠٠٠
	مجلس الامه	١٢٢٩	١٩١١	١٥٨٢	٢٩٩٥
	مجلس الوزراء وديوان الرئاسه	٧٩٢	٨٩٢	٨٩٢	١٢٠٠
	ديوان المحاسبه	١٤٩٣	١٧٣٣	١٩٩٠	١٨٨٨
	وزارة التنمية الادارية				٧٩
	ديوان الخدمه المدنيه	٤٠٨	٤٧٠	٤٦١	٤٨٩
	ديوان الرقابه والتفتيش الاداري	١١٥	٤٠٣	٢٨٠	٤٠٢
١	وزارة الدفاع	٢٣٩٠٠٠	٢٧٢٠٠٠	٢٧٢٠٠٠	٢٩٦٠٠٠
١	المركز الجغرافي الملكي الأردني	٧٢٩	٨٣٠	٨٢٢	٨٩٠
٢	وزارة الداخليه	١٧٩٧	٢٠٧١	٢٠٥١	٢٢٣٠
٢	وزارة الداخليه /دائرة الاحوال المدنيه والجوازات	٢٢٩٨	٢٩٢٥	٢٨٧٧	٣١٢٠
٢	وزارة الداخليه /الامن العام	٥٨٠٥٠	٦٩٥٠٠	٦٩٥٠٠	٨٣٠٠٠
٢	وزارة الداخليه /الدفاع المدني	٥٥٠٠	٦٦٥٠	٦٦٥٠	٧٨٠٠
٢	وزارة العدل	٤٣٠٣	٥١٢٤	٥١٠٩	٦١١٩
٢	دائرة قاضي القضاة	١٤٠١	١٧٠٢	١٦٧٣	١٩٣٥
٢	المعهد القضائي	١١٣	١٦١	١٥٤	٢٠٢
٣	وزارة الخارجيه	١٠٩٠٣	١٣٣٤٨	١٣٣٤٨	١٤٧٧٠
٣	دائرة الشؤون الفلسطينيه	٣٧٤	٤٢٩	٤٢٢	٤٥٤
٤	وزارة الماليه	٤٤٤٩٣١	٤١٦٩٤٣	٤١٩٩٣٣	٤٤١٢٢٥
٤	وزارة الماليه / دائرة الموازنه العامه	٢٠٧	٣١٩	٢٢٢	٣٢٧
٤	وزارة الماليه / دائرة الجمارك	٣٧٦٩	٤٧٧٥	٤٧٢٩	٥٠٩٠
٤	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	٢٧٩٧	٣٥٠٨	٣٤٤٩	٣٧٥٠
٤	وزارة الماليه / دائرة الاراضي والمساحه	٢٧٥٠	٣٥٨٥	٣٤٨٠	٣٨٥٥
٤	وزارة الماليه / دائرة اللوازم العامه	٧٣٢	٨٧٢	٧٩٥	٩٢٠
٥	وزارة الصناعه والتجاره	١٠٥٦	١٢٩٤	١٢٩٩	١٥٤١
٥	وزارة الصناعه والتجاره/ دائرة تشجيع الاستثمار	١٥	١٤٤	١١٠	٢٠٨
٥	وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	٦٥٢	٨٣٥	٧٧٤	٩٠٠
٥	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامه	٧٤٣	٨٧١	٨٣٤	٩٢٣
٥	وزارة السياحه والآثار / السياحه	٨٩٠	٨٥٧	٨٣٧	٩٥٧
٥	وزارة الشؤون البلديه والقرويه والبيئه	١٩٢٢	٢٢٥٣	٢٠٢١	٢٢٢٤
٥	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه	٢٩٧	٥١٩	٤٠٣	٥٥٠
٥	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه / سلطة المصادر الطبيعيه	١٩٤٨	١٨٧٣	١٨١٨	١٩٥٥
٥	وزارة الاشغال العامه والاسكان	٣٦٠٤	٤٠٧٧	٣٩٣٨	٤٧٦٠
٥	وزارة الاشغال العامه والاسكان / دائرة العطاءات المركزيه	٨٤	١١٠	١٠٨	١٤٨
٦	وزارة الزراعه	٦٤٠٣	٧٣٨٢	٧٠١٥	٨١٧٥
٦	وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي	٣٢٤	٣٥٨	٣٥٦	٣٩١
٦	وزارة المياه والري	٢١	١١٤	٩١	١٤٦
٦	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	٤٣٠٥	٤٧٣٠	٤٦٨٣	٥٠٦٢
٦	وزارة التموين	١٢٨٢	١٤٢٤	١٣٨٣	١٥١٧
٧	وزارة التربيه والتعليم	١١٩٨٠٧	١٤٦٩٧٨	١٤٦٨١٠	١٦٨٩٥٠
٧	وزارة التعليم العالي	٩٢٩٩	٧٥٤٥	٧٤٥٠	٨٠٠٠
٧	وزارة الصحه	٥٧٣٩٤	٦٣٥١٥	٦٣٢٩١	٧٠١٠٠
٧	وزارة التنميه الاجتماعيه	٣٣٣٤	٣٧٠٤	٣٦٧١	٣٩٧٩
٧	وزارة العمل	٧٠٩	٩٣٦	٨١٩	١٠٥٠
٨	وزارة الاعلام	٢٩٥	٤٧٢	٣٨٩	٧٠٧
٨	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعه والتلفزيون	١٠٠٣٤	١١٩٣٤	١١٧٩٩	١٢٧٨١
٨	وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنيه	٤٧٢	٥٧٢	٥٩٧	٩٢٥
٨	وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر	٣٠٥	٤٠٨	٤٠٤	٤٣٧
٨	وزارة الشباب	٢٣٥٠	٣٠٦٥	٣٠١١	٣٣٣٧
٨	وزارة الثقافه	١١٣٤	١٣٥٨	١٣٢٤	١٤٠٠
٨	وزارة الثقافه / المكتبه الوطنية				٣٣٤
٨	وزارة السياحه والآثار /دائرة الآثار العامه	٦٩٣	٧٧٥	٧١٣	٨٥١
٩	وزارة النقل	١٧٧	٢٢٢	٢١٣	٣٧٠
٩	وزارة النقل/سلطة الطيران المدني	٥٥٤٥	٦١٤٩	٦١٤٤	٦٧٨١
٩	وزارة النقل/دائرة الارصاد الجويه	٧٧٢	٩٠٢	٨٧٥	٩٤٥
٩	وزارة البريد والاتصالات	٦٠٨٢	٧٠٥٠	٦٩٩٠	٧٧٠٠
٩	وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٩٩٤٠	١٩٣٠٠	١٨٨٧٥	٢٠٨٣١
	المجموع	١٠٤٤٢٨٧	١١٢٢٢٢٥	١١١٨٥١٥	١٢٣٠٩٠٠

مقارنة النفقات الرأسمالية

(بالألف دينار)

الفصل	عنوانه	فعلي 1993	مقدر 1994	إعادة تقدير 1994	مقدر 1995
	الديوان الملكي الهاشمي				
	مجلس الامــة				
	مجلس الوزراء وديوان الرئاسه				
	ديوان المحاسبـه				٥٠
	وزارة التنمية الادارية				
	ديوان الخدمه المدنيـه				٢٠
	ديوان الرقابه والتفتيش الاداري		٧٦	٧٦	٣٢
١	وزارة الدفـاع				
١	المركز الجغرافي الملكي الأردني	٧٠	٨٠	٨٠	١١٠
٢	وزارة الداخليـه	٧٧١	٢١٧٢	١٧١٤	١١٠٠
٢	وزارة الداخليه /دائرة الاحوال المدنيه والجوازات	٦٩	٤٦٨	٤٥١	٢٣٣
٢	وزارة الداخليه /الامن العـام	١٠٢٤٩	٩٥٧٥	٩٥٧٥	١٢٠٠٠
٢	وزارة الداخليه /الدفاع المدني	٢٧٧٠	١٢٩٠	١٢٩٠	٢٣٠٠
٢	وزارة العـدل	٢٢٦٨	٣٤٢٠	٣٠٧٠	٤٣٠٥
٢	دائرة قاضي القضاة	١٣	٢٠	٢٠	٣٠
٢	المعهد القضائي	٢١	٣٦	٣٤	٢٣
٣	وزارة الخارجيـه	١٠٠٠	٢٣٩٥	٢٢٤٥	٢٤٦١
٣	دائرة الشؤون الفلسطينيه				
٤	وزارة الماليـه	٦٢٤٦٩	٦٠٧٢٤	٥٩٤٢٦	٧٨٢١٥
٤	وزارة الماليه / دائرة الموازنه العامه	١٥			
٤	وزارة الماليه / دائرة الجمارك				
٤	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	٥٠	١٧٠	١٧٠	٥٠
٤	وزارة الماليه / دائرة الاراضي والمساحه	٣٨٧	٤٠٠	٤٠٠	٩٥٠
٤	وزارة الماليه / دائرة اللوازم العامه	٢٩	٤٠	٢٥	٤٨
٥	وزارة الصناعه والتجاره	٦١	١٣٠	١٣٠	١٣٥
٥	وزارة الصناعه والتجاره/ دائرة تشجيع الاستثمار		١٣٥	١٣٥	٤٧٥
٥	وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	٨٥٩٥٠	١٢٨٠٠٥	١٠٩٤٨٥	١١٠٥٠٠
٥	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامه	٧٢٢	٩٦٥	٩٦٠	٧٨٥
٥	وزارة السياحه والاثار / السياحه	٥٢٢	٦٥٥	٦٥٥	٣٢١٧
٥	وزارة الشؤون البلديه والقرويه والبيئه	٤١٠	٦٩٣	٥٨٩	٥٨٥
٥	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه	٢٠٧	٣٠٠	٢٩٨	٥٨٠
٥	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه / سلطة المصادر الطبيعيه	٨١٠٥	٩٣٦٠	٨١٩٢	٨٦٦٥
٥	وزارة الاشغال العامــه والاسكان	٣٩٧٣٩	٤٠٨٨٥	٤٠٢٩٣	٤٢٠٠٠
٥	وزارة الاشغال العامه والاسكان / دائرة العطاءات المركزيه				٤٧
٦	وزارة الزراعــه	٣٩٩٠	٤٤٠٦	٣٩٣٠	٩٩٢٠
٦	وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي				
٦	وزارة المياه والري				
٦	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	١٤١٦٢	٣١٨٠٠	٢٥٤٩٩	٤٣٥٦٠
٦	وزارة التموين	٢٤١٤	٤٨٢٠	٣٣٧٥	٥٠٠٠
٧	وزارة التربيه والتعليم	١٥٢٩٠	٨٥٧٥	٨٥٧٥	١١٤٨٠
٧	وزارة التعليم العالي	٧٩١	١٤٢٥	١٢٦٥	١٣٧٠
٧	وزارة الصحـه	١٣٨٧٤	١٦٠٠٠	١١٦٢٨	١٦٠٠٠
٧	وزارة التنميه الاجتماعيه	١٦٢٩	٢١١٥	١٩٢٥	٢٩٨٠
٧	وزارة العمل	١٥	٥٣	٥٣	
٨	وزارة الاعـلام				
٨	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعه والتلفزيون	٢٩٨٠	٣٠٥٠	٢٧٥٣	٦٩٩٩
٨	وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنيه	١٠٠	٧٠	٧٠	٦٠
٨	وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر		٧٩	٧٩	٨٠
٨	وزارة الشبـاب	٢١٩٠	٧٧٧١	٧٧٩٣	٣٠٠٠
٨	وزارة الثقافـه	١٣٧	٢٠٢	٢٠٢	٣١٦
٨	وزارة الثقافـه / المكتبه الوطنية				٩٢
٨	وزارة السياحه والآثار /دائرة الآثار العامه	٧٥٠	٧٤٠	٧٤٠	١٢٩٠
٩	وزارة النقـل		٥٠	٤٠	٤٢٥
٩	وزارة النقل/سلطة الطيران المدني	٢٥١٤	٢٧٠٠	٢٦٩٦	٥٠٠٠
٩	وزارة النقل/دائرة الارصاد الجويه	١٠٧	٢٤٥	٢١٥	١٩٠
٩	وزارة البريد والاتصالات	٣٩٧	٥٥٥	٥٥٥	٦٨٢
٩	وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٢٢٤٢	١٧٣٢٥	١٣٣٠٠	١٨٦٠٠
	المجمـــوع	٢٨٩٣٣٠	٣٥٨٦٧٥	٣١٨٦٣٩	٤٤٣١٠٠

جدول رقم (٨)

اجمالي التمويل المقدر للسنه الماليه ١٩٩٥

(بالألف دينار)

الفصل	عنوانه	الإيرادات المقدرة 1995	ايضاحات
	مصادر التمويل		
١٤	القروض الخارجيـة		
	١- قروض لتمويل مشاريع إنمائية	١٢٨١٥٦	
	٢ - قروض مؤسسات دولية	٨٣٨٤٤	
	٣- قروض مشتريات الحبوب	١٧٠٠٠	
	مجموع القروض الخارجية	٢٢٩٠٠٠	
١٥	اقساط القروض المعاد جدولتها	٩٨٠٠٠	
	مجموع مصادر التمويل	٣٢٧٠٠٠	

هكذا من الأصل

جدول رقم (١)
مقارنة التمويل

(بالألف دينار)

الفصل	البند	فعلي ١٩٩٣	مقدر ١٩٩٤	إعادة تقدير ١٩٩٤	مقدر ١٩٩٥
	مصادر التمويل				
-	وفر الموازنة العامة	١٠٩٦٢	٦١٠٠	٥٥٠٩٥	٠٠٠
١٤	القروض الخارجية				
	١ - قروض لتمويل مشاريع إنمائية	١٥٤٧٥	١٠٢٨٨٣	٨٦٠٠٢	١٢٨١٥٩
	٢ - قروض مؤسسات دولية	٥٠٢٠٠	٩٢٠٥٢	١٢٦٣٠٠	٨٣٨٤٤
	٣ - قروض مشتريات الحبوب	١٥٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠	١٧٠٠٠
	مجموع القروض الخارجية	١٣٠٦٧٥	١٩٤٩٣٥	٢٢٢٣٠٢	٢٢٩٠٠٠
-	القروض الداخلية	٠٫٠	٢٣٩٠٠	٠٠٠	٠٠٠
١٥	أقساط وفوائد القروض المعاد جدولتها	٠٠٠	٧٥٢٠٩	٨٦٠٠٠	٩٨٠٠٠
	مجموع مصادر التمويل	١٤١١٣٧	٣٠٠١٤٤	٣٦٣٣٩٧	٣٢٧٠٠٠

COM_FIN

السيد الامين العام :

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل شكراً لكم جميعاً ، نرفع الجلسة الى يوم الاحد القادم وشكراً لك .

- انتهــت الجلســة -

امين عام مجلس الامة	**رئيس مجلس النواب**
حـــكم خير	**المهندس سعد هايل السرور**

بسم الله الرحمن الرحيم

بيــان صــادر عن مجلس النواب الاردني

حول الاحداث في جمهورية الشيشان

يتابع مجلس النواب الاردني الاحداث الجارية على ارض جمهورية الشيشان بمزيد من القلق وبخاصة ان هذه الجمهورية عاشت فترة من الاستقرار بعيدا عن العنف ومسيل الدماء . ان موجة الديمقراطية وحرية الانسان وحق تقرير المصير التي تجتاح العالم كله لا تستطيع قوة الحديد والنار منعها عن اية امة او شعب ، ولقد ادركت جمهورية روسيا الفدرالية ذلك حينما تركت الحرية وحق تقرير المصير لكثير من الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق ولا يجوز منع الشيشان من هذا الحق ما دامت الاكثرية تريد ذلك . اما الضم القسري والتهديد بقوة السلاح فانه يتنافى مع تطلع الشعوب الى الحرية والديمقراطية . وان التوجه نحو الخيار العسكري هو اذى للجميع وان حل المشكلات لا يكون الا بالحوار والالتقاء على طاولة التفاوض التي تحقق مصالح الجميع . وبالتالي فان موسكو والشيشان في غنى عن الخسائر والضحايا .

ان مجلس النواب الاردني يؤيد حق الشيشان في تقرير مصيرهم ويدعو الفدرالية الروسية للتعامل مع الشيشان كما تعاملت مع الجمهوريات الاخرى التي انفصلت عنها بحرية وارادة مستقلة وان مسيل الدماء لا يفيد احدا بحال من الاحوال آملين ان يتحرك الحكماء لضبط النفس وابعاد الاذى والاستفادة من النكبات التي تقع فيها الشعوب في هذا العالم .

هكذا من الأصل